

مَنَابِتُكَ لِلصَّبِيَّاتِ

تأليف الدكتور
صالح بن عبد الله اللحيم

دارُ صدقاء المجتمع

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستغفره ، ونستعينه ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله .

أحمده سبحانه وتعالى على آلائه ، ونعمه التي لا تعد ولا تحصى ، أحمده سبحانه أن هيأني لسلوك هذا الطريق ، طريق العلم تعلماً وتعليماً ، وأسأله سبحانه أن يصلح لنا نياتنا وأعمالنا .
أما بعد

فقد تبين لي من خلال تدريسي لكتاب الحج الحاجة الشديدة لإخراج بحث خاص في موضوع " مناسك الصبيان " ^(١) وهذه الحاجة إنما جاءت مما يلي :
١ - جهل كثير من الناس بأحكام هذا الموضوع مع شدة الحاجة إلى العلم به إذ قل من الناس من لم يحتاج إليه .

٢ - أن للحج بالصبيان أحكاماً خاصة ، كان محلها أن تفرد في باب خاص في كتاب الحج إلا أن المحتاج لها يجدها مفرقة في كتب الفقهاء ، لا يكاد يعثر على بغيته منها إلا بعنت ومشقة ، فكان جمعها في مؤلف خاص ، خدمة جلية في هذا الباب .

٣ - عدم استيعاب أكثر كتب الفقه لمسائل هذا الموضوع ، فما يحققه مصنف ، أو يشير إليه ، لا يذكره آخر ، وهكذا في غالب مسائل هذا الموضوع ، فكان جمعها ، والاستدلال لها ، وتخرج ما لم يتعرضوا له على أصول كل مذهب خدمة جلية في هذا الباب .

(١) اخترت هذه التسمية بدلاً من الصغار ، تمشياً مع ما جرى عليه الفقهاء ، كما هو مشبوة في عامة كتب المذاهب . قال السيوطي : والفقهاء يطلقون الصبي على من لم يبلغ . الأشباه والنظائر ص ٢١٩ .

٤ - اعتياد كثير من الناس في وقتنا الحاضر الحج والاعتماد بالصبيان لتيسر الحج بهم ، وتوفر المواصلات مع خشية الفساد عليهم عند تركهم ، واحتياجهم لمعرفة أحكام مسائله ، فكان في جمعها وترتيبها وتقديمها في مؤلف خاص مشاركة في تيسير هذه الحاجة .

منهج البحث :

وقد سلكت في بحثي لمسائل هذا الموضوع الطريقة التالية :

أولاً : اقتصر في هذا البحث على المذاهب الأربعة ، والمذهب الظاهري ، وما وجدته من أقوال فقهاء السلف .

ثانياً : أذكر القول في المسألة ، فالقائل به ، مرتباً المذاهب حسب الأقدمية ، وقد أعمد إلى تأخير المذهب المتقدم إذا وجدت أن لهذا المذهب في المسألة قولين أو روايتين ، أو وجهين .

ثالثاً : إذا لم أجد القول لمذهب من المذاهب في المسألة المعروضة . نقلته من أمهات كتب الخلاف ، كالإشراف ، وبداية المجتهد ، والحاوي ، وحلية العلماء ، والمجموع ، والمغني ، والمحلى وغيرها .

رابعاً : أتبع القول بالاستدلال ، وما أورد عليه من مناقشة .

خامساً : رجحت ما ظهر لي رجحانه ، حين يتعذر التوفيق بين الأدلة .

سادساً : عزوت الآيات إلى مواضعها في كتاب الله ، بذكر السورة ، ورقم الآية .

سابعاً : خرجت الأحاديث الواردة في البحث . وما كان منها في صحيح البخاري

أو مسلم اكتفيت به ، وما لم يخرجاه ، أو أحدهما ، خرجته من كتب السنة

الأخرى مع بيان درجة الحديث ، ما أمكن ، معتمداً على ما ذكره العلماء

في ذلك .

ثامناً : خرجت ما مر في البحث من آثار ، ممن اهتم بذكر الآثار ، فإن لم أجده عزوته إلى من ذكره من الفقهاء .

تاسعاً : عملت في آخر البحث فهرساً لموضوعات البحث .

خطة البحث :

تشتمل خطة البحث على أربعة فصول .

الفصل الأول : في حكم الحج والعمرة من الصبيان .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في تكليف غير البالغ بالحج .

المبحث الثاني : في صحة حجته وعمرته .

المبحث الثالث : في أجزاء حج الصغير وعمرته عن حجة الإسلام وعمرته

المبحث الرابع : في بلوغ الصبي في أثناء الحج . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في أجزاء حجته تلك عن حجة الإسلام .

المطلب الثاني : ما يعرف به البلوغ .

الفصل الثاني : في أعمال الحج .

وفيه عشرة مباحث .

المبحث الأول : في الإحرام بالحج . وفيه تسعة مطالب :

المطلب الأول : في عقد الإحرام .

المطلب الثاني : في كيفية عقد الإحرام . وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في إحرام المميز .

المسألة الثانية : في إحرام غير المميز .

المطلب الثالث : في هيئة الصبي حال الإحرام .

- المطلب الرابع : تأخير إحرام الصبي .
- المطلب الخامس : في ركعتي الدخول في الإحرام .
- المطلب السادس : في الاشتراط للصبي عند عقد الإحرام .
- المطلب السابع : في تلبية الولي عنه .
- المطلب الثامن : في محظورات الإحرام . وفيه مسألتان .
- المسألة الأولى : في تجنب الصبي محظورات الإحرام .
- المسألة الثانية : في الفدية في ارتكاب المحظور .
- المطلب التاسع : في رفض الصبي للإحرام .
- المبحث الثاني : في الوقوف بعرفة ، والمبيت بمزدلفة ، ومنى .
- المبحث الثالث : في وقت الدفع من مزدلفة ورمي جمرة العقبة .
- المبحث الرابع : في رمي الجمار .
- المبحث الخامس : في تكليفه بهدي التمتع والقران .
- المبحث السادس : في الطواف .
- المبحث السابع : في السعي .
- المبحث الثامن : في طواف الوداع .
- المبحث التاسع : في إفساد الصبي لحجه .
- المبحث العاشر : في الفوات والإحصار .
- الفصل الثالث : في مؤونة حج الصبي وعمرته .

الفصل الأول

في حكم الحج والعمرة من الصبيان

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في تكليف غير البالغ بالحج والعمرة .

المبحث الثاني : في صحة حجة وعمرته .

المبحث الثالث : في أجزاء حج الصغير عن حجة الإسلام .

المبحث الرابع : بلوغ الصبي في أثناء الحج .

المبحث الأول : في تكليف غير البالغ بالحج والعمرة .

اتفق أهل العلم على عدم وجوب الحج والعمرة على غير البالغ ^(١) ، لأن الصبي مرفوع عنه القلم حتى يحتلم ^(٢) . ومما يدل على ذلك حديث علي ؓ عن النبي ﷺ أنه قال : " رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ " ^(٣) .

^(١) انظر : حكاية الاتفاق في المجموع ٣٩/٧ ، المغني ٦/٥ ، نيل الأوطار ٣٢٨/٤ ، إعلاء السنن ٤٦٤/١٠ .

^(٢) المغني ٦/٥ ، الهداية ١٣٤/١ .

^(٣) أخرجه أبو داود ، في كتاب الحدود ، باب المجنون يسرق أو يصيب حداً ٤٥١/٢ - ٤٥٣ ، وابن ماجه في الطلاق ، باب طلاق المعتوه والصغير ، والنائم ٦٥٨/١ . والترمذي في الحدود ، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ٣٢/٤ ، والنسائي في الطلاق ، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ١٢٧/٦ ، وأحمد في المسند ١١٦/١ ، ١١٨ ، ١٤٠ . وقال الترمذي : حديث حسن . وأخرجه البخاري معلقاً موقوفاً من قول علي لعمر : أما علمت أن القلم رفع عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ . الصحيح ، كتاب الحدود ، باب لا يوجم المجنون والمجنونه ٢١/٨ .

المبحث الثاني

في صحة حجته وعمرته

اختلف أهل العلم في حكم حج الصبي لو حج على قولين :

القول الأول : أن حجه صحيح . ويثاب عليه .

ذهب إليه جمهور أهل العلم ومنهم ، المالكية ^(١) ، والشافعية ^(٢) ، والحنابلة ^(٣) ، والظاهرية ^(٤) ، وعامة فقهاء السلف ^(٥) ، وهو الذي نقله معظم فقهاء الحنفية في كتبهم عن أبي حنيفة ، وأصحابه ^(٦) . بل حكى هذا القول إجماعاً : قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الصبي يطاف به ^(٧) ... وأجمعوا على أن الصبي الذي لا يطيق الرمي أنه يرمى عنه ^(٨) .

وقال الطحاوي : ... وهذا مما أجمع عليه الناس ، ولم يختلفوا أن للصبي حجاً ، كما أن له صلاة ^(٩) .

(١) الإشراف ٢٣٤/١ ، بداية المجتهد ٢٣٣/١ ، الكافي ٣٥٧/١ ، الشرح الكبير ٣/٢ ، المعونة ٥٩٦/١ ، التفريع ٣٥٣/١ ، التلقين ٢٥٣/١ ، التمهيد ١٠٣/١ .

(٢) المجموع ٣٩/٧ ، الحاوي ٢٠٦/٤ ، حلية العلماء ٢٣٤/٣ .

(٣) المغني ٥٠/٥ ، الإنصاف ٣٩٠/٣ ، المبدع ٨٥/٣ ، المستوعب ١٠/٤ .

(٤) المحلى ٣٤٥/٧ .

(٥) المجموع ٤١/٧ ، التمهيد ١٠٢/١ ، المغني ٥٠/٥ .

(٦) انظر : الحجة على أهل المدينة ٤١١/٢ ، المبسوط ٧١/٤ ، مختصر اختلاف العلماء ١٦٣/٢ ، شرح

معاني الآثار ٢٥٧/٢ ، رد المختار ٤٥٩/٢ ، فتح القدير ٤٢٣/٢ ، البحر الرائق ٣٣٥/٢ ، البناية

٤٤٦/٣ ، الفتاوى الهندية ٢١٧/١ .

(٧) الإشراف ص ٦٢ .

(٨) الإشراف ص ٦٦ .

(٩) شرح معاني الآثار ٢٥٧/٢ .

وفي كتاب الحجة على أهل المدينة : أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : لا بأس بأن يحج بالصغير ، ويجرد للإحرام ويمنع الطيب . وكل ما يمنع الكبير في إحرامه ^(١) .

الاستدلال :

استدل أصحاب هذا القول بجملة أدلة منها :

١ - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ لقي ركباً بالروحاء فقال : من القوم ؟ قالوا : المسلمون ، من أنت ؟ فقال : أنا رسول الله . فرفعت إليه امرأة صبياً فقالت : ألهذا حج ؟ قال : " نعم ولك أجر " ^(٢) . فالحديث صريح فيه .

٢ - حديث السائب بن يزيد ، قال : " حُجَّ بي مع رسول الله ﷺ وأنا ابن سبع سنين " ^(٣) .

٣ - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ بعثه في الثَّقل ^(٤) . وكان إذ ذاك صبياً ^(٥) .

٤ - وحديث ابن عباس : أقبلت وقد ناهزت الحلم أسير على أتان لي ورسول الله ﷺ قائم يصلي بمنى حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول ثم نزلت عنها فرتعت ، فصففت مع الناس وراء رسول الله ﷺ ^(٦) .

^(١) ٤١٢/٢ .

^(٢) أخرجه مسلم في الحج ، باب صحة حجة الصبي وأجر من حج به ٩٧٤/٢ .

^(٣) أخرجه البخاري في الحج ، باب حج الصبيان ٢١٩/٢ .

^(٤) أخرجه البخاري في الحج ، باب حج الصبيان ٢١٨/٢ .

^(٥) السيل الجرار ١٥٥/٢ .

^(٦) أخرجه البخاري في الحج ، باب حج الصبيان ٢١٨/٢ .

وكان ذلك في حجة الوداع ^(١) .

٥ - حديث ابن عباس قال : قدّمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أغيلمة بني عبد المطلب على حمرات ، فجعل يلطخ ^(٢) أفخاذنا ويقول : " أي بني لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس " ^(٣) .

٦ - حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال : " حججنا مع رسول الله ﷺ فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم " ^(٤) .

^(١) صحيح البخاري ، الموضع السابق ، عن يونس ، عن ابن شهاب ٢١٨/٢ .

^(٢) قال أبو داود : الضرب اللين . انظر السنن له ٤١٨٤/٢ .

^(٣) أخرجه أبو داود ، في المناسك ، باب التعجيل بجمع ٤٨٤/٢ ، وابن ماجه في المناسك ، باب من تقدم من جمع إلى منى لرمي الجمار ١٠٠٧/٢ ، والنسائي في مناسك الحج ، باب النهي عن رمي جرة العقبة قبل طلوع الشمس ٢٧٠/٥ ، ٢٧٢ ، وأحمد في المسند ٢٣٤/١ ، ٣١١ ، ٣٤٣ .

والتزمي في المناسك ، باب ماجاء في تقديم الضعفه من جمع بليل ٢٣١/٣ ، ولفظه : أن النبي ﷺ قدم بعض أهله . وقال : " لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس " . وقال عقبه : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح .

وقد صححه الألباني كما في الإرواء ٢٧٦/٤ . وكذا النووي في المجموع ٦٥٨/٨ ، وقال الحافظ في الفتح بعد أن ذكر طرقه ، وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً ، ومن ثم صححه الترمذي ، وابن حبان ٥٢٨/٣ .

^(٤) أخرجه ابن ماجه في المناسك ، باب الرمي عن الصبيان ١٠١٠/٢ ، والتزمي في أبواب الحج ، باب ما جاء في حج الصبي ٢٥٧/٣ . ولكن بلفظ : فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان . وقال : حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد أجمع أهل العلم على أن المرأة لا يلبي عنها . اهـ .

وقال الحافظ في التلخيص : فيه أشعث بن سوار ، وهو ضعيف ٢٧٠/٢٠ . وقال الشنقيطي : ورجاله ثقات ، إلا أشعث ، وهو ابن سوار الكندي النجار ، مولى ثقيف ، فقد ضعفه غير واحد ، ومسلم إنما أخرج له في المتابعات ، وهو ممن يعتبر بحديثه كما يدل على ذلك إخراج مسلم له في المتابعات .

قال : وروى الدورقي عن يحيى : أشعث بن سوار الكوفي ثقة ، وقال ابن عدي : لم أجده لأشعث متناً منكراً ، وإنما يغلط في الأحايين في الإستاد ويخالف . منسك الشنقيطي ١١٢/٢ .

- ٧ - ولأنها عبادة يصح التنفل بها فصحت من الصبي كالطهارة والصلاة ^(١) .
 ٨ - ولأن كل من منع مما منع منه المحرم كان محرماً كالبالغ إذا أحرم عاقلاً ثم جن ^(٢) .

- ٩ - ولأنها عبادة تجب ابتداء بالشرع عند وجود مال ، فوجب أن ينوب الولي فيها عن الصغير كصدقة الفطر ^(٣) .

القول الثاني : أن حجه غير منعقد فلا يصح منه .

ذهب إليه أبو حنيفة في قول ^(٤) ، وهو الذي اشتهر عنه ، في كافة كتب الخلاف ^(٥) . وهو قول جماعة من فقهاء السلف ^(٦) . وهو قول المالكية في الرضيع ^(٧) .

قال الزمخشري : الصبي ليس له حج صحيح عندنا ^(٨) .

وقال القاضي عبد الوهاب : للصبي حج شرعي صحيح ... وقال

^(١) المجموع ٤٠/٧ ، الإشراف ٢٣٤/١ .

^(٢) الحاوي ٢٠٦/٤ ، المغني ٥٠/٥ ، لأن أبا حنيفة قال : يمنع مما يمنع منه المحرم .

^(٣) الحاوي ٢٠٦/٤ .

^(٤) رؤوس المسائل ص ٢٦٦ ، رد المختار ٤٥٩/٢ .

^(٥) انظر : الإشراف ٢٣٤/١ ، بداية المجتهد ٢٣٣/١ ، حلية الفقهاء ٢٣٤/٣ ، الحاوي ٢٠٦/٤ ، المغني

٥٠/٥ ، رؤوس المسائل ص ٢٦٦ . وسأنقل جمل من كلامهم في حكاية ذلك عنه .

^(٦) المجموع ٤٢/٧ ، التمهيد ١٠٤/١ ، نيل الأوطار ٣٢٩/٤ ، معالم السنن ٢٨١/٢ ، السيل الجرار

١٥٥/٢ .

^(٧) بداية المجتهد ٢٣٣/١ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/٢ ، والمنتقى ٧٨/٣ ، لكن قال الباجي :

وهذا عندي إنما هو على سبيل الاستحباب ، وإن أحرم به ، وألزم الإحرام لزوم وإن كان صغيراً جداً

لا يفهم : المنتقى ٧٨/٣ .

^(٨) رؤوس المسائل ص ٢٦٦ .

أبو حنيفة ليس له حج أصلاً^(١) .

وقال ابن رشد : ... فذهب مالك والشافعي إلى جواز ذلك ومنع منه

أبو حنيفة^(٢) .

وقال القفال : وقال أبو حنيفة لا يصح إحرامه بالحج^(٣) .

وقال الماوردي : وقال أبو حنيفة إحرام الصبي غير منعقد^(٤) .

وقال ابن قدامة : وقال أبو حنيفة : لا ينعقد إحرام الصبي ، ولا يصير

محرمًا بإحرام وليه^(٥) .

وقال ابن رشد : وكذلك اختلف أصحاب مالك في صحة وقوعها من

الطفل الرضيع^(٦) .

وفي المنتقى : ... فأما الأول ، فروى ابن المواز وابن وهب عن مالك لا

يحج بالرضيع^(٧) .

الاستدلال^(٨) :

١ - قول النبي ﷺ : " رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ... " الحديث^(٩)

ووجه الاستدلال ، ظاهر^(١٠) .

(١) الاشراف ٢٣٤/١ .

(٢) بداية المجتهد ٢٣٣/١ .

(٣) حلية العلماء ٢٣٤/٣ .

(٤) الحاوي ٢٠٦/٤ .

(٥) المغني ٥٠/٥ .

(٦) بداية المجتهد ٢٣٣/١ .

(٧) المنتقى ٧٨/٣ .

(٨) معظم هذه الأدلة منقولة كما هو ظاهر من كتب الخلاف استدلالاً لأبي حنيفة ومن وافقه .

(٩) سبق تخريجه ص ٦ .

(١٠) الحاوي ٢٠٦/٤ ، المجموع ٣٩/٧ .

ونوقش من وجهين :

الوجه الأول : أن المراد رفع الإثم ، لا إبطال أفعاله .

الوجه الثاني : أن معناه لا يكتب عليه شيء ، وليس فيه منع الكتابة له ، وحصول ثوابه ^(١) .

٢ - أنه لا نية للصبي ، فكيف ينعقد حجه ^(٢) ؟ .

ونوقش : بالتسليم بعدم تأتي النية ، ولا تلزمه ، وإنما تلزم النية

المخاطب المأمور المكلف ، والصبي ليس مخاطباً ، ولا مكلفاً ، ولا مأموراً ، وإنما أجره تفضل من الله تعالى بمجرد عليه كما يتفضل على الميت بعد موته ، ولا نية له ولا عمل بأن يأجره بدعاء ابنه له بعده ، وبما يعمله غيره عنه من حج ، أو صيام أو صدقة ولا فرق ، ويفعل الله ما يشاء ^(٣) .

٣ - أنه لا معنى لحجه ، وهو غير مجزئ عنه عن حجة الإسلام إذا بلغ ، وليس ممن تجري له وعليه ^(٤) .

وأجيب :

بأن جرى القلم له بالعمل الصالح أمر جائز ، وغير مستنكر أن يكتب للصبي درجة وحسنة في الآخرة بصلاته وزكاته وحجه ، وسائر أعمال البر التي يعملها على سنتها ، تفضلاً من الله تعالى ، كما تفضل على الميت بأن يؤجر بصدقة الحي عنه ، ويلحقه ثواب ما لم يقصده ولم يعمله مثل الدعاء له ، والصلاة

(١) الحاوي ٢٠٧/٤ ، المجموع ٤٠/٧ .

(٢) المغلي ٤٣٦/٧ .

(٣) المغلي ٤٣٦/٧ .

(٤) التمهيد ١٠٥/١ .

عليه ، ونحو ذلك .

ألا ترى أنهم أجمعوا على أن أمروا الصبي إذا عقل الصلاة بأن يصلي ، وقد صلى رسول الله ﷺ بأنس ، واليتيم معه .

وأكثر السلف على إيجاب الزكاة في أموال اليتامى ، ويستحيل ألا يؤجروا على ذلك ، وكذا وصاياهم إذا عقلوا ، وللذي يقوم بذلك عنهم أجر ، كما للذي يحججهم أجر ، فضلاً من الله ونعمة ، فلا شيء يحرم الصغير التعرض لفضل الله ^(١) .

٤ - ولأن الإحرام سبب يلزم به حكم فلم يصح من الصبي كالنذر ^(٢) .

ونوقش من وجهين :

الوجه الأول : أنه ينكسر ^(٣) بالوضوء والصلاة فإنه لا يصح منه نذرهما ويصحان منه .

الوجه الثاني : أن النذر بالقول وقول الصبي ساقط بخلاف الحج فإنه فعل ونية ، فهو كالوضوء ^(٤) .

٥ - ولأن كل من لم يلزم بقوله لم يلزمه بفعله كالجنون ^(٥) .

وأجيب عنه بجوابين :

الجواب الأول : القول بموجب هذه العلة وأن الحج لا يلزمه بفعله كما لا يلزمه بقوله ، وإنما يلزمه بإذن وليه .

^(١) التمهيد ١٠٥/١ .

^(٢) المجموع ٤٠/٧ ، المغني ٥٠/٥ .

^(٣) الكسر : أن توجد معنى العلة ولا حكم ، والنقض : أن توجد العلة ولا حكم . المجموع ٤٠/٧ .

^(٤) المجموع ٤٠/٧ ، المغني ٥٠/٥ .

^(٥) الحاوي ٢٠٦/٤ ، وانظر بداية المجتهد ٢٣٣/١ .

ثم إن المعنى في المجنون أن إفاقته مرجوة في كل يوم فلم يجز أن يحرم عنه وليه ، لجواز أن يفيق فيحرم بنفسه ، وبلوغ الصبي غير مرجو إلا في وقته ، فجاز أن يحرم عنه وليه ، إذ ليس يرجى أن يبلغ في هذا الوقت فيحرم بنفسه . هذا مع ما يفترقان فيه من الأحكام فيجوز إذن الصبي في دخول الدار وقبول الهدية منه إذا كان رسولاً فيها ، ولا يجوز ذلك من المجنون ^(١) .

الجواب الثاني : عدم التسليم بعدم صحته من المجنون ، فيصح منه إذا أحرم وليه عنه ^(٢) .

٦ - ولأنها عبادة عن البدن فوجب أن لا ينوب الكبير فيها عن الصغير كالصوم والصلاة ^(٣) .

ونوقش : بأن المعنى في الصلاة أنه لا يصح فيها النيابة بحال ، فلذلك لم يجز للولي أن يحرم بالصلاة عن الطفل ، ولما كان الحج مما يصح فيه النيابة جاز للولي أن يحرم بالحج عنه ^(٤) .

٧ - ولأن الحج لا يجب عليه فلا يصح منه ^(٥) .

ونوقش من وجهين :

الوجه الأول : أنه منتقض بالوضوء .

الوجه الثاني : أن عدم الوجوب للتخفيف وليس في صحته تغليظ ^(٦) .

^(١) الحاوي ٢٠٧/٤ .

^(٢) انظر : المجموع ٣٨/٧ .

^(٣) الحاوي ٢٠٦/٤ ، المجموع ٣٩/٧ .

^(٤) الحاوي ٢٠٧/٤ ، المجموع ٣٩/٧ .

^(٥) المجموع ٣٩/٧ .

^(٦) المجموع ٤٠/٧ .

٨ - ولأنه لو صح منه لوجب عليه قضاؤه إذا أفسده ^(١) .

وأجيب عنه : بأن الصحيح عندنا وجوب قضاء ما أفسده منه ^(٢) . ولو سلم عدم وجوب القضاء ، فلأن الصبي لا وجوب عليه ، وفرق بين الإيجاب والصحة .

٩ - أن في حجه مؤونة ^(٣) .

وأجيب عنه بجوابين :

الجواب الأول: أن المؤنة في مال الولي على الصحيح فلا ضرر على الصبي ^(٤) .
الجواب الثاني : لو سلم بتحميله مؤونة حجه ، فإن ذلك لمصلحته وتدريبه على حج الفريضة ، فهو كأجرة التعليم ^(٥) .
١٠ - أن في الذهاب به إلى الحج مشقة عليه ^(٦) .

ونوقش : بأن مشقة المواظبة على الصلاة والطهارة وشروطهما أكثر ^(٧) .

دليل المالكية : أما ما ذهب إليه المالكية في قول في عدم صحة الإحرام بالرضيع ، فلم أجد دليلهم في ذلك ، وقد سبق لنا أن الباجي حمل القول بذلك على الاستحباب .

واحتمل لذلك : بأن الرضيع لا يفهم ، ولا يمثل ما يؤمر به ، ولا يزدجر

(١) المجموع ٣٩/٧ .

(٢) المجموع ٤٠/٧ .

(٣) المجموع ٤١/٧ .

(٤) المجموع ٤١/٧ .

(٥) الحاوي ٢١٠/٤ ، المغني ٥٤/٥ .

(٦) المجموع ٤١/٧ .

(٧) المجموع ٤١/٧ .

عما نهى عنه ، فكان كالمغمى عليه ، مع ما يلحقه من المشقة بالإحرام^(١).

الترجيح :

والراجح هو القول الأول ، وهو ما ذهب إليه الجمهور من صحة الحج من الصبيان ، لا فرق بين كبيرهم وصغيرهم ، لقوة ما بني عليه من استدلال ، ويكفي منه الحديث الصحيح الصريح حديث ابن عباس في سؤال المرأة أهذا حج. قال : " نعم ، ولك أجر " .
وهو ظاهر في صحة حج من صغر جداً .

(١) المنقذ ٧٨/٣ .

المبحث الثالث

في أجزاء حج الصغير عن حجة الإسلام .

ولأهل العلم في ذلك قولان :

القول الأول : أنها لا تجزي . فعليه أن يؤديهما بعد بلوغه .

ذهب إليه جمهور أهل العلم ، ومنهم الحنفية ^(١) ، والمالكية ^(٢) ، والشافعية ^(٣) والحنابلة ^(٤) ، وابن حزم من الظاهرية ^(٥) ، ومعظم فقهاء السلف ^(٦) بل حكى إجماعاً ^(٧) .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن المجنون إذا حج به ، ثم صح ، أو حج بالصبي ، ثم بلغ أن ذلك لا يجزيهما عن حجة الإسلام ^(٨) .

ونقل عنه ابن قدامة قوله : أجمع أهل العلم ، إلا من شذ عنهم ممن لا يعتد بقوله خلافاً ، على أن الصبي إذا حج في حال صغره ... ثم بلغ أن عليه حجة الإسلام ، إذا وجد إليها سبيلاً ^(٩) .

(١) الحجة على أهل المدينة ٤١١/٢ ، شرح معاني الآثار ٢٥٦/٢ ، ٢٥٨ ، أحكام الصغار ٦٣/٢ ، تحفة الفقهاء ٣٨٣/٢ ، فتح القدير ٤٢٣/٢ ، رد المحتار ٤٦٧/٢ .

(٢) الكافي ٣٥٧/١ ، التلخيص ٢٣٥/١ ، المعونة ٥٩٦/١ ، الشرح الصغير ٢٩٩/٢ .

(٣) المهذب والمجموع ٥٦/٧ ، روضة الطالبين ١٢٣/٣ ، فتح العزيز ٤٢٩/٧ .

(٤) المغني ٤٤/٥ ، الانصاف ٣٨٩/٣ ، البدع ٨٥/٣ ، المستوعب ١٠/٤ .

(٥) المحلى ٤٣٥/٧ .

(٦) المجموع ٦٢/٧ ، المغني ٤٤/٥ ، عمدة القاري ٢١٦/٥ ، التمهيد ١٠٦/١ ، الإجماع لابن المنذر ص ٦٨ ، جامع الترمذي ٢٥٦/٣ ، نيل الأوطار ٢٢٨/٤ ، حاشية الحجة على أهل المدينة ٤١٣/٢ .

(٧) الإجماع لابن المنذر ص ٦٨ ، المغني ٤٥/٥ ، المجموع ٦٢/٧ ، جامع الترمذي مع العارضة ١٥٥/٤ .

(٨) الإجماع له ص ٦٨ .

(٩) المغني ٤٤/٥ .

وقال الترمذي : وقد أجمع أهل العلم أن الصبي إذا حج قبل أن يدرك ، فعليه الحج إذا أدرك ^(١) .

الاستدلال :

١ - قول الرسول ﷺ : " رفع القلم عن ثلاثة : عن الصغير حتى يدرك ... " ^(٢) الحديث .

وجه الدلالة :

فقد ثبت بهذا الحديث أن الحج غير مكتوب عليه ، وقد أجمعوا أن صبياً لو دخل في وقت صلاة فصلها ، ثم بلغ بعد ذلك في وقتها أن عليه أن يعيدها ، وفي حكم من لم يصلها ، فلما ثبت ذلك من اتفاقهم ، ثبت أن الحج كذلك ، وأنه إذا بلغ وقد حج قبل ذلك ، أنه في حكم من لم يحج ، وعليه أن يحج بعد ذلك ^(٣) .

ونوقش :

بأن رأينا في الحج حكماً يخالف حكم الصلاة ، وذلك أن الله عز وجل إنما أوجب الحج على من وجد إليه سبيلاً ، ولم يوجبه على غيره . فكان من لم يجد سبيلاً إلى الحج ، فلا حج عليه ، كالصبي الذي لم يبلغ . ثم إنهم قد أجمعوا على أن من لم يجد سبيلاً إلى الحج ، فحمل على نفسه ومشى حتى يحج أن ذلك يجزيه ، وإن وجد إليه سبيلاً بعد ذلك ، لم يجب عليه أن يحج ثانية للحجة التي قد كان حجها قبل وجوده السبيل .

^(١) الجامع الصحيح له ٢٥٦/٣ .

^(٢) سبق تخريجه ص ٦ .

^(٣) شرح معاني الآثار ٢٥٧/٢ ، التمهيد ١٠٦/١ .

فكان النظر - على ذلك - أن يكون كذلك الصبي إذا حج قبل البلوغ، ففعل ما لم يجب عليه ، أجزأه ذلك ، ولم يجب عليه أن يحج ثانية بعد البلوغ ^(١) .

وأجيب عن المناقشة :

بأن الذي لا يجد السبيل ، إنما سقط الفرض عنه لعدم الوصول إلى البيت ، فإذا مشى فصار إلى البيت ، فقد بلغ البيت ، وصار من الواجدين للسبيل ، فوجب الحج عليه لذلك ، فلذلك قلنا إنه أجزأه حجه ، ولأنه صار بعد بلوغه البيت كمن كان منزله هنالك ، فعليه الحج .

وأما الصبي ففرض الحج غير واجب عليه ، قبل وصوله إلى البيت ، وبعد وصوله إليه ، لرفع القلم عنه ، فإذا بلغ بعد فحينئذ وجب عليه فرض الحج .

فلذلك قلنا : إن ما قد كان حجه قبل بلوغه ، لا يجزيه ، وأن عليه أن يستأنف الحج بعد بلوغه ، كمن لم يكن حج قبل ذلك ^(٢) .

٢ - ما روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : " أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى " ^(٣) .

^(١) شرح معاني الآثار ٢٥٧/٢ .

^(٢) شرح معاني الآثار ٢٥٧/٢ ، ٢٥٨ ، جامع أحكام الصغار ٦١/١ .

^(٣) الحديث روي بالفاظ عن ابن عباس ، وروي موقوفاً ومرفوعاً ، فأخرجه البيهقي ٣٢٥/٤ ، ١٥٦/٥ ، والطحاوي ٢٥٧/٢ ، والحاكم في المستدرک ٤٨١/١ ، والشافعي في المسند ٢٩٠/١ ، وابن حزم ١٨/٧ ، وقد صححه الحاكم ، وابن حزم ، إلا أنه ادعى نسخه لكون الاعرابي فيه . انظر : الخلی ٢٠/٧ ، وقال الحافظ في الفتح : وإسناده صحيح ٦١/٤ .

وقال الألباني بعد استقصاء طرقه : وخلاصته أن الحديث صحيح الإسناد مرفوعاً ، وموقوفاً =

ووجه الدلالة : ظاهر .

ونوقش :

بأن الصحيح منه وقفه على ابن عباس ، فليس من قول النبي ﷺ ^(١) .
وأجيب عنه : بأن هذه الدعوى غير مسلمة . فقد صح عنه مرفوعاً ،
كما حكم بذلك جمع من أئمة الحفاظ ^(٢) .

٣ - ما روي عن محمد بن كعب القرظي عن النبي ﷺ قال : " أيما صبي حج به
أهله فمات أجزأت عنه ، فإن أدرك فعله الحج ، وأيما رجل مملوك حج به
أهله فمات أجزأت عنه ، فإن أعتق فعله الحج " ^(٣) .
ووجه الدلالة : ظاهر .

ونوقش : بأنه مرسل ^(٤) ، ثم هو عن شيخ لا يدرى اسمه ولا من هو ^(٥) .
٤ - ولأن الحج عبادة بدينة ، فعلها قبل وقت وجوبها ، فلم يمنع ذلك وجوبها
عليه في وقتها ، كما لو صلى قبل الوقت ، وكما لو صلى ، ثم بلغ في

= وللرفوع شواهد ومتابعات . إرواء الغليل ١٥٩/٤ .

وقال النووي : ورواية المرفوع قوية ولا يضر تفرد محمد بن المنهال بها ، فإنه ثقة ، مقبول ، ضابط ،
روى عنه البخاري ومسلم في صحيحهما . المجموع ٥٧/٧ .

^(١) انظر : السنن الكبرى ٣٢٥/٤ ، التلخيص الحبير ٢٢٠/٢ ، نيل الأوطار ٣٢٩/٤ ، نصب الراية
٦/٣ .

^(٢) انظر تلخيص الحبير ٢٢٠/٢ ، المحلى ١٨/٧ ، ٢٠ ، إرواء الغليل ١٥٩/٧ ، السيل الجرار ١٥٦/٢ ،
مجمع الزوائد ٢٠٦/٣ ، المجموع ٥٧/٧ ، أضواء البيان ٧٣/٥ .

^(٣) أخرجه أبو داود في مراسيله كما في نصب الراية ٧/٣ ، والمنتقى مع نيل الأوطار ٣٢٨/٤ ، وعزاه
ابن قدامة في المغني ٤٥/٥ ، إلى سنن سعيد بن منصور .

^(٤) نصب الراية ٧/٣ ، المحلى ١٧/٧ .

^(٥) المحلى ١٧/٧ ، السيل الجرار ١٥٦/٢ .

لم يعتبرها ، ولا قام في الشرع دليل عليها ^(١) .
ثالثاً : علامات آخر .

وقد انفرد فقهاء المالكية بذكر علامات آخر على البلوغ منها : نقي الإبط
وفرق الأرنبة ، وغلظ الصوت ^(٢) .

^(١) تفسير القرطبي ٣٦/٥ .

^(٢) الشرح الكبير للدردير ٢٩٣/٣ ، تفسير القرطبي ٣٥/٥ .

الفصل الثاني في أعمال الحج

وفيه عشرة مباحث :

المبحث الأول : في الإحرام بالحج والعمرة .

وفيه عشرة مطالب :

المطلب الأول : في عقد الإحرام .

اتفق أهل العلم ممن قال بمشروعية الحج بالصبي على وجوب عقد الإحرام

في بداية دخوله بالنسك ، مثله مثل غيره من البالغين ^(١) .

المطلب الثاني : في كيفية عقد إحرام الصبي .

أما كيفية إحرامه فقد فرق أهل العلم بين أن يكون الطفل مميزاً أو غير

مميز ^(٢) ففيه مسألتان :

المسألة الأولى : في إحرام المميز .

وفيه فرعان :

الفرع الأول : في إحرامه بإذن الولي .

إذا كان الطفل مميزاً فإنه يحرم بنفسه ، بإذن وليه ويصح إحرامه في قول

^(١) رد المختار ٤٥٩/٢ ، فتح القدير ٤٢٣/٢ ، البناية ٤٢٧/٣ ، حاشية الكيلاني على كتاب الحجة ٤١٢/٢ ، أحكام الصغار ص ٦٠ ، الكافي ٣٥٧/١ ، المعونة ٥٩٦/١ ، المنتقى ٧٨/٣ ، الشرح الصغير ٣٠٠/٢ ، الشرح الكبير ٣/٢ ، ٤ ، المهذب والمجموع ٢١/٧ ، الحاوي ٢٠٧/٤ ، فتح العزيز ٤٢١/٧ ، المغني ٥١/٥ ، الانصاف ٣٩٠/٣ ، المبدع ٨٦/٣ ، المستوعب ١١/٤ .

^(٢) وقد اختلف في حقيقة التمييز ، فقال النووي : الصواب في حقيقة الصبي المميز أنه الذي يفهم الخطاب ، ويحسن رد الجواب ، ومقاصد الكلام ، ونحو ذلك ، ولا يضبط بسن مخصوص ، بل يختلف باختلاف الأفهام . المجموع ٢٨/٧ ، وانظر : الشرح الكبير للدردير ٤/٢ .

الوقت ^(١) .

٥ - ولأن حجه وقع تطوعاً ، فلا يجزئه عن الواجب بعده ^(٢) .

القول الثاني : أنه يجزئ عنه .

ذهب إليه داود ^(٣) ، وجمع من فقاء السلف ^(٤) .

واستدلوا بما يلي :

١ - بحديث ابن عباس السابق أن امرأة سألت النبي ﷺ عن صبي هل لهذا حج ؟

قال : " نعم ، ولك أجر " ^(٥) .

فظاهر الحديث : الإطلاق ، والحج إذا أطلق ، تبادر منه إسقاط الواجب ^(٦) .

ونوقش : بأنه لا حجة في قوله : نعم ، على أنه يجزئه عن حجة الإسلام

بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له ^(٧) .

وقد روي عن ابن عباس أنه سئل عن الصبي يحج ثم يحتلم ؟ قال : يحج

أيضاً ^(٨) . وهو راوي الحديث وأعلم بتأويله ^(٩) .

^(١) المغني ٤٥/٥ .

^(٢) المجموع ٥٧/٧ .

^(٣) عمدة القاري ٢١٦/٥ .

^(٤) شرح معاني الآثار ٢٥٦/٢ ، نيل الأوطار ٣٢٨/٤ ، المجموع ٦٢/٧ ، الإجماع لابن المنذر ص ٦٨ ،

إعلاء السنن ٤٦٤/١٠ ، عمدة القاري ٢١٦/٥ ، التمهيد ١٠٦/١ .

^(٥) شرح معاني الآثار ٢٥٦/٢ ، نيل الأوطار ٣٢٨/٤ ، إعلاء السنن ٤٦٤/١٠ ، عمدة القاري ٢١٦/٥ .

^(٦) شرح معاني الآثار ٢٥٨/٢ ، التمهيد ١٠٦ .

^(٧) شرح معاني الآثار ٢٥٧/٢ ، التمهيد ١٠٦ ، عمدة القاري ٢١٦/٥ ، نيل الأوطار ٣٢٩/٤ ، إعلاء

السنن ٤٦٤/١٠ .

^(٨) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٧/٢ ، قال الشوكاني ٣٢٩/٤ ، بإسناد صحيح اهـ . وقد

مضى في أدلة القول الأول روايته مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

^(٩) شرح معاني الآثار ٢٥٧/٢ .

٢ - وقياساً على من لم يجد السبيل إذا حمل على نفسه ومشى فحج ، فإن ذلك يجزئه ، وإن وجد سبيلاً بعد ذلك ، لم يجب عليه أن يحج ثانية ، للحجة التي كان قد حجها قبل وجوده السبيل .

فكذلك الصبي إذا حج قبل البلوغ ، ففعل ما لم يجب عليه ، أجزأه ذلك ، ولم يجب عليه أن يحج ثانية بعد البلوغ ^(١) .

ونوقش : بأن القياس مع الفارق ، لأن الذي لا يجد السبيل إنما سقط عنه الفرض لعدم الوصول إلى البيت فإذا مشى فصار إلى البيت فقد بلغ البيت وصار من الواجدين للسبيل ، فوجب عليه الحج لذلك ، فلذلك قلنا : إنه أجزأه حجة . ولأنه صار بعد بلوغه البيت كمن منزله هنالك ، فعليه الحج ، وأما الصبي ففرض الحج غير واجب عليه قبل وصوله إلى البيت وبعد وصوله إليه ، لرفع القلم عنه ، فإذا بلغ بعد ذلك فحينئذ وجب عليه فرض الحج ^(٢) .

٣ - وقياساً على المرأة إذا حجت دون محرم فإن حجها صحيح ، وهو غير واجب عليها .

ونوقش : بالفارق ، لأن الحج واجب عليها ، والمحرم من شروط وجوب السعي لأداء الحج ، بخلاف الصبي فالحج غير واجب عليه .

الترجيح :

والراجع هو القول الأول من عدم الإجزاء ، وهو ما ذهب عامة أهل العلم ، لقوة ما بني عليه من استدلال ، ومنه حديث ابن عباس الصريح في عدم

^(١) شرح معاني الآثار ٢/٢٥٨ ، وانظر : جامع أحكام الصغار ص ٦١ ، التمهيد ١/١٠٨ .

^(٢) المصادر السابقة .

الإجزاء عن حجة الإسلام ، والذي صححه جمع من أئمة الحفاظ .
ثم اتفاق كلمة مشاهير المفتين على القول به ، في مقابل ضعف ما أورد
للقول الثاني من أوجه الاستدلال ، وعدم وقوفها أمام المناقشة .

المبحث الرابع بلوغ الصبي في أثناء الحج

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في أجزاء ذلك عن حجة الإسلام .

المطلب الثاني : ما يعرف به البلوغ .

المطلب الأول : في أجزاء ذلك عن حجة الإسلام .

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : إذا بلغ قبل التلبس بالإحرام .

المسألة الثانية : إذا بلغ بعد أن تلبس بالإحرام .

المسألة الأولى :

إذا بلغ الصبي في أثناء الحج قبل أن يحرم ، فأحرم بالحج ونوى به حجة الإسلام وأتى به بأركانه ، فلا خلاف بين أهل العلم في وقوعها عن حجة الإسلام ^(١) .

قال ابن قدامة : فإن بلغ الصبي بعرفة أو قبلها غير محرم ، فأحرم ووقف بعرفة ، وأتم المناسك أجزأه عن حجة الإسلام ، لا نعلم فيه خلافاً .
لأنه لم يفته شيء من أركان الحج ، ولا فعل شيئاً منها قبل وجوبه ^(٢) .

(١) انظر أحكام الصغار ٦٢/١ ، فتح القدير والهداية ٤٢٣/٢ ، البناية ٤٤٧/٣ ، رد المختار ٤١٦/٢ ، المعونة ٥٩٦/١ ، الشرح الصغير ٣٠٣/٢ ، التمهيد ١١٠/١ ، المهذب والمجموع ٣٦/٧ ، ٥٦ ، الحاوي ٢٤٦/٤ ، فتح العزيز ٤٢٩/٧ ، المغني ٤٥/٥ ، ٤٦ ، المبدع ٨٦/٣ ، الانصاف ٣٨٩/٣ ، المستوعب ١٢/٤ ، المغلي ٤٣٦/٧ .

(٢) المغني ٤٥/٥ .

المسألة الثانية : إذا بلغ بعد أن تلبس بالإحرام .

وفيها فرعان :

الفرع الأول : إذا بلغ قبل فوات وقت الوقوف بعرفة .

وقد اختلف أهل العلم في أجزاء تلك الحجة عن حجة الإسلام على

الأقوال التالية :

القول الأول : أنه لا يجزئه مطلقاً . فيلزمه المضي فيه ، فيكون تطوعاً على ما كان عليه ، ولا ينقلب فرضاً .

ذهب إليه مالك ^(١) ، وأحمد في رواية عنه ^(٢) ، وهو اختيار ابن المنذر ^(٣) .

واحتجوا بما يلي :

١ - بأن الله تعالى أمر كل من دخل بحج أو عمرة بإتمام ما دخل فيه لقوله تعالى :

﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٤) . ومن رفض إحرامه ، فلم يتم حجة ، ولا

عمرته ^(٥) .

ونوقش : بأن هذا ليس برفض وإنما انتقال إلى الأعلى ، وقد رأينا الانتقال

من نسك إلى نسك ، ولا تقولون بأنه رفض ، كما في المفرد ينتقل إلى التمتع

وكما في المتمتعة إذا نزل عليها الدم قبل الطواف للعمرة تدخل عليها الحج

وتصير قارنة .

^(١) المغونة ١/٥٩٦ ، التفريع ١/٣٥٣ ، المدونة ١/٣٨٠ ، التمهيد ١/١١٠ .

^(٢) الانصاف ٣/٣٨٩ ، المغني ٥/٤٥٥ .

^(٣) المغني ٥/٤٥٥ .

^(٤) سورة البقرة : ١٩٦ .

^(٥) التمهيد ١/١١١ .

٢ - ولأنه ليس في الأصول عبادة تفتح تطوعاً ثم تنقلب فرضاً ، كالصلاة ، والصوم ، فإذا ثبت هذا فعليه حجة الإسلام ، لأنها باقية في الذمة لا تسقط بالتطوع ^(١) .

ويمكن أن يناقش : بأن هذا غير مسلم ، وقد رأينا المجاهد يخرج في جهاده تطوعاً ، ثم ينقلب فريضة إذا التحم القتال ، أو خشي استحالة البيضة .

ثم يقال : بأن إحرامه لم ينعقد تطوعاً ، وإنما انعقد موقوفاً فإذا تغير حالة تبين فريضة كركاة معجلة ^(٢) .

القول الثاني : أنه إن جدد إحراماً للواجب أجزأه ، وإلا فلا . ذهب إليه الحنفية ^(٣) .

واحتجوا :

لعدم إجزائه إذا لم يجدد للفرض : بأن إحرامه لم ينعقد واجباً ، فلا يجزئ النفل عن الواجب .

أما إجزأؤه إذا جدد للفرض فقالوا : لأن إحرام الصبي غير لازم لعدم الأهلية ، ولهذا لو حصر لا يلزمه قضاء ، ولا دم ، ولو ارتكب فيه محظوراً لا يلزمه شيء ، فإذا كان إحرامه غير لازم انفسخ بتجديد الإحرام للفرض لكونه

(١) المعونة ٥٩٦/٢ ، التفريع ٣٥٣/١ .

(٢) انظر : المجموع ٦٠/٧ ، المبدع ٨٦/٣ .

(٣) البناءة ٤١٧/٣ ، فتح القدير ٤٢٣/٢ ، رد المختار ٤٦٦/٢ ، جامع أحكام الصغار ٦٣/١ .

قابلاً للفسخ ^(١) .

القول الثالث : أنه يجزئه ، إذا بلغ في عرفة ، أو بعد خروجه منها إذا عاد فوقف في وقته .

ذهب إليه الشافعية ^(٢) ، وأحمد في الرواية الثانية عنه ، وهي المذهب ^(٣) . وهو قول إسحاق ^(٤) ، وابن حزم ^(٥) .

الاستدلال :

١ - قول النبي ﷺ : " الحج عرفة ، فمن جاء قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه " ^(٦) .

^(١) المصادر السابقة ، وهذا بناء على أصلهم في عدم لزوم إتمامه في حق الصبي . انظر : ص ٧٥ . ولكن هل من شرط التجديد أن يكون قبل الوقوف بعرفة أو يصح ، ولو وقف إذ عاد إلى عرفة ما دام وقت الوقوف باقياً ؟ . اختلف فيه فقهاء الحنفية على قولين ، واشترط بعضهم أن يعود إلى الميقات فيحرم منه . انظر : رد المختار ٤٦٦/٢ ، جامع أحكام الصغار ٦٣/١ ، فتح القدير والمهذبة ٤٢٣/٢ .

^(٢) الحاوي ٢٤٥/٤ ، فتح العزيز ٤٢٩/٧ ، المجموع ٨٦/٧ .

^(٣) المغني ٤٥/٥ ، الانصاف ٣٨٩/٣ ، المبدع ٨٦/٣ ، المستوعب ١٢/٤ . قالوا : فإن لم يكن محرماً فبلغ قبل الوقوف أو بعده في وقته ، وأمكنه الاتيان بالحج لزمه ذلك ؛ لأن الحج عندهم واجب على الفور فلا يجوز تأخيره مع إمكانه كالبالغ الحر . وإن فاتته الحج لزمته العمرة ؛ لأنها واجبة أمكن فعلها فأشبهت الحج . ومتى أمكنه ذلك فلم يفعل استقر الوجوب عليه سواء كان موسراً ، أو معسراً ؛ لأن ذلك وجب عليه بإمكانه في وقته فلم يسقط بفوات القدرة عليه بعده . المغني ٤٦/٥ .

^(٤) المغني ٤٥/٥ .

^(٥) المغني ٤٣٦/٧ .

^(٦) الحديث أخرجه أبو داود في المناسك ، باب من لم يدرك عرفة ٤٥١/١ ، وابن ماجه في المناسك ، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ١٠٠٣/٢ ، والترمذي في تفسير سورة البقرة ٢١٤/٥ ، وأحمد في المسند ٣٠٩/٤ ، ٣٥٥ ، والحاكم ٤٦٤/١ ، والطحاوي ٤٠٨/١ ، والبيهقي ١١٦/٥ ، والحديث صححه الترمذي والنووي كما في المجموع ٩٥/٨ ، والحاكم ٤٦٤/١ ، والشنقيطي كما في المنسك ٩/٢ ، وكذا الألباني كما في إرواء الغليل ٢٥٦/٣ .

فكان على عمومه ^(١) .

٢ - ما روي عن ابن عباس : إذا أعتق العبد بعرفة ، أجزأت عنه حجته ، فإن عتق بجمع لم تجزى عنه ^(٢) .

قال أحمد : قال ابن عباس : ... وهؤلاء يقولون : لا تجزى ، وهو لو أحرم تلك الساعة كان حجه تاماً . وما أعلم أحداً قال : لا يجزئه إلا هؤلاء ^(٣) . فإذا كان هذا في العبد فالصبي مثله لا فرق .

٣ - ولأنه وقف بعرفات كاملاً ، فأجزأه عن حجة الإسلام كما لو كمل حالة الإحرام ^(٤) .

القول الرابع : أنه يجزئه وإن لم يعد إلى عرفات إذا بلغ في وقت الوقوف . ذهب إليه ابن سريج من الشافعية ^(٥) .

واحتج :

١ - بأن البلوغ وجد في زمان الوقوف ، فسقط عنه الواجب ، كما يسقط عنه وجوده قبل الوقوف ، لأن الوقوف بعد البلوغ يمكن ، ألا ترى أن البلوغ بعد الإحرام كالبلوغ قبل الإحرام ، لأن فعل الإحرام بعد البلوغ ممكن ^(٦) .

^(١) الحاوي ٢٤٥/٤ .

^(٢) رواه عبد الله بن أحمد في مسائله رقم ٧٩٨ ، من طريق ليث بن أبي سليم عن طاوس عنه ، وذكره ابن قدامة في المغني ٤٦/٥ ، وذكر عن أحمد الجزم به عن ابن عباس .

^(٣) المغني ٤٦/٥ .

^(٤) الحاوي ٢٤٥/٤ ، المجموع ٥٨/٧ ، المغني ٤٦/٥ .

^(٥) المجموع ٥٨/٧ ، فتح العزيز ٤٢٩/٧ ، الحاوي ٢٤٦/٤ .

^(٦) الحاوي ٢٤٦/٤ .

ونوقش : بأن هذا غير صحيح ؛ لأن إدراك الحج وفواته يتعلق بفعل الوقوف دون زمان الوقوف ، لأن من لم يقف بعرفة بعد إدراك الزمان ، كان كمن لم يقف لفوات الزمان ، وإذا كان لذلك ، كان وجود البلوغ بعد الوقوف في زمان الوقوف ، كوجوده بعد الوقوف ، وبعد زمان الوقوف . فأما الإحرام فإنما يعد من فرضه من حين البلوغ ، دون ما تقدم قبل البلوغ ^(١) .

٢ - واستدل له : بأن الصلاة تجزئه إذا بلغ في أثنائها أو بعدها ، فكذاك الحج ^(٢) .

ونوقش : بالفارق من وجهين :

الوجه الأول : أن الصلاة عبادة تتكرر ، والحج عبادة العمر فيعتبر وقوعها ، أو وقوع معظمها في حال الكمال ^(٣) .

الوجه الثاني : أن الصبي لو بلغ بعد فعل الصلاة سقط عنه فرضها ، فكذاك إذا بلغ في الصلاة وقد بقي منها أقلها ، والصبي لو بلغ بعد فعل الحج لم يسقط عنه فرض الحج ، فاعتبر أن يفعل بعد البلوغ ما يقع به إدراك الحج ^(٤) .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحانه ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة ، لقوة ما بني عليه من استدلال ، ومنه إطلاق الحديث أن الحج عرفة ، ثم ما ذكره من المعنى

(١) المصدر السابق ٢٤٦/٤ .

(٢) فتح العزيز ٤٢٩/٧ ، المجموع ٥٨/٧ .

(٣) المصادر السابقة .

(٤) الحاوي ٢٤٦/٤ .

والقياس .

بعد الترجيح :

وعلى القول بالجزاء عن حجة الإسلام لو كان سعى بعد طواف القدوم - قبل بلوغه - ، وقيل بركنية السعي ^(١) فهل يجزئه ذلك السعي أو لا ؟ وإذا قيل بعدم الإجزاء فما حكم إعادته ؟ وإذا قيل بعدم الإعادة فما حكم حجه ؟ ثم هل يلزمه مع الإجزاء دم ؟ إليك تفصيل ذلك من أقوالهم :

المسألة الأولى : في إجزاء سعيه الذي سعاه مع طواف القدوم .

وقد اختلف فيه الشافعية والحنابلة على قولين :

القول الأول : أنه يجزئه :

ذهب إليه الشافعية ، في أحد الوجهين ^(٢) ، والحنابلة في قول ^(٣) .

١ - قياساً على عدم إعادة الإحرام ^(٤) .

٢ - ولحصول الركن الأعظم وهو الوقوف وتبعية غيره له ^(٥) .

القول الثاني : أنه لا يجزئه .

^(١) كما هو قول الشافعية ، انظر : روضة الطالبين ١١٩/٣ ، والمجموع ٧٦/٨ ، حلية العلماء ٣٣٥/٣ ،

الحاوي ٢٤٥/٤ . والصحيح من المذهب عند الحنابلة . انظر : الانصاف ٥٨/٤ ، اغرر ٢٤٣/١ .

^(٢) المجموع ٥٩/٧ .

^(٣) المبدع ٨٦/٣ ، الانصاف ٣٨٩/٣ ، الفروع ٢٢٠/٣ .

ومن الحنابلة من قال : يجزئه قولاً واحداً . قالوا : لأن إحرامه ينقصد موقوفاً ، فإذا تغير حاله تبين

فريضته كزكاة معجلة . انظر : الفروع ٢٢٠/٣ ، المبدع ٨٦/٣ .

^(٤) المجموع ٥٩/٧ .

^(٥) المبدع ٨٦/٣ ، الفروع ٢٢٠/٣ .

ذهب إليه الشافعية في أصح الوجهين ^(١) ، والحنابلة في القول الثاني ، وهو الصحيح عندهم ^(٢) .

- ١ - لأنه وقع في حال النقص ، والأركان يجب اجتماعها على الكمال ^(٣) .
- ٢ - ولوقوع الركن في غير وقت الوجوب ، أشبه ما لو كبر للإحرام ثم بلغ ^(٤) .

المسألة الثانية: إذا قيل بعدم الإجزاء ، فما حكم إعادته؟ اختلفوا على قولين:
القول الأول : أنه تجب إعادته .

ذهب إليه الشافعية ^(٥) ، والحنابلة في قول ^(٦) ؛ لأنه ركن وقع في حال النقص فوجب إعادته ^(٧) .
القول الثاني : أنه لا يعيده .

ذهب إليه الحنابلة في القول الثاني ^(٨) ؛ لأنه لا يشرع مجاوزة عدده ، ولا تكراره ، بخلاف الوقوف ، فإن استدامته أمر مشروع ، ولا قدر له محدود ^(٩) .
المسألة الثالثة : إذا قيل بعدم جواز إعادته ، فما حكم حجه .

^(١) المجموع ٥٩/٧ .

^(٢) الانصاف ٣٨٩/٣ ، المبدع ٨٦/٣ .

^(٣) المجموع ٥٩/٧ ، الانصاف ٣٨٩/٣ ، الفروع ٢٢٠/٣ .

^(٤) المبدع ٨٦/٣ .

^(٥) المجموع ٥٩/٧ .

^(٦) الانصاف ٣٩٠/٣ ، الفروع ٢٢٠/٣ .

^(٧) المجموع ٥٩/٧ .

^(٨) الانصاف ٣٩٠/٣ ، المبدع ٨٦/٣ ، الفروع ٢٢٠/٣ .

^(٩) الانصاف ٣٩٠/٣ ، المبدع ٨٦/٣ ، الفروع ٢٢٠/٣ .

قال الحنابلة : فعليه لا تجزئه عن حجة الإسلام . لأنه أخل بركن لا يمكنه الإتيان به ^(١) .

قال في غاية المنتهى : ما لم يتم حجه ، ثم يحرم ويقف ثانياً إن أمكنه .
قال أيضاً : ويتجه الصحة ولو بعد سعي إن فسخ حجه عمرة ولم يسق هدياً أو يقف بعرفة ^(٢) .

المسألة الرابعة : في لزوم الدم .

وعلى قول الشافعية والحنابلة في الإجزاء ، هل يلزمه دم .
القول الأول : أنه لا يلزمه .

ذهب إليه الحنابلة ^(٣) ، والشافعية في قول ^(٤) .

لإتيانه بالإحرام الصحيح ، ولا إساءة منه ولا تقصير ، كما لو تقدم بلوغه ^(٥) .

القول الثاني : وجوب الدم .

ذهب إليه الشافعية فيما إذا لم يعد إلى الميقات فيحرم منه ^(٦) .

(١) انظر : الانصاف ٣/٣٩٠ ، الفروع ٣/٢٢٠ ، كشاف القناع ٢/٣٨٣ ، غاية المنتهى ١/٣٧٦ .

(٢) ١/٣٧٦ .

(٣) الانصاف ٣/٣٩٠ ، المبدع ٣/٨٦ .

وقد أطلق الحنابلة القول بالإجزاء في إحرام من بلغ في عرفة ، ولم يتعرضوا ، للعود إلى المحرم فالظاهر أنهم لا يقولون به ، بل ولا يستحبونه .

(٤) الحاوي ٤/٢٤٥ ، المجموع ٧/٥٩ .

(٥) الحاوي ٤/٢٤٥ ، المجموع ٧/٥٩ ، المبدع ٣/٨٦ ، الانصاف ٣/٣٩٠ .

(٦) انظر : الحاوي ٢/٢٤٥ ، المجموع ٧/٥٩ .

وقد ذكر النووي : للشافعية وجهاً في وجوب الدم ولو عاد إلى الميقات فأحرم منه ، المجموع ٩/٥٩ .

لأن إحرام الفرض إنما اعتد به من الوقت الذي صار فيه من أهل الفرض وما مضى من إحرامه المتقدم ليس بفرض ، فكان وجوده كعدمه ، وصار كمن مر بميقات بلده مريداً للحج فأحرم بعده ، فلزمه لأجل ذلك دم ^(١) .

الفرع الثاني : إذا بلغ بعد فوات وقت الوقوف بعرفة .

فلا خلاف بين أهل العلم ^(٢) في أن ذلك لا يجزئه عن حجة الإسلام ^(٣) .

؛ لأنه لم يدرك وقت العبادة ، فأشبهه من أدرك الإمام بعد فوات الركوع ، فإنه لا تحسب له تلك الركعة ^(٤) .

وقد أورد عليه من وجهين :

الوجه الأول : أن الصلاة تجزئه إذا بلغ في أثنائها أو بعدها .

وأجيب : بالفارق ؛ لأن الصلاة عبادة تتكرر ، والحج عبادة العمر ، فيعتبر وقوعها ، أو وقوع معظمها في حال الكمال ^(٥) .

الوجه الثاني : أن الإحرام الذي فعله قبل البلوغ انقلب فرضاً ، فلم لا يقال مثله في الوقوف فينقلب فرضاً ^(٦) .

وأجيب : بأنا اعتدنا له بإحرامه الذي وجد بعد بلوغه ، وما قبله تطوعاً

لم ينقلب فرضاً ولا اعتد به ، فالوقوف مثله ، فنظيره أن يبلغ وهو واقف بعرفة ،

(١) الحاوي ٢/٢٤٥ ، المجموع ٧/٥٩ .

(٢) ممن قال بعدم إجزاء ما أتته قبل بلوغه عن حجة الإسلام .

(٣) انظر : التمهيد ١/١١١ ، المجموع ٧/٥٧ ، ٥٨ ، الحاوي ٤/٢٤٥ ، فتح العزيز ٧/٤٢٩ ، المغني ٤٦/٥ .

(٤) المجموع ٧/٥٧ ، المغني ٤٦/٥ .

(٥) الحاوي ٢/٢٤٥ ، فتح العزيز ٧/٤٢٩ .

(٦) المغني ٤٦/٥ .

فإنه يعتد له بما أدرك من الوقوف ويصير فرضاً دون ما مضى ^(١) .

فائدة :

الطواف في العمرة كالوقوف في الحج ، فإذا بلغ قبل الطواف أجزأته عن
عمرة الإسلام ، وكذا لو بلغ فيه ، وإن بلغ بعده فلا ^(٢) .

المطلب الثاني : ما يعرف به البلوغ .

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : ما اتفق على أنه من علامات البلوغ .

أولاً : الإنزال .

فقد اتفق أهل العلم على أن البلوغ يحصل بالإنزال ، لا فرق بين الغلام
والجارية ، وهو خروج المني من قبله ، فكيفما خرج في يقظة أو منام ، بجماع أو
احتلام ، أو غير ذلك حصل به البلوغ ^(٣) .

ومما يدل على ذلك :

١ - قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ ^(٤) . وقوله تعالى :
﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ ^(٥) .

٢ - وقول النبي ﷺ : " رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يحتلم ... " ^(٦) .

^(١) المغني ٤٦/٥ .

^(٢) المجموع ٥٩/٧ ، فتح العزيز ٤٣٠/٧ ، المبدع ٨٦/٣ ، الانصاف ٣٨٩/٣ ، القروع ٢٢١/٣ .

^(٣) المغني ٥٩٧/٦ ، تفسير القرطبي ٣٥/٥ .

^(٤) النور : ٥٩ .

^(٥) النور : ٥٨ .

^(٦) سبق تخريجه .

وقوله لمعاذ : " خذ من كل حالم دينار " ^(١) .

ومما هو فرع عن هذا حمل الجارية ، فهو علم على البلوغ بالاحتلام ، لأن الله تعالى أجرى العادة أن الولد لا يخلق إلا من ماء الرجل ، وماء المرأة ^(٢) .

قال تعالى : ﴿ فلينظر الإنسان مم خلق . خلق من ماء دافق . يخرج من بين الصلب والترائب ﴾ ^(٣) . وأخبر النبي بذلك في غير ما حديث . فمتى حملت حكم ببلوغها في الوقت الذي حملت فيه ^(٤) .

ثانياً : الحيض .

والحيض علم على البلوغ لا خلاف في ذلك بين أهل العلم ^(٥)، ومما يدل له :
١ - قول النبي ﷺ : " لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار " ^(٦) .

^(١) أخرجه أبو داود في الزكاة ، باب زكاة السائمة ٢/٢٣٥ ، والتومذي في أبواب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة البقر ٣/١١ ، والنسائي في زكاة البقر ٥/١٧ ، وابن ماجه في الزكاة ، باب صدقة البقر ١/٥٧٦ ، وأحمد في المسند ٥/٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، وهو حديث بعثه إلى اليمن .
قال التومذي : وهذا حديث حسن ، ثم ذكر أن بعضهم رواه مرسلاً ، قال : وهذا أصح ٣/١١ .
وكذا قال الدارقطني في العلل ، ومثله ابن حزم ، كما في التلخيص ٢/١٥٢ ، وقال ابن عبد البر : إسناده متصل صحيح ثابت . التلخيص ٢/١٥٢ .

^(٢) المهذب ١/٣٣٨ ، المغني ٦/٦٠٠ .

^(٣) الطارق : ٥ ، ٧ .

^(٤) المغني ٦/٦٠٠ .

^(٥) المغني ٦/٥٩٩ ، تفسير القرطبي ٥/٣٥ .

^(٦) الحديث أخرجه أبو داود في الصلاة ، باب المرأة تصلي بغير خمار ١/٤٢١ ، والتومذي في الصلاة ، باب لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار ٢/٢١٥ ، وقال : حديث حسن ، وابن ماجه في الطهارة ، باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار ١/٢١٥ ، وأحمد ٦/١٥٠ ، والحاكم ١/٢٥١ ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وصححه الألباني كما في إرواء الغليل ١/٢١٤ .

فأخبر ﷺ أن الحائض تلزمها الأحكام ، وأن صلاتها تقبل على صفة ما ، ولا تقبل على غيرها ^(١) .

٢ - ولقوله ﷺ لأسماء بنت أبي بكر الصديق : " إن المرأة إذا بلغت المحيض لا يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا - وأشار إلى الوجه والكف - " ^(٢) .
فعلق وجوب الستر بالمحيض ، وذلك تكليف ، فدل على أن ذلك بلوغ يتعلق به التكليف ^(٣) .

المسألة الثانية : ما وقع فيه الخلاف .

أولاً : الإنبات .

وهو أن ينبت الشعر الخشن حول ذكر الرجل ، أو فرج المرأة ، الذي استحق أخذه بالموسى ، لا الزغب الضعيف ، فلا اعتبار به فإنه ينبت في حق الصغير .

وقد اختلف أهل العلم في كونه علامة على البلوغ على قولين :

القول الأول : أنه من علاماته .

ذهب إليه جمهور أهل العلم ومنهم المالكية ^(٤) في المشهور ، والحنابلة ^(٥) .

^(١) الخلى ١١٨/١ .

^(٢) أخرجه أبو داود في اللباس ، باب فيما تبدي المرأة من زينتها ٣٥٨/٤ ، وقال : هذا مرسل . اهـ .
وقال المنذري : في إسناده سعيد بن بشر أبو عبد الرحمن الصرمي ، نزيل دمشق ، وقد تكلم فيه غير واحد . معالم السنن ٥٨/٦ .

^(٣) المهذب ٣٣٨/١ .

^(٤) الشرح الكبير ٢٩٣/٣ ، تفسير القرطبي ٣٥/٥ .

^(٥) المغني ٥٩٨/٦ .

والشافعي في قول ^(١) . والظاهرية ^(٢) .

واستدلوا بما يلي :

١ - حديث عطية القرظي : " عرضت على رسول الله ﷺ يوم قريظة ، فشكوا فيَّ

فأمر النبي ﷺ أن ينظر إليَّ ، هل أنبت بعد ، فنظروا إلي ، فلم يجدوني أنبت

بعد ، فألحقوني بالذرية " ^(٣) .

وذلك تطبيقاً لحكم سعد في بني قريظة في قتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم .

^(١) المذهب ٢٣٧/١ ، مغني المحتاج ١٦٦/٢ .

إلا أن الشافعية اختلفوا فيه في كونه بلوغاً ، أو دلالة على البلوغ ، على قولين :

أحدهما : أنه بلوغ فعلى هذا هو بلوغ في حق المسلم ، لأن ما كان بلوغاً في حق الكافر كان بلوغاً في حق المسلم ، كالاحتلام والسن .

الثاني : أنه دلالة على البلوغ ، فعلى هذا هل يكون دلالة في حق المسلم ؟ فيه وجهان : أحدهما : أنه دلالة ، لما روى محمد بن يحيى بن حبان أن غلاماً من الأنصار شب بأمره في شعره فرفع إلى عمر رضي الله عنه فلم يجده أنبت ، فقال : لو أنبت الشعر لحددتك .

وهو مناقش : بأن الحد لا يجب بالتشبيب وعلى فرض أن المراد به التعزير فهو غير ساقط عن غير البالغ . الثاني : أنه ليس بدلالة في حق المسلم ، وهو ظاهر النص ؛ لأن المسلمين يمكن الرجوع إلى أخبارهم فلم يجعل ذلك دلالة في حقهم . والكفار لا يمكن الرجوع إلى أخبارهم فجعل ذلك دلالة في حقهم . ولأن الكافر لا يستفيد بالبلوغ إلا وجوب الحرية ، وجوب القتل فلا يثبتم في مداواة العانة بما ينبت الشعر ، والمسلم يستفيد بالبلوغ التصرف والكمال في الأحكام فلا يؤمن أن يداوي العانة بما ينبت الشعر فلم يجعل ذلك دلالة في حقه . المذهب ٣٣٨/١ .

وقد تعقبه ابن حزم : بأن هذا تفريق بين الأحكام في أحكام الإنابات ، ومن الممتع المحال أن يكون إنسان واحد : رجلاً بالغاً ، غير رجل ، ولا بالغ معاً في وقت واحد . ١١٧/١ .

^(٢) المحلى ١١٥/١ .

^(٣) أخرجه أبو داود ، في كتاب الحدود ، باب الغلام يصيب الحد ٤٥٣/٢ ، والترمذي ، في كتاب السير ، باب ما جاء في النزول على الحكم ١٤٥/٤ ، وابن ماجه في الحدود ، باب من لا يجب عليه الحد ٨٤٩/٢ ، وأحمد في المسند ٣١٠/٤ ، ٣٨٣ ، ٣١١/٥ ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

ونوقش : بأن قتلهم لمن أنبت ليس لبلوغه وإنما لكونه من المقاتلة ، إذ الغالب فيمن أنبت تحمل أعباء القتال .

ويمكن أن يجاب : بأن الأمر لو كان كذلك لما احتاج إلى الكشف عن المؤثر ، إذ يكفي منه النظر إلى جلادته وخلقته .

٢ - وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى عامله ، أن لا تأخذ الجزية إلا ممن جرت عليه المواسي ^(١) .

٣ - ولأنه خارج يلزمه البلوغ غالباً ، ويستوي فيه الذكر والأنثى ، فكان علماً على البلوغ كالاحتلام ^(٢) .

٤ - ولأن الخارج ضربان ، متصل ، ومنفصل ، فلما كان من المنفصل ما يثبت به البلوغ ، كان كذلك المتصل ^(٣) .

القول الثاني : أنه ليس من علامات البلوغ .

ذهب إليه الحنفية ^(٤) ، والشافعية في قول ^(٥) ، والمالكية في القول الثاني ^(٦)

قالوا :

؛ لأنه نبات شعر ، فأشبه نبات شعر سائر البدن ^(٧) .

وهو مناقش : بالفارق لورود النص في اعتبار إنبات العانة ، دون غيره .

(١) ذكره ابن قدامة في المغني ٥٩٨/٦ ولم أجده .

(٢) المغني ٥٩٨/٦ .

(٣) المغني ٥٩٨/٦ .

(٤) بدائع الصنائع ١٧١/٧ ، الدر المختار ١٠٧/٥ ، تبين الحقائق ٢٠٣/٥ ، تكملة فتح القدير ٣٢٣/٧ .

(٥) وهذا تفريع على القول الثاني لهم أنه دلالة على البلوغ ، لا بلوغاً في نفسه ، انظر المذهب ٣٣٨/١ .

(٦) الشرح الكبير ٢٩٣/٣ ، حاشية الدسوقي ٢٩٣/٣ ، تفسير القرطبي ٣٦/٥ .

(٧) ذكره ابن قدامة لأبي حنيفة ٥٩٧/٦ .

واحتج للشافعي : بأن الدليل ورد في الكافر .

وهو مناقش : بأن هذا تفريق بين الأحكام في أمر لا يتصور فيه وجود الفرق ولا دليل من النقل على ذلك .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحانه هو القول الأول من كونه علامة على البلوغ للحديث الصحيح في اعتباره ﷺ له في بني قريظة ، ثم اتفاق كلمة أهل الطب على اعتباره . خاصة فيما نحن فيه من سقوط فرض الحج عنه ، وعدم تكليفه بحجة أخرى ^(١) .

ثانياً : البلوغ بالسن .

وقد اختلف في كونه مما يعتبر به البلوغ على قولين :

القول الأول : أنه لا يعد علامة على البلوغ .

ذهب إليه داود الظاهري ^(٢) ، وروى عن مالك ^(٣) ، ومال إليه ابن القيم ^(٤) .

١ - لقوله ﷺ : " رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يحتلم ... " ^(٥) ، وإثبات البلوغ بغيره يخالف الخبر ^(٦) .

^(١) أما الحد ونحوه فإنه وإن قيل بأن هذا يعد بلوغاً ففي الخلاف في اعتباره علامة على البلوغ ما يكفي لإسقاط الحد عنه ، لأنه مما يدرأ بالشبهة مع احتمال أن يكون الإنبات لعلة في الغدد ، كتهيج ، وتخفف بسبب من الأسباب .

^(٢) المغني ٥٩٨/٦ ، تفسير القرطبي ٣٥/٥ .

^(٣) انظر : تفسير القرطبي ٣٦/٥ ، المغني ٥٩٨/٦ .

^(٤) تحفة المودود في أحكام المولود ص ٢٣٢ .

^(٥) سبق تخريجه ص

^(٦) المغني ٥٩٨/٦ .

ونوقش : بأنه لا يمنع إثبات البلوغ بغير الاحتلام إذا ثبت بالدليل ، ولهذا كان إثبات الشعر علماً ^(١) .

٢ - ولعدم الدليل على حصول البلوغ بالسن ^(٢) .

ونوقش : بأن هذا غير مسلم فقد ورد ما يدل على ذلك ^(٣) .

القول الثاني : أنه يعد طريقاً لمعرفة البلوغ .

ذهب إليه الجمهور ومنهم الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ،

والأوزاعي ، وابن حزم .

وقد اختلف هؤلاء في تحديد السن التي يكون معها البلوغ على الأقوال

التالية :

القول الأول : أنه يحصل ببلوغ الخامسة عشرة .

ذهب إليه الشافعية ^(٤) ، والحنابلة ^(٥) ، وأبو يوسف ، ومحمد من الحنفية ^(٦)

والأوزاعي ^(٧) . وابن وهب ، وعبد الملك ، واصبغ من المالكية ، وعمر بن

عبد العزيز ^(٨) .

^(١) المغني ٥٩٩/٦ .

^(٢) تحفة المودود ص ٢٣٢ .

^(٣) كما سيأتي في أدلة القول الثاني .

^(٤) المهذب ٣٣٨/١ ، مغني المحتاج ١٦٦/٢ .

^(٥) المغني ٥٩٨/٦ ، كشف القناع ٤٣٢/٣ .

^(٦) بدائع الصنائع ١٧١/٧ ، تبين الحقائق ٢٠٣/٥ ، تكملة فتح القدير ٣٢٣/٧ .

^(٧) المغني ٥٩٨/٦ ، فتح الباري ٢٧٧/٥ ، شرح صحيح مسلم للنووي ١٢/١٣ .

^(٨) فتح الباري ٢٧٧/٥ ، شرح صحيح مسلم للنووي ١٢/١٣ ، تفسير القرطبي ٣٥/٥ .

واحتجوا بما يلي :

١ - حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : عرضت على رسول الله ﷺ وأنا ابن أربع عشرة سنة ، فلم يجزني في القتال ، وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة سنة ، فأجازني " (١) .

ووجه الاستدلال : ظاهر (٢) .

ونوقش من أوجه :

الوجه الأول : أنها واقعة عين فلا عموم لها (٣) .

الوجه الثاني : احتمال أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم فلذلك أجازته (٤) .

الوجه الثالث : أن رسول الله ﷺ لم يقل إني أجزته من أجل أنه ابن خمس عشرة سنة فإذا ذلك كذلك ، فلا يجوز لأحد أن يضيف إليه ﷺ ما لم يخبر عن نفسه (٥) .

الوجه الرابع : أنه يمكن أن يكون أجازته يوم الخندق ، لأنه كان يوم حصار في المدينة نفسها ، ينتفع فيه بالصبيان في رمي الحجارة ، وغير ذلك ، ولم يجزه يوم أحد ، لأنه كان يوم قتال بعدوا فيه عن المدينة فلا يحضره إلا أهل القوة والجلد (٦)

(١) أخرجه البخاري في باب بلوغ الصبيان ، من كتاب الشهادات ، وفي باب غزوة الخندق ، من كتاب المغازي ، ٢٣٢/٣ ، ١٣٧/٥ . ومسلم في كتاب الإمارة ، باب بيان سن البلوغ ١٤٩٠/٣ .

(٢) المغني ٥٩٩/٦ ، المهذب ٣٣٠/١ ، فتح الباري ٢٩٩/٥ ، شرح صحيح مسلم للنووي ١٢/١٣ .

(٣) فتح الباري ٢٧٩/٥ .

(٤) فتح الباري ٢٧٩/٥ .

(٥) المحلى ١١٩/١ .

(٦) المحلى ١١٩/١ .

الوجه الخامس : أنه إنما رده لأنه استصغره ولم يره مطيقاً للقتال ، فلما كان بعده رآه مطيقاً للقتال ، فأجازته ، ولهذا لم يسأله : هل احتملت أو لم تحتلم ^(١) .

ونوقش : بأنه يرده ما روي عن ابن عمر ؓ في لفظ : عرضت عليه يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فردني ، ولم يرني بلغت ، وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني ^(٢) .

وهذا نص في أنه اعتبر بلوغه . وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما في قصة تتعلق به ^(٣) .

الوجه السادس : أنه ليس في هذا الخبر أنهما في تلك الساعة أكملتا معاً خمسة عشر عاماً لا بنص ولا دليل ، ولا خلاف في أنه يقال في اللغة لمن بقي عليه من ستة عشر عاماً الشهر والشهران ، هذا ابن خمسة عشر عاماً ، فبطل التعلق بهذا الخبر جملة ^(٤) .

الوجه السابع : أن هذا لو صح الاستدلال به لكان في بلوغ الذكر ، فأين منه ذكر الأنثى .

(١) فتح الباري ٢٧٩/٥ ، تحفة المودود ص ٢٣٢ ، إحكام الأحكام ص ٦٩٧ .

(٢) قال ابن حجر : أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، ورواه أبو عوانة ، وابن حبان في صحيحهما من وجه آخر عن ابن جريج أخبرني نافع ، فذكر هذا الحديث بلفظه ، وهي زيادة صحيحة لا مطعن فيها ، لجلالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع ، وقد صرح فيها بالتحديث فانتهى ما يخشى من تدليس . فتح الباري ٢٧٩/٥ .

وقد عزاه ابن قدامة في المغني ٥٩٩/٦ ، للزمذي ، والشافعي في المسند ، وهو كما ذكر ، إلا أنه لا ذكر فيهما لقوله : ولم يرني بلغت . انظر : جامع الترمذي ٢١١/٤ ، ومسند الشافعي ١٢٨/٢ .

(٣) المغني ٥٩٩/٦ ، فتح الباري ٢٧٩/٥ .

(٤) اغلي ١٢٠/١ .

٢ - وروي عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : " إذا استكمل المولود خمسة عشرة سنة كتب ما له ، وما عليه ، وأخذت منه الحدود " ^(١) .

٣ - ولأن السن معنى يحصل به البلوغ يشترك فيه الغلام والجارية كالإنزال ^(٢) .

٤ - ولأنه الحد الذي يسهم فيه في الجهاد ، ولن حضر القتال ^(٣) .

القول الثاني : أنه يحصل ببلوغ السابعة عشرة .

ذهب إليه أبو حنيفة ^(٤) ، ومالك في رواية عنهما ^(٥) .

وروي عن أبي حنيفة ، أن بلوغ الغلام بثمانية عشرة .

وعن مالك : بلوغ الثامنة عشرة في الجميع ، وعليها معظم أصحابه ^(٦) .

واحتجوا بما يلي :

١ - بأن هذه السن لا يبلغها أحد إلا احتلم ^(٧) .

٢ - ولأن فيه ثبوت الحد وهو لا يثبت إلا بتوقيف أو اتفاق ، ولا توقيف فيما دون هذا ^(٨) .

وهو مناقش : بأن الحد يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره بدليل سقوطه بالشبهة ، وصحة الرجوع عن الإقرار فيه بخلاف غيره .

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ، كتاب الحجر ، باب البلوغ بالسن ٥٧/٦ .

(٢) المغني ٥٩٩/٦ .

(٣) تفسير القرطبي ٣٥/٥ .

(٤) بدائع الصنائع ١٧١/٧ ، الدر المختار ١٠٧/٥ ، تبين الحقائق ٢٠٣/٥ ، تكملة فتح القدير ٣٢٣/٧ .

(٥) الشرح الكبير ٢٩٣/٣ ، تفسير القرطبي ٣٥/٥ .

(٦) المصادر السابقة لهم .

(٧) تفسير القرطبي ٣٥/٥ .

(٨) المغني ٥٩٨/٦ .

القول الثالث : أنه يكامل التسعة عشرة عاماً .

ذهب إليه ابن حزم ^(١) .

واحتج :

بأن استكمال التسعة عشر إجماع متيقن ، وأصله أن رسول الله ﷺ ورد المدينة وفيها صبيان وشبان وكهول ، فألزم الأحكام من خرج عن الصبا إلى الرجولة ، ولم يلزمها الصبيان ، ولم يكشف أحداً من كل من حواله من الرجال : هل احتلمت يا فلان ؟ وهل أشعرت ؟ وهل أنزلت ؟ وهل حضت ؟ قال : فصح يقيناً أن ههنا سناً إذا بلغها الرجل أو المرأة فهما ممن ينزل أو ينبت ، أو يحيض ، إلا أن يكون فيه آفة تمنع من ذلك ... هذا أمر يعرف بما ذكرنا من التوقف وبضرورة الطبيعة الجارية في جميع أهل الأرض .

ولا شك في أن من أكمل تسع عشرة سنة ودخل في عشرين سنة فقد فارق الصبا ، ودخل في الرجال - لا يختلف اثنان من أهل كل ملة وبلدة في ذلك - وإن كانت به آفة منعه من إنزال المني في نوم ، أو يقظة ومن إنبات الشعر ومن الحيض ^(٢) .

الترجيح :

والذي تطمئن إليه النفس من هذه الأقوال ما شهد له حديث ابن عمر في رده ﷺ له في أحد لعدم بلوغه ، وإجازته له في الخندق لإتمامه الخامسة عشرة . قال ابن العربي : إذا لم يكن حديث ابن عمر دليلاً في السن فكل عدد يذكرونه من السنين فإنه دعوى ، والسن التي أجازها رسول الله ﷺ أولى من سن

(١) المغلي ١/١١٧ .

(٢) المغلي ١/١١٧ .

عامّة أهل العلم ^(١) .

وقد نقل النووي وجهاً لبعض الشافعية ، أنه لا ينعقد إحرام الصبي المميز بنفسه ، واحتج بما يلي :

١ - أنه ليس له قصد صحيح . فكيف يصح إحرامه ؟

ونوقش : بأن هذا غلط : فإن له قصداً صحيحاً ، ولهذا تصح صلاته وصومه وكذا الحج ^(٢) .

٢ - ولأن الصبي لا يتولى إخراج فطرته بنفسه ، فكيف يصح إحرامه لنفسه .

وأجيب : بأن الحج لا تدخله النيابة مع القدرة ، والفطرة تدخلها النيابة مع القدرة فافترقا . ولأن الفطرة يتولاها الولي ، والإحرام يفتقر إلى إذن الولي فهما سواء ^(٣) .

الفرع الثاني : في إحرامه بغير إذن وليه .

وفيه جوانب :

الجانب الأول : في حكم الإحرام .

إذا أحرم الصبي المميز بغير إذن الولي ، فهل يصح إحرامه أو لا ؟

اختلف فيه على قولين :

القول الأول : أن إحرامه غير منعقد .

ذهب إليه الحنابلة في المذهب ^(٤) ، والشافعية في أصح الوجهين ^(٥) .

^(١) المجموع ٢٢/٧ .

^(٢) المجموع ٢٣/٧ .

^(٣) المجموع ٢٣/٧ .

^(٤) المغني ٥١/٥ ، الانصاف ٣٩٠/٣ ، المبدع ٨٧/٣ .

^(٥) الحاوي ٢٠٧/٤ ، المجموع ٢١/٧ ، فتح العزيز ٤٢١/٧ .

واحتجوا :

بأن الإحرام بالحج يتضمن إنفاق المال ، والتصرف فيه ، فيجري مجرى تصرفه في ماله الذي لا يصح إلا بإذن وليه ، وعجى سائر عقوده التي لا تصح بغير إذن وليه ^(١) .

القول الثاني : أنه ينعقد .

ذهب إليه الحنفية ^(٢) ، والمالكية ^(٣) ، والشافعية ، في الوجه الثاني ^(٤) ، والحنابلة في قول ^(٥) .

١ - لأن إحرامه بالصلاة ينعقد بلا إذن الولي ، فكذلك الحج ^(٦) .

ونوقش : بالفارق ، لأن الصلاة لا تتضمن إنفاق المال فجاز بغير إذن الولي ^(٧) .

٢ - ومثله الصوم يصح بدون إذن الولي ^(٨) .

ونوقش : بما نوقش به سابقه .

الجانب الثاني : تحليل الولي له . وفيه جزآن :

الجزء الأول : حكم التحليل .

وعلى القول بصحة إحرامه وانعقاده بدون إذن الولي ، فهل للولي تحليله ؟

فيه أقوال :

^(١) المهذب والمجموع ٢١/٧ ، الحاوي ٢٠٧/٤ ، المغني ٥١/٥ ، المبدع ٨٧/٣ ، الفروع ٢١٤/٣ .

^(٢) لأنهم لا يوجبون المضي فيه ، فلولية تحليله .

^(٣) الشرح الصغير ٣٠١/٢ ، الشرح الكبير ٣/٢ ، ٤ .

^(٤) المجموع والمهذب ٢١/٧ ، ٢٢ ، الحاوي ٢٠٧/٤ .

^(٥) الانصاف ٣٩٠/٣ ، المبدع ٨٧/٣ .

^(٦) المجموع والمهذب ٢١/٧ ، الحاوي ٢٠٧/٤ ، المبدع ٨٧/٣ .

^(٧) الحاوي ٢٠٧/٤ .

^(٨) الفروع ٢١٤/٣ .

القول الأول : أن له تحليله إذا رأى في ذلك مصلحة .

ذهب إليه الشافعية ^(١) .

لأنه مولى عليه ، وهذا شأن الولي .

القول الثاني : أنه لا يملك تحليله ولو رأى في ذلك مصلحة .

ذهب الحنابلة في قول ^(٢) .

قالوا : لأنه شرع فيه فوجب عليه إتمامه .

القول الثالث : وجوب تحليله إذا رأى في ذلك مصلحة ، وامتناع تحليله في ضد

ذلك ، ويخير مع استواء الأمرين .

ذهب إليه المالكية ^(٣) ، والحنابلة في قول ^(٤) .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحانه من هذه الأقوال أن إحرامه ينعقد بدون إذن

الولي ، لأن له قصداً صحيحاً فصح منه كالصلاة والصوم ، إلا أن الولي يملك

تحليله ؛ لأن النفقة في مال الولي ^(٥) ، فيتضرر ، ولذلك ملك الزوج تحليل الزوجة

من حج التطوع لحقها عليه . ولأنه مولى على الصبي ، فقد يجب عليه إذا خشي

عليه الفساد أو ترك ما هو فيه من خير يفوت كتعلم علم ونحوه .

الجزء الثاني : كيفية التحليل .

قال فقهاء المالكية : ويحلله بالحلل والنية ، بأن ينوي خروج ذلك الولد

^(١) فتح العزيز ٤٢١/٧ ، المجموع ٢٣/٧ .

^(٢) الانصاف ٣٩٠/٣ ، المبدع ٨٧/٣ .

^(٣) الشرح الصغير ٣٠١/٢ ، الشرح الكبير ٤/٢ .

^(٤) الانصاف ٣٠١/٣ ، المبدع ٨٧/٣ ، الفروع ٢١٥/٣ .

^(٥) وهو ما اخترناه في هذا الجانب ، انظر : ص ١٣٢ .

من حرّمات الحج ، وأنه حلال ، ثم يخلق رأسه ، ولا يكفي في إحلاله رفض الولي نية الصبي الحج ، بل لابد من نية إحلاله والحلق له ^(١) .

الجانب الثالث : قضاء الحج الذي حل فيه .

ثم إذا حلّه فلا قضاء عليه إذا بلغ ، نص على ذلك فقهاء المالكية ^(٢) ، ولم أجد لغيرهم تعرضاً لذلك ، ولعلهم يوافقونهم في ذلك ، وإلا لم يكن للتحليل كبير فائدة .

الجانب الرابع : التحليل خاص بالولي .

وعلى القول بالتحليل فإن ذلك خاص بالولي ، فلا يملك غيره تحليله ^(٣) .

المسألة الثانية : في إحرام غير المميز . وفيها ثلاثة فروع .

الفرع الأول : في عقد الولي للإحرام عنه .

الفرع الثاني : عقد الولي للإحرام في غيبة الصبي .

الفرع الثالث : شرط الولي الذي يصح منه الإحرام عن الصبي .

الفرع الأول : عقد الولي للإحرام عنه .

اتفق أهل العلم ممن قال بصحة الحج بالصبي ، على أن الصبي غير المميز

لا ينعقد إحرامه ، بنفسه وإنما يحرم عنه وليه ^(٤) .

(١) الشرح الصغير وحاشية الدسوقي ٤/٢ ، الشرح الصغير ٣٠١/٢ .

(٢) الشرح الكبير ٤/٢ .

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٢ ، فتح العزيز ٤٢١/٧ ، المجموع ٢٣/٧ ، الفروع ٢١٤/٣ ، المبدع ٨٦/٣ .

(٤) وفي معنى إحرامه عنه أقوال :

أحدها : أن ينويه له ، ويقول عقدت الإحرام ، فيصير الصبي محرماً بمجرد ذلك كما إذا عقد له النكاح فيصير متزوجاً بمجرد ذلك . المجموع ٢٨/٧ ، المغني ٥١/٥ .

إلا أن كلمتهم اختلفت في الولي الذي يصح منه الإحرام عنه ، بعد اتفاقهم على صحته من الأب .

فقد أطلق الحنفية ، القول بصحة إحرام الولي أباً كان أو غيره ، إلا أنهم جعلوه للأقرب . ففي جامع أحكام الصغار ... قالوا : يحرم عن الصغير من كان أقرب إليه ، حتى لو اجتمع والد وأخ يحرم عنه الوالد دون الأخ ^(١) .

وفي الدر المختار : ... فلو أحرم صبي عاقل ، أو أحرم عنه أبوه صار محرماً ... قال ابن عابدين : المراد من كان أقرب إليه بالنسب . فلو اجتمع والد وأخ ، يحرم الوالد ... والظاهر أنه شرط الأولوية ^(٢) .

وإلى ما ذهب إليه الحنفية ذهب المالكية والظاهرية . فلم يقيدوا الولي بدرجة في القرابة ، ولم يشترطوا أن يكون له ولاية المال .

ففي حاشية الدسوقي : فيحرم ندباً ^(٣) ، ولي - أب أو غيره - أي كوصي ومقدم قاض ، وأم وغاصب ، وإن لم يكن لهم نظر في المال ^(٤) .
وقال ابن حزم : ويستحب الحج بالصبي ، وإن كان صغيراً جداً ، أو

= الثاني : أن ينوي أنه أحرم به أو عقده له أو جعله محرماً . المجموع ٢٨/٧ .

الثالث : أن يخطر بباله أنه عقد الإحرام ، وجعله محرماً فينويه في نفسه . المجموع ٢٨/٧ .

الرابع : أنه يجرد فإذا جرد ونوى بتجريده الإحرام فهو محرم . المنتقى ٧٨/٣ .

الخامس : أنه ينوي إدخاله في الإحرام بالحج ، أي في حرمت الحج . بأن يقول : نويت إدخال هذا الولد في حرمت الحج أو العمرة . الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/٢ ، حاشية الصاوي ٢٩٩/١ .

^(١) جامع أحكام الصغار ٦٠/١ .

^(٢) رد المختار ٤٦٦/٢ ، ٥٢٧ .

^(٣) أي لا وجوباً ، لعدم تكليفه ، إذ يجوز دخوله الحرم بغير إحرام ، ولو أراد مكة . حاشية الدسوقي

٣/٢ ، حاشية الصاوي ٢٩٩/٢ .

^(٤) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/٢ ، حاشية الصاوي ٢٩٩/٢ .

كبيراً ، وله حج وأجر ، وهو تطوع ، وللذي يحج به أجر ^(١) .

والسبب فيما يظهر لي لعدم تقييدهم للولي الذي يحرم عن الصبي - أن ما يلزم بالحج من نفقات ، إنما هو في مال الولي ، لا في مال الصبي ، فلم يكن فيه بذل للمال من الصبي ، فلا حاجة لتقييد الولي - بمن له التصرف في المال ^(٢) .

بل زاد الحنفية والظاهرية على ذلك ، فقالوا : لا يلزمه شيء بارتكاب المحظورات ، ولو أفسد حجه لا قضاء عليه ، كما أن إحرامه يرتفع برفضه ^(٣) .

أما الشافعية فلهم في الولي الذي يحرم عنه تفصيل واختلاف كثير .

قال النووي في المجموع :

وأما الولي الذي يحرم عن الصبي أو يأذن له فقد اضطربت طرق أصحابنا فيه فأنقل جملة من متفرقات كلامهم ثم اختصرها .

قال : وقد اتفق أصحابنا على أن الأب يحرم عنه ويأذن له ، واتفقوا على أن الجد كالأب عند عدم الأب ، والمراد بالجد أبو الأب .

فأما مع وجود الأب فطريقان : أحدهما لا يصح إحرام الجد ولا إذنه ، لأنه لا ولاية له مع وجود الأب ، والثاني : فيه وجهان : أحدهما : هذا ، والثاني : يصح ، كما يصير مسلماً تبعاً لجدّه مع بقاء الأب على الكفر - على خلاف مشهور - والمذهب الأول .

... وأما غير الأب والجد ، فقال جمهور أصحابنا : إن كان له ولاية بأن

(١) اغلى ٤٣٥/٧ .

(٢) انظر : الميسوط ٦٩/٤ ، جامع أحكام الصغار ٦٤/١ ، الحجة ٤١١/٢ ، ٤١٢ ، إعلاء السنن ٤٦٣/١٠ ، الشرح الكبير ٤/٢ ، المعونة ٥٩٦/١ ، التفرع ٣٥٣/١ ، حاشية الصاوي ٣٠٠/٢ ،

الكافي ٣٥٧/١ .

(٣) الحجة ٤١١/٢ ، ٤١٣ ، جامع أحكام الصغار ٦٤/١ ، اغلى ٣٣٥/٧ - ٣٣٦ .

يكون وصياً أو قيماً من جهة الحاكم صح إحرامه عن الصبي ، وإذنه في الإحرام للمميز ، وإن لم يكن له ولاية لم يصح على المذهب سواء في هذا الأم والأخ والعم وسائر العصبات وفيه وجه مشهور : أن الأخ والعم وسائر العصبات يجوز لهم ذلك ، وإن لم يكن لهم ولاية ، لأن لهم حقاً في الحضانة والتربية .

وفي الأم طريقان : قال الجمهور وهو المذهب - إن لم يكن لها ولاية على مال الصبي ، فإن كان له أب أو جد فإحرامها عنه كإحرام الأخ ، فلا يصح على الصحيح ، وإن كان لها ولاية بأن كانت وصية أو قيمة من جهة القاضي - أو قلنا بقول الاصطخري : أنها تلي المال بعد الجد صح إحرامها وإذنها فيه .

والطريق الثاني : القطع بالصحة ، لظاهر الحديث ، وهي طريق ضعيفة ، وليس في الحديث تصريح بأن الأم أحرمت عنه .

ولنا وجه : أن الوصي والقيم لا يصح إحرامه عنه ، هذه جملة القول في تحقيق الولي ^(١) .

ونقل النووي بعد كلامه السابق جملة كلام عن عدد من أصحابه الشافعية في الولي الذي يحرم عن الصبي . ثم قال : وحاصله : جواز ذلك للأب ، وكذا الجد عند عدم الأب ، لا عند وجوده على المذهب ، وأن المذهب جوازه للوصي والقيم ، ومنعه في الأم والإخوة والأعمام ، وسائر العصبات إذا لم يكن لهم وصية ولا إذن من الحاكم في ولاية المال ^(٢) .

وأما الحنابلة :

فقد اتفقوا على أن لوليه في المال أن يحرم عنه ، وذلك كالأب ، والوصي

(١) المجموع ٢٤/٧ ، ٢٥ ، وانظر : فتح العزيز ٤٢١/٧ ، الحاوي ٢٠٧/٤ .

(٢) المجموع ٢٨/٧ .

وأمين الحاكم ، واختلفوا في إحرام الأم عنه : فروي عن أحمد : يحرم عنه أبواه أو وليه . وهذا يدل على صحة إحرامها عنه .

وقد اختار هذا القول ابن عقيل : واستدل له بقول النبي ﷺ للمرأة : " نعم ، ولك أجر " ^(١) . ولا يضاف الأجر إليها إلا لكونه تبعاً لها في الإحرام .
ولأن المال الذي يلزم بالإحرام لا يلزم الصبي ، وإنما يلزم من أدخله في الإحرام في أحد الوجهين ^(٢) .

القول الثاني : أنه لا يحرم عنه إلا من يلي المال ، اختاره القاضي ، وقال : هو ظاهر كلام أحمد .

لأنه لا ولاية للأم على ماله ، والإحرام يتعلق به إلزام مال ، فلا يصح من غير ذي ولاية ، كشرء شيء له .

فأما غير الأم ، والولي من الأقارب ، كالأخ ، والعم ، وابنه ، فيخرج فيهم وجهان : بناء على القول في الأم .

أما الأجانب فلا يصح إحرامهم عنه ، وجهاً واحداً ^(٣) .

الترجيح :

والذي يظهر لي أن الخلاف فيمن يملك الإحرام عنه مرجعه إلى الخلاف فيما يلزم بالحج من نفقات ، فمن حملها الولي مال إلى عدم تقييد الولي بدرجة في القرابة كما هو الحال عند الحنفية والمالكية والظاهرية .

ومن قال هي في مال الصبي ، ذهب إلى تقييد الولي بمن يملك التصرف في

^(١) سبق تخريجه ص ٨ .

^(٢) المغني ٥١/٥ ، ٥٢ .

^(٣) المغني ٥١/٥ ، الانصاف ٣٩١/٣ ، المبدع ٨٧/٣ ، المستوعب ١١/٤ .

المال، وقد رجحنا هناك ^(١) أن ما يلزم بالحج إنما هو في مال الولي الذي أحرم به أو أذن له . فعلى هذا فكل من ملك حضانة الطفل وقدر على ما يلزم بالحج كان له الإحرام عنه أو الإذن ويشهد لهذا ظاهر حديث المرأة فظاھره أنها أحرمت عنه الفرع الثاني : عقد الولي للإحرام في غيبة الصبي .

وهل يصح للولي عقد الإحرام في غيبة الصبي ؟
تعرض الشافعية لحكم هذه المسألة ، ونقل النووي لأصحابه الشافعية ، وجهين في ذلك .

أحدهما : وهو الأصح ، أنه لا يشترط .

لأن المقصود نية الولي ، وذلك يصح ويوجد في غيبة الولي .

الوجه الثاني : أنه لا يجوز .

١ - لأنه لو جاز الإحرام في غيبته لجاز الوقوف بعرفات عنه في غيبته عنها .

وهو مناقش : بالفارق ، لأن الوقوف لا يصح من غيره عنه .

٢ - ولأنه إذا أحرم عنه وهو غائب لا يعلم الإحرام ، فربما أتلف صيداً أو فعل

غير ذلك من محظورات الإحرام التي لو علم الإحرام لاجتنبها ^(٢) .

وهو مناقش : بأن المانع يزول إذا علم بساعة الإحرام .

الترجيح : والذي يظهر لي رجحانه هو الأول لقوة ما بني عليه في مقابل ضعف

ما ذكر للوجه الثاني . ثم ما فيه من فائدة ومصلحة لا يمنع منها مانع شرعي ،

وذلك كما لو تقدم الولي إلى الميقات ، وكما لو كان قدومهما من جهتين ، على

أن يقيد ذلك بإعلام من يصحبه بوقت الإحرام ، لكي يجنبه ارتكاب المحذور .

(١) ص ١٣٢ .

(٢) المجموع ٢٣/٧ .

الفرع الثالث : شرط الولي الذي يصح منه الإحرام عن الصغير .

وهل من شرط الولي الذي يحرم عن الصغير ألا يكون قد أحرم لنفسه ؟

اختلفوا في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه ليس بشرط .

فعلى هذا يصح أن يعقد الإحرام عنه ، سواء كان محرماً ، أو حلالاً ، ممن عليه حجة الإسلام ، أو كان قد حج عن نفسه .

ذهب إليه المالكية ^(١) ، والحنابلة ^(٢) ، والشافعية في أحد الوجهين ^(٣) .

لأن الولي لا يتحمل الإحرام عنه فيصير به محرماً حتى يمنع من فعله عنه إذا كان محرماً ، وإنما يعقد الإحرام عن الصبي فيصير الصبي محرماً ، فجاز أن يفعل ذلك الولي ، وإن كان محرماً ^(٤) .

القول الثاني : أنه لا يصح إحرام الولي عنه ، إلا أن يكون حلالاً ، فإن كان محرماً لم يصح إحرامه عنه .

ذهب إليه الشافعية في الوجه الثاني ^(٥) .

لأن من كان في نسك لا يصح أن يفعله عن غيره ^(٦) .

التوجيه :

والراجح هو القول الأول ، لقوة ما بني عليه من استدلال ، ويشهد له

^(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/٢ .

^(٢) المغني ٥١/٥ ، الانصاف ٣٩١/٣ ، الفروع ٢١٤/٣ .

^(٣) الحاوي ٢٠٩/٤ .

^(٤) الحاوي ٢٠٩/٤ ، المغني ٥١/٥ ، الانصاف ٣٩١/٣ .

^(٥) الحاوي ٢٠٩/٤ .

^(٦) المصدر السابق .

ظاهر حديث ابن عباس في المرأة .

المطلب الثالث : هيئة الصبي حال الإحرام .

قال أهل العلم :

فيغسله الولي عند إرادة الإحرام ، ويجرده عن المخيط ، ويلبسه الإزار والرداء ، والنعلين ، إن تأتى منه المشي ، ويطيبه ، وينظفه ، ويفعل ما يفعل الرجل ^(١) ، ثم يحرم بإذن الولي إن كان مميزاً ، وإلا أحرم عنه الولي كما سبق ^(٢) . قال عطاء : يفعل به كما يفعل بالكبير ^(٣) .

وقد روي عن عائشة - رضي الله عنها - : أنها كانت تجرد الصبيان ، إذا دنوا من الحرم ^(٤) .

وروي عن أبي بكر الصديق أنه طاف بابن الزبير على يده ملفوفاً في خرقة ^(٥) .

وإلى ما سبق ذهب جمهور أهل العلم ، وقد خالفهم المالكية ، في التجريد ، فقالوا : إن الموضع ونحوه لا يجرد للإحرام ، ويجرد غيرهم من المتحركين بأنفسهم ^(٦) .

^(١) فإن كان الصغير أنثى ، فحكمها في ذلك حكم البالغة ، من جواز لبس المخيط ، وتجنب تغطية الوجه ، والنقاب ، والقفازين .

^(٢) انظر : الحجة ٤١١/٢ ، جامع أحكام الصغائر ٦٤/١ ، المجموع ٢٨/٧ ، فتح العزيز ٤٢٣/٧ ، الحاوي ٢٠٩/٤ ، المغني ٥٣/٥ ، المبدع ٨٧/٣ ، الفروع ٢١٥/٣ ، شرح الزركشي ٥١/٣ ، المحلى ٤٣٥/٧ .

^(٣) نقله صاحب المغني ٥٣/٥ ، وكذا صاحب الفروع ٢١٥/٣ .

^(٤) رواه ابن أبي شيبة في الجزء الملحق (٤٠٧) وروى مثله عن ابن عمر . وعزاه ابن قدامة في المغني ٥٣/٥ ، وصاحب الفروع ٢١٥/٣ ، للأثر .

^(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ، كتاب الحج ، باب الطواف ، والطواف بالصغير ٧٠/٥ ، وهو مرسل .

^(٦) الكافي ٣٥٧/١ ، الشرح الصغير ٢٩٩/٢ ، حاشية الدسوقي ٣/٢ ، قالوا : وإنما يجرده إذا لم يخشى عليه ضرراً ، وإلا فالفدية ، ولا يجردهما .

ولم أجد دليل المالكية في استثناء الرضيع ونحوه ، ولعله خشية الضرر ، وما ذهب إليه الجمهور أرجح لعدم الدليل على الفرق ، ويؤيده ظاهر الأثر عن أبي بكر الصديق .

المطلب الرابع : تأخير إحرام الصبي .

ذهب جمهور أهل العلم إلى أن حكم الصبي في التجريد وفي عقد الإحرام ، حكم الكبير ، لعدم الدليل على الفرق ^(١) .

وخالف في هذا فقهاء المالكية ، فقالوا : بأنه لا بأس بتأخير تجريد الصبي ، الذي لم يناهز البلوغ ، وكذا الإحرام له ، إلى قرب الحرم ^(٢) . واحتجوا بأن الصغير لا يجتنب ما يؤمر به ، أما من ناهز البلوغ ، فيحرم به من الميقات ، لأنه يدع ما يؤمر بتركه ^(٣) .

وما ذهب إليه الجمهور أرجح لما ذكره من العموم .

المطلب الخامس : في ركعتي الدخول في الإحرام .

يستحب في قول أكثر أهل العلم لمن أراد الدخول في النسك ، أن يكون ذلك عقب ركعتين . فإذا كان يريد الدخول في النسك صبيّاً ، فهو لا يخلو أن يكون مميزاً أو غير مميز ، فإن كان مميزاً صلاهما بنفسه . وإن لم يكن مميزاً ، فهل يصليهما الولي عنه ؟ اختلف أهل العلم في ذلك على قولين .

(١) الحجة ٤١١/٢ ، جامع أحكام الصغار ٦٤/١ ، المجموع ٢٨/٧ ، فتح العزيز ٤٢٣/٧ ، الحاوي

٢٠٩/٤ ، المغني ٥٣/٥ ، المغني ٥٣/٥ ، المدع ٨٧/٣ ، الفروع ٢١٥/٣ ، كشاف القناع ٣٨٠/٢

(٢) الشرح الصغير وحاشية الصاوي ٢٩٩/٢ .

وقد اختلفوا في المراد بالحرم ، فقيل : المسجد ، وقيل : مكة ، وقيل : الحرم ، انظر : حاشية الصاوي

٢٩٩/٢ ، الشرح الصغير ٢٩٩/٢

(٣) المدونة ٣٦٧/١ .

القول الأول : أنه يصلّيها عنه .

ذهب إليه الشافعية .

وهم ممن لا يجيز النيابة في الصلاة ، إلا أنهم قالوا بجواز النيابة هنا تبعاً لأركان الحج ^(١) .

القول الثاني : أنه لا يصلّيها عنه .

ذهب إليه الحنفية ^(٢) ، والمالكية ^(٣) ، والحنابلة ^(٤) .

قالوا : لأن الصلاة ، لا تدخلها النيابة ^(٥) .

ونوقش : بأنه يرد عليه المستأجر على الحج ، فإنه يصلي ركعتي الطواف عنه .

وأجيب : بأن هذا غير لازم ، لأننا إذا قلنا إن الحج إنما هو حج المباشر له ، فإنما للمستأجر عنه نفقته ؛ فإن المصلي إنما يركع عن نفسه ، فليس في ذلك نيابة عن أحد .

وإن قلنا : إن الحج عن المحجوج عنه ، فلا يلزمنا أيضاً ؛ لأن المباشر للحج لما دخل فيه لزمه جميع أفعاله وهو المطلوب بها ، ولذلك يلزمه الإحرام وغير ذلك من أفعال الحج ، ويلزمه الإمساك عن الصيد وغير ذلك من محظورات الإحرام ، وإنما كلامنا في منسك واحد من مناسك الحج أو العمرة يفعلها أحد عن

^(١) انظر : المجموع ٢٩/٧ ، الحاوي ٢٠٩/٤ ، فتح العزيز ٤٢٢/٧ .

إلا أنهم اختلفوا هل يقع ذلك عن الصبي ؛ لأن الحج له ، أو عن الولي لأن الصلاة لا تقبل النيابة .

انظر : المجموع ٥٤/٨ .

^(٢) إعلاء السنن ٤٦٢/١٠ .

^(٣) الكافي ٣٥٧/١ ، الشرح الكبير ٤/٢ ، الشرح الصغير ٣٠٢/٢ .

^(٤) الفروع ٢١٥/٣ ، المغني ٥٣/٥ .

^(٥) المنتقى ٧٨/٣ ، الشرح الصغير ٣٠٢/٢ ، الكافي ٣٥٧/١ .

أحد ، ألا ترى أن غير ذلك من مناسك الحج المفردة يفعلها عن غيره أو بغيره من هو محرم بالحج ، ولا يصح أن يحج أحد عن أحد من هو محرم عن نفسه بالحج فبان الفرق بينهما ^(١) .

الترجيح :

وما ذهب إليه الجمهور أرجح . لقوة ما اعتمدوا عليه من أنها لا تقبل النيابة مع رجحان القول بعدم وجوبهما ، وعدم وجوب شيء في تركهما .

المطلب السادس : في الاشتراط ^(٢) للصبي عند عقد الإحرام .

لم أجد للفقهاء تعرضاً لذكر حكم الاشتراط للصبي سواء كان إحرامه بنفسه بإذن وليه ، أو أحرم عنه الولي .

والذي يظهر أن حكمه عند المالكية ، والشافعية والحنابلة ، حكم الكبير ، فمن رأى أن الاشتراط مشروع لكل من أحرم بنفسه كما هو قول الحنابلة ، والشافعية في القديم ^(٣) ، فهو مشروع ومستحب هنا .

ومن قال يستحب لمن خاف عارضاً ، كما هو قول شيخ الإسلام

(١) انظر : المنتقى ٧٨/٣ .

(٢) الاشتراط أن يقول عند إرادة دخوله في النسك : فإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني . أو غير هذا اللفظ مما يقوم مقامه . ويفيد هذا الشرط عند القائلين به شيئين : أحدهما : أنه إذا عاقه عائق ، من عدو أو مرض أو ذهاب نفقة كان له التحلل . الثاني : أنه متى تحلل فلا دم عليه ولا صوم . المغني ٩٤/٥ .

(٣) انظر : المغني ٩٣/٥ ، المجموع ٣٥٣/٨ ، الخلى ١٣٨/٧ .

واستدلوا : بقول النبي ﷺ لضباعة : " حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني " أخرجه البخاري في النكاح ، باب الأكفاء في الدين ١٢٢/٦ ، ومسلم في الحج ، باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه ٨٦٧/٢ .

ابن تيمية ^(١) ، فهو يستحبه له هنا عند خوف العارض .
ومن قال : إنه لا يشرع مطلقاً وأنه لا يفيد شيئاً كما هو قول المالكية ،
والشافعية في القول الثاني ^(٢) ، فهو غير مشروع هنا .
أما الحنفية ، والظاهرية ، فلا حاجة إلى الاشتراط للصبي إذ لا يلزمه
المضي في نسكه ، ولا قضاء ما أفسده منه ، فلا فائدة له فيه ^(٣) .

الترجيح :

ولعل الراجح أن يقال بالاشتراط له عند خوف العارض ، كما هو الشأن
في حق الكبير ، لأن هذا وسط بين الأقوال ، مع ما فيه من الجمع بين الأدلة ..
إذنه لضباعة لما كانت شاكية ، وفعله حيث لم يشترط .

وحتى لو قلنا : بأنه لا يلزمه المضي فيما أحرم به ، فإن في القول
بالاشتراط زيادة خير لا تضر ، واحتياطاً ، وخروجاً من خلاف من قال بلزوم
المضي فيما أحرم به الصبي .

المطلب السابع : في تلبية الولي عنه .

لم أجد للحنفية ، والشافعية والحنابلة ، في ذلك شيئاً غير قولهم ، وما

^(١) انظر : الفتاوى ١٠٦/٢٦ ، الاختيارات ص ١١٦ .

واستدل بأن النبي ﷺ أمر ابنة عمه ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أن تشترط على ربها لما كانت
شاكية ، فخاف أن يصدها المرض عن البيت ، ولم يكن يأمر بذلك كل من حج . مجموع الفتاوى
١٠٦/٢٦ .

^(٢) محتجين بأن ابن عمر كان ينكر الاشتراط ويقول : حسبكم سنة نبيكم إنه لم يشترط . ولأنها عبادة
تجب بأصل الشرع ، فلم يفسد الاشتراط فيها ، كالصوم والصلاة . انظر : عمدة القاري ١٤٧/٥ ،
المجموع ٣٥٣/٨ ، ٣١٠/٨ ، المغني ٩٣/٥ .

^(٣) انظر : جامع أحكام الصغار ٦٢/١ ، المبسوط ٦٩/٤ ، الحجة ٤١٤/٢ ، المحلى ٤٣٦/٧ .

عجز عنه الصبي عمله الولي عنه ^(١) .

فعلى هذا إن كان الصبي مميزاً لبي عن نفسه ، وإن كان غير مميز لبي الولي عنه ، ويشهد لهذا حديث جابر برواية ابن ماجة ، خرجنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان ، فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم ^(٢) .

أما المالكية فقد صرحوا بمنع الولي من ذلك . واحتجوا بأن هذا مما لا يقبل النيابة ^(٣) .

قال الدردير : ... وأمره الولي مقدوره من أقوال الحج وأفعاله ، فيلقنه التلبية إن قبلها ، وإلا يقدر - بأن عجز عن قول أو فعل أو عن الجميع ، كغير المميز ، ناب الولي عنه ، إن قبلها كرمي ، وذبح - لا إن لم يقبل النيابة من قول أو فعل كتلبية ، وركوع ، فتسقط حيث عجز ^(٤) .

الترجيح :

ولعل ما ذهب إليه الجمهور أولى لاعتضاده بظاهر حديث جابر ، فيلبي عنه إن تعذرت منه التلبية لصغره ، وعدم تقبله لما يلحق به .
المطلب الثامن : محظورات الإحرام .
وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في تجنيب الصبي محظورات الإحرام .

^(١) وقد اختلف أهل العلم في حكم التلبية عند الدخول بالنسك إلى أقوال ، فقليل سنة لا يجب بتركها شيء وقيل : واجبة ، ويجب بتركها دم ، وقيل : ركن في الإحرام لا ينعقد بدونها ، انظر : المجموع ٢٤٦/٧ المغني ١٠٠/٥ ، معالم السنن ١٧٤/٢ .

^(٢) سبق تخريجه ص ٩ .

^(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٢ ، الشرح الصغير ٣٠٢/٢ .

^(٤) الشرح الصغير ٣٠٢/٢ .

المسألة الثانية : في الفدية في ارتكاب المحظور .

المسألة الأولى : في تجنبه محظورات الإحرام .

قال أهل العلم : ويلزم الولي تجنبه ما يجتنبه الكبير من محظورات الإحرام ، من التطيب ، وتغطية الرأس للذكر ، وحلق الشعر ، ولبس المخيط ، وتقليم الأظافر ، ومباشرة النساء ، والجماع ، وعقد النكاح ، والصيد .

فإن كان الصبي أنثى فتجتنب ما يجتنبه الرجل ، إلا في اللباس ، وتغطية الرأس ، وتزيد بمنعها من لبس القفازين ، والنقاب ، وأكد منه البرقع ^(١) .

وإنما يجب تجنبه ما يجتنبه الكبير ؛ فلأن الحج يصح له بحكم ما صح من النص ، وإذا صح له ترتبت أحكامه ، ومن أحكامه تجنب ما ذكر ، وهو لا يخاطب بخطاب تكليفي ، فوجب على الولي أن يجنبه ذلك ، كما وجب عليه تجنبه سائر المحرمات في غير الحج ^(٢) .

المسألة الثانية : في الفدية في ارتكاب المحظور .

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : في حكم الفدية .

الفرع الثاني : في الحال التي تجب فيها الفدية .

الفرع الثالث : من الذي تلزمه الفدية .

الفرع الأول : في حكم الفدية .

^(١) انظر : الحجة ٤١١/٢ ، أحكام الصغار ٦٤/١ ، المنتقى ٧٨/٣ ، الكافي ٣٥٧/١ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/٢ ، الشرح الصغير ٢٩٩/٢ ، المجموع ٢٨/٧ ، فتح العزيز ٤٢٣/٧ ، الحاوي ٢١٠/٤ ، المغني ٥٠/٥ ، المبدع ٨٨/٣ ، شرح الزركشي ٥١/٣ ، اghلى ٤٣٥/٧ .

^(٢) شرح الزركشي ٥١/٣ .

إذا ارتكب الصبي شيئاً من محظورات الإحرام كأن غطى رأسه ، أو حلق شعراً ، أو باشر ، أو قتل صيداً ، فهل يلزمه في ذلك ما يلزم الكبير ؟ اختلف أهل العلم في ذلك على قولين :

القول الأول : عدم وجوب شيء .

ذهب إليه الحنفية ^(١) ، وابن حزم ^(٢) ، ومال إليه صاحب الفروع من الحنابلة ^(٣) ، وهو مقتضى القول بعدم وجوب شيء على المكلف المخطيء ^(٤) .

قال محمد بن الحسن : ... فإن احتاج إلى شيء مما يحتاج إليه الكبير مما بلغ ذلك فيه الفدية فعل ذلك به ولا فدية عليه ^(٥) .

وفي جامع أحكام الصغار : ... فإن فعل شيئاً من محظورات الإحرام فلا شيء عليه ، ولا على وليه لأجله ^(٦) .

وفي المحلى : ... ويجتنب ما يجتنب المحرم ، ولا شيء عليه إن واقع من ذلك ما لا يحل له ^(٧) .

واستدلوا بما يلي :

١ - بأن الفدية في الصيد وفي غيره كفارة فيما صنع ، والصبي لا ذنب عليه

^(١) الحجة على أهل المدينة ٤١١/٢ ، المبسوط ٦٩/٤ ، جامع أحكام الصغار ٦٤/١ ، رد المختار ٤٦٦/٢ .

^(٢) المحلى ٤٣٦/٧ .

^(٣) الفروع ٢١٤/٣ .

^(٤) وهو قول للحنابلة ، وذكره بعضهم رواية عن أحمد ، انظر : الانصاف ٥٢٧/٣ ، الفروع ٣٩١/٣ ،

شرح الزركشي ١٤٦/٣ .

^(٥) الحجة ٤١١/٢ .

^(٦) جامع أحكام الصغار ٦٤/١ .

^(٧) المحلى ٤٣٦/٧ .

فكيف يكون عليه كفارة ^(١) .

قال تعالى في الصيد: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً﴾ ^(٢) ، والصبي لا عمد له ^(٣) .

وقال تعالى : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ﴾ ^(٤) ، وذلك لا يدخل فيه الصبي ^(٥) .

٢ - ولأن الصبي يحلف باليمين فيحنت ولا يكون عليه كفارة فما نحن فيه أولى ^(٦) .

٣ - ولأن من لازم القول بالفدية ، التكفير بالصوم كما في الحلق وجزاء الصيد والقائلون بذلك لا يجزونه من الصبي .

القول الثاني : أن في ذلك الفدية .

ذهب إليه المالكية ^(٧) ، والشافعية ^(٨) ، والحنابلة ^(٩) . على خلاف بينهم

فيمن تلزم في ماله الفدية ، وفي الحالة التي تلزم فيها الفدية .

واستدلوا :

بأن النبي ﷺ جعل له حجاً ، فإذا كان كذلك وجب عليه من الفدية في

الجنايات مثل ما يجب على الكبير ^(١٠) .

(١) الحجة ٤١١/٢ ، ٤١٢ ، المبسوط ٦٩/٤ ، جامع أحكام الصغار ٦٤/١ ، أغلئ ٤٣٦/٧ .

(٢) المائدة : ٩٥ .

(٣) مختصر اختلاف العلماء ١٦٣/٢ .

(٤) المائدة : ٩٥ .

(٥) مختصر اختلاف العلماء ١٦٣/٢ .

(٦) الحجة ٤١١/٢ .

(٧) أغلئ ٤٣٦/٧ .

(٨) المعونة ٥٩٦/١ ، التفريع ٣٥٣/١ ، الكافي ٣٥٧/١ ، حاشية الصاوي ٢٩٩/٢ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/٢ .

(٩) الحاوي ٢١٠/٤ ، المجموع ٣١/٧ ، فتح العزيز ٤٢٣/٧ .

(١٠) المغني ٥٣/٥ ، الفروع ٢١٧/٢ ، المبدع ٨٩/٣ ، مختصر اختلاف العلماء ١٦٣/٢ .

فالأدلة في إيجاب ذلك جاءت عامة ولا مخصص .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحانه ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أنه لا يلزمه شيء في ارتكاب المحذور ، وذلك لقوة ما بني عليه من رفع المؤاخذه عن الصبي فيما هو حق لله ، ولأن غاية ما يصل إليه عمد الصبي أن يكون كخطأ المكلف . والراجح من أقوال أهل العلم عدم وجوب شيء في خطأ المكلف في عامة المحظورات .

الفرع الثاني : الحال التي تجب فيها الفدية .

هذا وقد اختلف الموجبون للفدية في الحال التي تجب فيها الفدية . فذهب المالكية إلى وجوبها على الصبي مطلقاً ، بلا فرق بين محذور من محظورات ^(١) ، الإحرام وغيره .

وبنوه على أصلهم في أن العمد ، والسهو ، والجهل سواء في ارتكاب المحذور ووجوب الجزاء على الكبير . ف كذلك على الصغير ، لأن عمد الصبي في حكم الخطأ من الكبير .

ومن أدلتهم على المسألة الأصل :

١ - أنه هتك حرمة الإحرام ، فاستوى عمدته وسهوه ، كحلق الشعر ، وتقليم الأظفار ، والصيد ^(٢) .

^(١) إذا كان مما تجب في قدرة الفدية على الكبير ، انظر : الكافي ٢٣٧/١ ، بداية المجتهد ٢٦٧/١ ، وهذا

القول مقتضى الرواية الثانية عن أحمد في أن العمد والجهل ، والنسيان سواء في ارتكاب المحذور . انظر :

المغني ٣٩٢/٥ ، الانصاف ٥٢٨/٣ .

^(٢) المغني ٣٩٢/٥ .

٢ - ولأنها إذا وجبت على المضطر فهي على غير المضطر أوجب ^(١) .

٣ - وقياساً على كثير من العبادات التي لم يفرق الشرع فيها بين الخطأ والنسيان ^(٢) .

القول الثاني :

وذهب الحنابلة إلى إرجاع ذلك إلى أصلهم في وجوب الفدية على الكبير فقالوا : إن كان الفعل مما يختلف عمدته وسهوه ، كاللباس والطيب ، فلا فدية على الصبي فيه ، لأن عمدته خطأ .

وإن كان مما لا يختلف عمدته وسهوه كالصيد ، وحلق الشعر ، وتقليم الأظافر والوطء ففيه الفدية ^(٣) .

ومن أدلتهم على التفريق :

١ - قوله تعالى : ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى عن المؤمنين : ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ ^(٥) . قال : قد فعلت ^(٦) .

٢ - وقوله ﷺ عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان ، وما استكروها عليه " ^(٧) .

^(١) بداية المجتهد ٢٦٧/١ .

^(٢) بداية المجتهد ٢٦٧/١ .

^(٣) المغني ٥٣/٥ ، الفروع ٢١٨/٢ ، المبدع ٨٩/٣ .

^(٤) الأحزاب ، آية ٥ .

^(٥) البقرة ، آية ٢٨٦ .

^(٦) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان أنه سبحانه لم يكلف إلا ما يطاق ١١٦/١ .

^(٧) أخرجه ابن ماجه في الطلاق ، باب طلاق المكره والناسي ٦٥٩/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥٦/٧ .

والدارقطني في كتاب النذور ١٧٠/٤ ، والحاكم في المستدرک ، كتاب الطلاق ١٩٨/٢ ، وابن حبان =

٣ - ولحديث يعلى بن أمية أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة وعليه جبة ، وعليه أثر خلوق ، أو قال : أثر صفرة . فقال : يا رسول الله : كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ قال : " اخلع عنك هذه الجبة ، واغسل عنك أثر هذا الخلوق " أو قال : " أثر الصفرة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجبك " ^(١) . فلم يأمره بالفدية مع مسألته عما يصنع ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز إجماعاً ، دل على أنه عذره لجهله ، والجاهل والناسي واحد ^(٢) .

٤ - ولأن الحج عبادة يجب بإفسادها الكفارة ، فكان في محظوراته ، ما يفرق بين عمدته وسهوه كالصوم ^(٣) .

وأما الحلق ، والصيد ، وتقليم الأظافر . فقالوا : لأن فيها إتلافاً ، فاستوى فيها العمد والسهو كإتلاف مال الآدمي ^(٤) .

القول الثالث : للشافعية وخلاصته .

أن ما فعله الصبي في حجه من محظورات الإحرام الموجبة للفدية ، على ثلاثة أضرب :

= في صحيحه (١٤٩٨) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٩٥/٣ من طرق .

والحديث قد اشتهر بين الفقهاء وأهل الأصول ، وقد صححه ابن حبان ، والحاكم ، والضياء المقدسي ،

والذهبي وحسنه النووي ، وقد صححه من المتأخرين أحمد شاكر وكذا الألباني كما في الإرواء ١٢٣/١

^(١) أخرجه البخاري في الحج ، باب غسل الخلوق ثلاث مرات من الثياب ١٤٤/٢ ، ومسلم في الحج ،

باب ما يباح للمحرم ٨٣٦/٢ .

^(٢) المغني ٣٩٢/٥ ، المبدع ١٨٦/٣ .

^(٣) المغني ٣٩٢/٥ .

^(٤) المغني ٣٩٢/٥ ، المبدع ١٨٥/٣ ، الروض المربع وحاشية ابن قاسم ٥٩/٤ .

أحدها : ما استوى حكم عمدته وسهوه . وذلك الحلق ، والتقليم ، وقتل الصيد ، فإذا فعله الصبي فالفدية فيه واجبة .

الضرب الثاني : ما اختلف حكم عمدته وسهوه ، وذلك الطيب واللباس . فإن فعل الصبي ذلك ناسياً فلا فدية فيه كالبالغ . وإن فعله عامداً فعلى قولين - مشهورين - في عمد الصبي - هل يجري مجرى الخطأ ، أو يجري مجرى العمد من البالغ العاقل . فإن قلنا : إنه خطأ ، فلا فدية . وإن قلنا : إنه عمد ، وجبت .

قال الجويني : وبه قطع المحققون ؛ لأن عمدته في العبادات كعمد البالغ ، ولهذا لو تعمد في صلاته كلاماً ، أو في صومه أكلاً بطلا .

الضرب الثالث : ما اختلف قول الشافعي في عمدته وسهوه ، وهو الوطء . إن فعله البالغ عامداً أفسد حجه ولزمه الكفارة ، وإن فعله ناسياً فعلى قولين : أحدهما : كالعمد في إفساد الحج ولزوم الكفارة .

والثاني : لا حكم له . فعلى هذا وطء الصبي ناسياً كوطء البالغ على قولين . فأما وطء الصبي عامداً ، فإن قلنا : إن عمدته عمد صحيح فقد أفسد حجه ، ولزمه إتمامه ، ووجبت الكفارة ^(١) .

القول الرابع : أنه لا شيء عليه مطلقاً ، إلا في إتلاف الصيد . ذهب إليه ابن تيمية ، وبناءه على أصله في عدم مؤاخذه الجاهل والناسي ، في كل محظورات الإحرام ما عدا قتل الصيد . وعمد الصبي من قبيل خطأ المكلف ^(٢) . واستدل لعدم مؤاخذه الجاهل بما ذكر للقولين السابقين من استدلال حيث لم تفرق بين ما فيه إتلاف وغيره .

(١) انظر : الحاوي ٢١١/٤ ، المجموع ٣١/٧ ، فتح العزيز ٤٢٤/٧ .

(٢) مجموع الفتاوى ٥٦٩/٢٠ ، ٢٢٧/٢٥ .

فإنه لما ذكر عدم مؤاخذه الجاهل والناسي، قال : وأما الكفارة والفدية ، فتلك وجبت لأنها بدل المتلف من جنس ما يجب ضمان المتلف بمثله ، كما لو أتلّف صبيّاً ضمنه ، وجزاء الصيد وجب على الناسي والمخطيء فهو من هذا الباب بمنزلة دية المقتول خطأ ، والكفارة الواجبة بقتله خطأ ، بنص القرآن ، وإجماع المسلمين ، وأما سائر المحظورات فليست من هذا الباب ، وتقليم الأظافر وقص الشارب ، والترّفه المنافي للثفث كالطيب واللباس ، ولو فدى كانت فديته من جنس فدية المحظورات ، ليست بمنزلة الصيد المضمون بالبدل . قال : فأظهر الأقوال في الناسي والمخطيء إذا فعل محظوراً— أن لا يضمن من ذلك إلا الصيد^(١).

الفرع الثالث : من الذي تلزمه الفدية . وفيه جانبان :

الجانب الأول : إذا كان ارتكاب المحذور بفعل الصبي .

الجانب الثاني : إذا كان ارتكاب المحذور بفعل الولي .

الجانب الأول : إذا كان ذلك بفعل الصبي .

اختلف الموجبون للفدية على من تجب في الحال التي تجب فيها على

الأقوال التالية :

القول الأول : أنها في مال الولي .

ذهب إليه المالكية^(٢) ، والحنابلة^(٣) ، والشافعية في أصح الوجهين^(٤) .

(١) مجموع الفتاوى ٢٢٧/٢٥ .

(٢) المعونة ٥٩٦/١ ، الكافي ٣٥٦/١ ، الشرح الصغير ٣٠٠/٢ ، الشرح الكبير ٤/٢ ، وقيده بعضهم :

بما إذا لم يخف عليه ضيعه في الحضر ، وإلا ففي مال الصبي ٤/٢ ، حاشية الصاوي ٣٠٠/٢ .

(٣) المغني ٥٤/٥ ، المبدع ٨٨/٣ ، الفروع ٢١٩/٢ .

(٤) فتح العزيز ٤٢٥/٧ ، الحاوي ٢١١/٤ ، المجموع ٣٢/٧ .

واستدلوا :

بأن ذلك حصل بعقده أو إذنه ، فكان عليه كنفقة حجه ^(١) .

القول الثاني : أنها في مال الصبي .

ذهب إليه الشافعية ^(٢) ، والحنابلة في الوجه الثاني ^(٣) ، وبعض المالكية ^(٤) .

واستدلوا :

بأنه مال وجب بجنائته ، فوجب أن يجب في ماله كما لو استهلك مال

غيره ^(٥) .

القول الثالث : أنه إن كان الولي أباً ، أو جدّاً ، فالفدية في مال الصبي ، وإن كان

غيرهما ففي ماله ، حكاه الرافعي ، والدارمي وجهاً في مذهب الشافعية ^(٦) .

ولم أجد دليل هذا القول ، ولعله توفر الشفقة التامة في الأب والجد فلا يحصل

التفريط منهم في تمكينه من ارتكاب المحذور بخلاف غيرهم من الأولياء .

الجانب الثاني : إذا كان ارتكاب المحذور بفعل الولي . وفيه جزآن :

الجزء الأول : إذا لم تكن بالصبي حاجة إليه .

كما لو طيبه الولي أو ألبسه ، أو حلق رأسه ، أو قلمه ، دون حاجة

(١) المعونة ٥٩٦/١ ، فتح العزيز ٤٢٥/٧ ، المغني ٥٤/٥ .

(٢) الحاوي ٢١١/٤ ، فتح العزيز ٤٢٥/٧ ، المجموع ٣٢/٧ . قال النووي : والوجهان إنما هما فيما إذا

أحرم بإذن الولي ، فإن أحرم بغير إذنه وصححته ، فالفدية في مال الصبي بلا خلاف . المجموع ٣٢/٧ .

(٣) المغني ٥٤/٥ .

(٤) الكافي ٣٥٦/١ .

(٥) الحاوي ٢١١/٤ ، فتح العزيز ٤٢٥/٧ ، المغني ٥٤/٥ .

(٦) المجموع ٣٢/٧ .

بالصبي إلى ذلك . فالفدية في مال الولي قولاً واحداً عند الشافعية ^(١) والحنابلة ^(٢) .

الجزء الثاني : إذا كانت به حاجة إلى ذلك .

أما إذا كان فعل الولي ذلك لمصلحته ، وحاجته فلأهل العلم فيه قولان :

القول الأول : أنها في مال الولي .

ذهب إليه الشافعية ^(٣) والحنابلة ^(٤) في قول ؛ لأنه الفاعل ^(٥) .

القول الثاني : أنها في مال الصبي .

ذهب إليه الشافعية والحنابلة في القول الثاني ^(٦) ؛ لأن الحج له ، والحاجة

له ، فكان الجزاء عليه كحلق المكلف رأسه للأذى .

مسألة : لو كان ذلك بفعل أجنبي فالفدية في مال الأجنبي قولاً واحداً عند

الشافعية . وكذا لو ألجأه الولي إلى التطيب فالفدية في مال الولي قولاً واحداً ^(٧) .

مسألة : متى قلنا الفدية على الولي ، فهي كالفدية على البالغ بفعل نفسه ، فإن

اقتضت صوماً أو غيره فعل وأجزأ . لوجوبها عليه ابتداء ، كصومه عن نفسه .

قال بهذا الشافعية ، والحنابلة ^(٨) أما المالكية : فلم أجد لهم نصاً في ذلك ،

والظاهر من أصولهم عدم الجواز ، وقد جزم بذلك صاحب الفروع من الحنابلة .

(١) المجموع ٣٢/٧ .

(٢) الفروع ٢١٨/٣ .

(٣) المجموع ٣٢/٧ .

(٤) الفروع ٢١٨/٣ .

(٥) المجموع ٣٢/٧ .

(٦) المجموع ٣٢/٧ ، الفروع ٢١٨/٣ .

(٧) المجموع ٣٢/٧ .

(٨) المجموع ٣٣/٧ ، الإنصاف ٣٩٤/٣ ، الفروع ٢١٩/٢ .

قال : لأن من أصل مالك عدم جواز الصوم عن الغير ^(١) .

مسألة : فإذا قيل بأنها على الصبي .

فإن كانت فدية تخيير بين الصوم وغيره ، واختار الصبي أن يكفر بالصوم فهل يصح منه في حال الصبا ؟

فيه قولان :

أحدهما : يجوز . ذهب إليه الشافعية في أصح الوجهين ^(٢) ، والحنابلة في قول ^(٣) لأن صوم الصبي صحيح ^(٤) .

الثاني : لا . ذهب إليه الشافعية في مقابل الأصح ^(٥) ، والحنابلة في قول ^(٦) ؛ لأنه يقع واجباً ، والصبي ليس ممن يقع عنه واجب ^(٧) .
مسألة :

ولو أراد الولي في فدية التخيير أن يفدي عنه بالمال ، لم يجز ، ذهب إليه الشافعية ، قالوا : لأنه غير متعين فلا يجوز صرف المال فيه ^(٨) . ولم أجد للحنابلة من تعرض لحكم ذلك .

(١) الفروع لابن مفلح ٢/٢١٩ .

(٢) المجموع ٧/٣٣ ، فتح العزيز ٧/٤٢٥ .

(٣) تخريجاً على الروايتين في قضاء ما أفسده الصبي من حجه قبل بلوغه ، ولهم في حكم ذلك قولان كقولي

الشافعية هنا . انظر : الفروع ٢/٢١٩ .

(٤) المجموع ٧/٣٣ ، فتح العزيز ٧/٤٢٥ .

(٥) المجموع ٧/٣٣ .

(٦) الفروع ٢/٢١٩ .

(٧) المجموع ٧/٣٣ ، فتح العزيز ٧/٤٢٥ .

(٨) المصادر السابقة .

المطلب التاسع : في رفض الصبي للإحرام .

التحلل من الحج والعمرة لا يحصل إلا بأحد ثلاثة أشياء ، كمال أفعاله ، أو التحلل عند الحصر ، أو بالعذر إذا شرط ^(١) ، وما عدا هذا فليس له أن يتحلل به ، فإن نوى التحلل لم يحل ، ولا يفسد الإحرام برفضه ، لأنه عبادة لا يخرج منها بالفساد فلا يخرج منها برفضها . وهذا في حق البالغ المكلف . فإذا كان من أحرم بهما صبياً . فهل يلزمه إتمام ما أحرم به ، أو أن له رفض الإحرام ، والتخلي عن إتمام النسك الذي أحرم به ؟

اختلف أهل العلم في ذلك على قولين :

القول الأول : وجوب المضي فيه .

ذهب إليه الجمهور ومنهم المالكية ^(٢) ، والشافعية ^(٣) ، والحنابلة ^(٤) .

واحتجوا :

- ١ - بقوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) وهذا عام . ونوقش : بأن هذا في حق المخاطب المكلف .
- ٢ - ولأنه قد شرع فيه فلزمه إتمامه كالتطوع بالحج والعمرة من البالغ ^(٦) .

^(١) عند القائلين بمشروعية الاشتراط وهم الحنابلة في المذهب ، والشافعية في القديم . انظر المغني ٩٣/٥ ،

والمجموع ٣٥٣/٨ .

^(٢) الكافي ٣٥٧/١ .

^(٣) فتح العزيز ٤٢٦/٧ ، المجموع ٣٥/٧ .

^(٤) الفروع ٢١٢/٣ ، المغني ٥٣/٥ .

^(٥) سورة البقرة ، آية ١٩٦ .

^(٦) الفروع ٢١٢/٣ .

ونوقش : بالفارق ، لأن الكبير من أهل الالتزام .

القول الثاني : أنه لا يلزمه إتمامه .

ذهب إليه الحنفية ^(١) ، وابن حزم ^(٢) ، ومال إليه صاحب الفروع من

الحنابلة ^(٣) ، واختاره من المتأخرين الشيخ محمد بن عثيمين ^(٤) .

واحتجوا بما يلي :

١ - بأنه ليس من أهل الالتزام . وليس على لزومه دليل صحيح ^(٥) .

٢ - ولأنه بالمضي فيه يلحقه مؤونة من جهة المال ^(٦) .

ونوقش : بأن هذا على أن المؤونة في حجه وعمرته في ماله ، والصحيح أنها في

مال من أدخله فيهما .

٣ - واحتج ابن حزم : بأنه عمل ، أو عمل به أجر ، فما لم يعمله فلا إثم عليه

فيه ^(٧) .

٤ - وقياساً على صلاته ، وصومه لا يلزمه إتمام ما شرع فيه منها ^(٨) .

ونوقش : بالفارق ، للزوم إتمام ما أحرم به من نافلة الحج والعمرة ، بخلاف

الصوم والصلاة .

(١) الحجة ٤١٤/٢ ، أحكام الصغار ٦٢/١ ، ٦٤ .

(٢) المحلى ٤٣٦/٧ .

(٣) الفروع ٢١٢/٣ .

(٤) الشرح الممتع لزاد المستفيع ٢٥/٧ .

(٥) انظر : الحجة ٤١٤/٢ ، المحلى ٤٣٦/٧ ، الفروع ٢١٢/٣ .

(٦) جامع أحكام الصغار ٦٢/١ .

(٧) المحلى ٤٣٦/٧ .

وأجيب : بالتسليم بالفارق ، ولكنه فارق مع الفارق ، لأن الصبي ليس من أهل الالتزام أصلاً فلا يلزمه الإتمام .

٥ - ولأن ما يوجبه الإنسان على نفسه بالقول أكد منه بالدخول فيه ، ثم قد اتفق أهل العلم على أن الصبي لا يلزمه ذلك بقوله فالدخول فيه أولى ^(١) .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحانه هو القول الثاني ، من عدم لزوم المضي فيما أحرم به الصبي لقوة ما بني عليه من استدلال ، وأقواها ولاشك أن الصبي ليس من أهل الالتزام ، ولأنه أرفق بالناس ؛ إذ قد يظن الولي أن الإحرام به سهل ، ثم يتبين له أن الأمر بخلاف ذلك .

المطلب العاشر : إهداء الولي أو الصبي لثواب حجه .

إذا أحرم الولي عن الصبي غير المميز بحج أو عمرة ، فهل له أن يجعل ما أحرم به عن الصبي لغيره ، كجد ، أو جدة .

ومثله إذا أذن للمميز ، فهل له أن يأمره بتسمية شخص آخر في إحرامه ؟

وإذا فعل ذلك فهل ينصرف ثواب ما أداه الصبي لذلك الشخص المسمى ؟

على طول ما بحثت في هذا الموضوع لم أجد من أهل العلم من تكلم عن ذلك ، على شيوع مثل هذا العمل . وكثرته عند العامة .

والذي يظهر لي أن هذا مما لا يملكه الولي ؛ لأنه لا يملك التبرع بشيء من ماله ، فما نحن فيه أولى .

(٨) الحجة على أهل المدينة ٢/٤١٤ .

(١) مختصر اختلاف العلماء ٢/١٦٣ .

المبحث الثاني

في الوقوف بعرفة والمبيت في مزدلفة ومنى

قال أهل العلم : ولا بد من وقوف الصبي في عرفات ، بلا خلاف ، سواء المميز وغيره ، وسواء أحضره الولي بنفسه أو غيره ، ولا يكفي حضور الولي عنه^(١) . وعلى الولي أن يجمع في إحضاره لعرفات بين الليل والنهار . وكذا يحضره في مزدلفة ، ومنى ، وسائر المواقع^(٢) ؛ لأن كل ذلك يمكن فعله من الصبي . فإن ترك الجمع بين الليل والنهار في عرفة ، أو ترك المبيت في مزدلفة ، أو مبيت ليالي منى - وقيل بوجوب الدم في ترك ذلك في حق الكبير ، وجب الدم في حق الصبي ، عند من يقول بأن الصبي يلزمه ما يلزم الكبير في ذلك ، وهم المالكية والشافعية والحنابلة^(٣) .

ولكن هل يكون حكم ذلك حكم ما يلزمه من فدية ، فيكون فيه القولان ، أحدهما : على الولي ، والثاني : في مال الصبي^(٤) ، أو تكون في مال الولي قولاً واحداً ؟ .

لم أجد للمالكية والحنابلة من تعرض لحكم ذلك ؟ أما الشافعية فقد نصوا على أنها في مال الولي قولاً واحداً ؛ لأن التفريط منه^(٥) . ولعل المالكية والحنابلة

(١) انظر : جامع أحكام الصغار ٦١/١ ، المتقى ٧٩/٢ ، الشرح الصغير ٣٠٢/٢ ، المجموع ٢٩/٧ ، فتح العزيز ٤٢٢/٧ ، المغني ٥٢/٥ ، الإنصاف ٣٩١/٣ ، المحلى ٤٣٦/٧ .

(٢) وجوباً في الواجب ، وندباً في الندوب كل على أصله .

(٣) أما الحنفية ، والظاهرية فلا يلزمه شيء مما يلزم الكبير ، وقد بينا ذلك في فدية المخطور ص ٦٤ .

(٤) انظر ص ٧٠ من هذا البحث في حكم ما يلزمه بارتكاب المخطور .

(٥) المجموع ٢٩/٧ .

يوافقونهم في ذلك ، أما المالكية فلأنهم يقولون بتحمل الولي لفدية ما ارتكبه الصبي من محذور ، فما هنا أولى . أما الحنابلة فلأنهم يقولون بتحمل الولي ما ارتكبه الصبي من محذور ، إذا كان بفعل الولي ، كما لو طيب الصغير أو حلقه ، فلعل هذا منه ، لأنه بتفريطه .

المبحث الثالث

في وقت الدفع من مزدلفة ، ورمي جمرة العقبة

اتفق أهل العلم على أن السنة تأخير الدفع من مزدلفة حتى يسفر^(١) .
واختلفوا في الوقت الذي يجوز فيه الدفع للأقوياء^(٢) . فإذا كان من الضعفة كالصبيان والنساء ، أو ممن مع هؤلاء أو أحدهم ، استحب له بلا خلاف^(٣) بين أهل العلم التقدم والدفع قبل الناس ، ورمي جمرة العقبة .

وقد استدل أهل العلم على ذلك بما يلي :

- ١ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت : استأذنت سودة رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس . وكانت امرأة ثبطة ، فأذن لها^(٤) .
- ٢ - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : " أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضعفة أهله " ^(٥) .

(١) لحديث جابر في صفة حج النبي ﷺ وفيه : " ... ولم يزل واقفاً حتى اسفر جداً ، ثم دفع قبل طلوع الشمس " أخرجه مسلم في الحج ، باب حجة النبي ﷺ ٨٨٩/٢ .

(٢) فمنهم من يقول : يكفي منه قدر ما يصلي المغرب والعشاء ، ويتعشى كقول مالك وأصحابه . انظر المدونة ٤١٧/١٠ ، الكافي ٣٧٣/١ ، مواهب الجليل ١١٩/٣ . ومنهم من يقول : بعد نصف الليل كالشافعي كما في المجموع ١٣٥٠/٨ ، روضة الطالبين ٩٩/٣ . وأحمد كما في الإنصاف ٣٢/٤ ، والمغني ٢٨٤/٥ ، والفروع ٥١٠/٣ . ومنهم من يقول لا يجوز قبل الفجر كأبي حنيفة كما في بدائع الصنائع ١٣٦/٢ .

(٣) كما في المغني ٢٨٦/٥ ، وانظر في استحباب تقديم الضعفة رد المختار ٥١٢/٢ ، المعونة ٥٨٢/١ ، المجموع ١٤٠/٨ ، المحلى ١٨٣/٧ .

(٤) أخرجه البخاري في الحج ، باب من قدم ضعفة أهله بليل ١٧٨/٢ ، ومسلم في الحج ، باب استحباب تقديم الضعفة ٩٣٩/٢ .

(٥) أخرجه البخاري ، في الكتاب والباب السابق ١٧٨/٢ ، ومسلم في الكتاب والموضع السابق ٩٤١/٢ .

٣ - وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يقدم ضعفه أهله فيقفون عند المشعر الحرام ليليل فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع ، فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، فإذا قدموا رموا الجمرة ، وكان ابن عمر يقول : أرخص في أولئك رسول الله ^(١) .

٤ - وعن عبد الله مولى أسماء : أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلي ، فصلت ساعة ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : لا . فصلت ساعة ، ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت نعم ؛ قالت : فارتحلوا ، فارتحلنا ، فمضينا حتى رمت الجمرة ، ثم رجعت ، فصلت الصبح في منزلها ، فقلت لها : ما أرانا إلا قد غلسنا . قالت : يا بني إن رسول الله ﷺ أذن للظعن ^(٢) .

٥ - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قدّمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة ، أغيلمة بني عبد المطلب الحديث " ^(٣) .

قال ابن حزم : كان ابن عباس قد ناهز الاحتلام ، ولم يحتلم بعد ، هكذا ذكر عن نفسه في الخبر الذي فيه : أنه أتى منى على أتان ، ورسول الله ﷺ يصلي بالناس . قال : وأنا غلام قد ناهزت الاحتلام ^(٤) قال : فخرج هؤلاء عن وجوب حضور صلاة الصبح في المزدلفة مع الإمام عليهم وبقي عليهم فرض الوقوف بمزدلفة ^(٥) .

^(١) أخرجه البخاري في الكتاب ، والباب السابق ١٧٨/٢ ، ومسلم في الكتاب والباب السابق ٩٤٠/٢ .

^(٢) أخرجه البخاري في الكتاب والموضع السابق ١٧٨/٢ ، ومسلم في الكتاب والموضع السابق ٩٤٠/٢ .

^(٣) سبق تخريجه ص ٩ .

^(٤) سبق تخريجه ص ٨ .

^(٥) المحلى ١٧٣/٧ .

المبحث الرابع

في رمي الجمار

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : في تكليفه في رمي الجمار .

المطلب الثاني : في صفة رمي الولي عنه .

المطلب الثالث : في بداية الولي في رميه عن نفسه .

المطلب الرابع : في رمي الولي عنه وعن الصبي بحصاتين معاً .

المطلب الأول : في تكليفه في رمي الجمار .

قال أهل العلم إذا قدر الطفل على أن يرمي بنفسه أمره الولي به ، وإلا

رمى عنه ^(١) .

والدليل على ذلك :

١ - حديث جابر - رضي الله عنه - قال : خرجنا حجاجاً مع النبي ﷺ ومعنا

النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم ^(٢) .

٢ - وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يحج صبيانه وهم صغار فمن

استطاع منهم أن يرمي رمي ، ومن لم يستطع رمي عنه ^(٣) .

^(١) انظر : الحجة ٤١١/٢ ، إعلاء السنن ٤٦٣/١٠ ، المنتقى ٧٨/٢ ، الكافي ٣٥٧/١ ، الشرح الصغير

٣٠٢/٢ ، المجموع ٢٩/٧ ، الحاوي ٢٠٩/٤ ، المغني ٥٢/٥ ، الإنصاف ٣٩١/٣ ، المحلى ٤٣٥/٧

وقد ذكرنا فيما سبق ابتداء وقت الرمي في حق الصبي ، وأنه من حين جاز له الدفع من مزدلفة ، قبل

حطمه الناس .

^(٢) سبق تخريجه ص ٩ .

^(٣) أخرجه أبو بكر الأثرم كما في المغني ٥٢/٥ ، وإعلاء السنن ٤٦٣/١٠ .

المطلب الثاني : في صفة رمي الولي عنه .

قال أهل العلم : ويستحب أن يضع الحصة في يد الطفل ثم يأخذ بيده ويرمي بالحصة ، وإلا فيأخذها من يده ثم يرميها الولي . ولو لم يضعها في يده بل رماها الولي ابتداءً جاز ^(١) .

المطلب الثالث : في بداية الولي في رميه عن نفسه .

قال أهل العلم : وعلى الولي أن يبدأ في رميه عن نفسه ، فإذا رمى ونوى عن نفسه أو أطلق وقع عن نفسه . وإن نواه عن الصبي ، فهل يقع عن نفسه أو عن الصبي ؟ اختلفوا فيه على قولين :
القول الأول : أنه يقع عن الصبي .

ذهب إليه الشافعي في أحد الوجهين ^(٢) ، وهو الذي يظهر لي من مذهب الحنفية ^(٣) . قالوا : لأنه نواه ^(٤) .
القول الثاني : أنه يقع عن الولي .

ذهب إليه المالكية ^(٥) ، والشافعية في الوجه الثاني ^(٦) ، والحنابلة ^(٧) . قالوا : لأن مبنى الحج على أن لا يتبرع به مع قيام الفرض ، ولو تبرع وقع فرضاً

(١) المجموع ٢٩/٧ ، المغني ٥٢/٥ ، الإنصاف ٣٩١/٣ .

(٢) المجموع ٢٩/٧ .

(٣) حيث لم يشترطوا تقدم رمي الولي عن نفسه . انظر اختلاف العلماء ١٦١/٥ .

(٤) المجموع ٢٩/٧ .

(٥) المنتقى ٧٨/٢ .

(٦) المجموع ٢٩/٧ .

(٧) المغني ٥٢/٥ ، الإنصاف ٣٩١/٣ .

لا تطوعاً ^(١) .

وقد أورد عليه : الطواف به محمولاً . فإنه يقع عنه وعن الصبي .

وأجيب عنه من وجهين :

الوجه الأول : عدم التسليم بأن الطواف يقع عنهما .

الوجه الثاني : لو سلم فبينهما فارق ، لأن صورة الطواف وهي الدوران وجدت من الصبي بخلاف الرمي ، فنظيره في الطواف أن يطوف الولي غير حامل للصبي وينوي عن الصبي فإنه لا يقع عن الصبي بلا خلاف ^(٢) .

المطلب الرابع : في رمي الولي عنه وعن الصبي بحصاتين معاً .
اختلف أهل العلم في حكم رمي الولي عنه وعن الصبي بحصاتين معاً على قولين :

القول الأول : أنه يجزيء عنهما .

ذهب إليه الحنفية ^(٣) . قالوا : لأن الرمي عن الصبي كفعل الصبي ، فيجوز وقوعهما معاً ، إحداهما عن نفسه ، والأخرى عن الصبي ^(٤) .

القول الثاني : أنه لا يجزيء عنهما .

ذهب إليه المالكية ^(٥) ، والشافعية ^(٦) ، والحنابلة ^(٧) .

^(١) المنتقى ٧٨/٢ ، المجموع ٢٩/٧ ، المغني ٥٢/٥ .

^(٢) المجموع ٢٩/٧ .

^(٣) مختصر اختلاف العلماء ١٦١/١ .

^(٤) المصدر السابق .

^(٥) المدونة ٣٦٧/١ ، المنتقى ٧٨/٢ .

^(٦) المجموع ٢٩/٧ ، ٢٤٥/٥ .

^(٧) المغني ٥٢/٥ ، الإنصاف ٣٩٢/٣ .

- ١ - لأن النائب قد لزمه هذا الفعل عن نفسه كاملاً على وجهه فلم يجوز أن ينوب عن فعل غيره ؛ لأنه لا يفعله حينئذ على ما قد لزمه .
- ٢ - ولأن فعله عن نفسه فرض ، لأنه قد لزمه بإحرامه ، وفعله عن غيره تطوع ، ولا يجوز أن يكون فعل واحد يقضى به الفرض والتطوع ^(١) .

التوجيه :

والذي يظهر لي رجحانه ما ذهب إليه الجمهور لقوة ما بني عليه من استدلال ويشهد له ظاهر حديث جابر ... رمينا عنهم " فظاهره أنهم أفردوهم برمي .

^(١) المستقى ٧٨/٢ .

المبحث الخامس

في تكليفه بهدي التمتع والقران

الظاهر من كلام الفقهاء أن الولي مخير فيما يحرم به عن غير المميز ، وفيما يأذن للمميز بالإحرام به بين الأنساك الثلاثة ، الأفراد ، أو التمتع أو القران فإذا اختار له التمتع ، أو القران ، فهل يلزمه ما يلزم الكبير من الهدى ؟
اختلفوا في ذلك على قولين :
القول الأول : أنه يلزمه ذلك .

ذهب إليه الجمهور ومنهم الحنفية ^(١) ، والمالكية ^(٢) ، والشافعية ^(٣) ، والحنابلة ^(٤) ، إلا أنهم اختلفوا في كون ذلك في مال الولي ، أو الصبي ، على ما ذكرنا في فدية ارتكاب المحذور ^(٥) ، وما نذكره في مؤونة حج الصبي ^(٦) .
قال النووي : إذا تمتع الصبي أو قرن فحكم دم التمتع والقران حكم الفدية بارتكاب المحظورات ففيها الخلاف السابق لوجود المعنى الموجود هناك ^(٧) .
قلت : ما ذكره النووي بناء على أصل المذهب عند الشافعية ، وكذا المالكية ، والحنابلة في قول في أن دم التمتع والقران دم جبران لتركه الإحرام

^(١) والحنفية ممن يقول بعدم مؤاخذه الصبي فيما ارتكبه من محظوراته لعدم تكليفه ، أما تحميلة فهدى التمتع والقران ، فلأنه عندهم دم نسك ، لا جبران . انظر الهداية ١٨٦/١ .

^(٢) انظر الشرح الصغير ٣٠٢/٢ ، الشرح الكبير ٤/٢ .

^(٣) الحاوي ٢١١/٤ ، فتح العزيز ٤٢٥/٧ ، المجموع ٣٢/٧ .

^(٤) المغني ٥٤/٥ ، البدع ٨٨/٣ ، الإنصاف ٣٩١/٣ .

^(٥) انظر ص ٧٠ .

^(٦) انظر ص ١٣٠ .

^(٧) المجموع ٣٤/٧ .

بالحج من الميقات .

أما على القول بأن دمهما دم شكران كما هو قول الحنفية ، والقول الثاني للحنابلة ، فالخلاف هنا فرع عن الخلاف فيمن تلزمه مؤونة الحج .
القول الثاني : أنه لا يلزمه هدي .

ذهب إليه ابن حزم .

فإنه قال : وإذا الصبي قد رفع عنه القلم فلا جزاء عليه في صيد إن قتله في الحرم ... ولا عن تمتعه ^(١) ، ولا عن إحصاره ^(٢) .

واحتج لما ذهب إليه :

بأن الصبي قد رفع عنه القلم ، وإذا كان كذلك فلا جزاء ^(٣) ؛ لأن الصبي ليس من أهل التكليف ، فليس مخاطباً بشيء من ذلك .

وأورد على الجمهور بأنه لو لزمه هدي للزمه أن يعوض منه الصيام إذا لم يتيسر له الهدي ، وهم لا يقولون بذلك ^(٤) .

وما أورده - رحمه الله - غير لازم ؛ لأن منهم من يقول بأن ما يلزمه هو في مال الولي ، فإن لم يجد الهدي صام عن الصبي .

كما أن من القائلين بأن ذلك في مال الصبي . من قال عليه الصوم إذا لم يتيسر الهدي ^(٥) .

(١) اقتصر على هدي التمتع ؛ لأنه لا يقول بوجوب الهدي على القارن . انظر : المحلى ٢٣٧/٧ .

(٢) المحلى ٤٣٧/٧ .

(٣) ظاهر من كلامه أن دم المتعة دم جبران لا نسك .

(٤) انظر : المحلى ٤٣٧/٧ .

(٥) إلا أنهم اختلفوا في صحة صومه قبل البلوغ . انظر : ص ٧٣ من هذا البحث .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحانه ما ذهب إليه الجمهور من لزوم الهدى في التمتع والقران ، للعمومات في إيجاب الهدى عليهما شكراً للمنع . وأن يكون سبيل ذلك سبيل ما يلزم الصبي في الحج من نفقات .

المبحث السادس

في الطواف

وفيه تسعة مطالب .

المطلب الأول : حكم الطواف .

المطلب الثاني : الركوب في الطواف مع القدرة على المشي .

المطلب الثالث : أجزاء الطواف عن الصبي وحامله .

المطلب الرابع : في الطهارة من الحدث والنجس .

المطلب الخامس : في ستر العورة .

المطلب السادس : في توجيه الطفل حال حمله .

المطلب السابع : في الاضطباع .

المطلب الثامن : في الرمل .

المطلب التاسع : في ركعتي الطواف .

المطلب الأول : حكم الطواف .

قال أهل العلم : وعلى الولي أمره بما يقدر عليه من أعمال الحج ، فإن

قدر على المشي في الطواف مشى ، وإلا طيف به محمولاً ، أو راكباً ، لأن

الطواف بالكبير محمولاً لعذر يجوز ، فالصغير من باب أولى ^(١) .

وقد روي أن أبا بكر الصديق طاف بابن الزبير في خرقة ^(٢) .

^(١) انظر : الحجة على أهل المدينة ٢/٤١١ ، الكافي ١/٣٥٧ ، الشرح الكبير ٢/٤ ، الشرح الصغير

٢/٣٠٢ ، المنتقى ٢/٧٨ ، المجموع ٧/٢٩ ، الحاوي ٤/٢٠٩ ، المغني ٥/٥٢ ، المبدع ٣/٨٧ ،

الفروع ٣/٢١٥ ، غاية المنتهى ١/٣٧٨ .

^(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٥/٧٠ ، وعزاه الموفق في المغني للأثر ٥/٥٢ .

المطلب الثاني : طواف الصبي راكباً ، أو محمولاً مع قدرته

على المشي :

إذا كان الصبي قادر على المشي ، فطيف به راكباً ، أو محمولاً ، فهل
بصح منه الطواف ، أو لا ؟

لم أجد في كلام الفقهاء تعرضاً لحكم هذه المسألة . غير قولهم : فإن أمكنه
المشي وإلا طيف به محمولاً ، أو راكباً ؟

والظاهر منه أن حكمه في ذلك حكم الكبير القادر على المشي . وقد
اختلف أهل العلم في حكم طوافه راكباً أو محمولاً على ثلاثة أقوال :
القول الأول : أنه لا يجزئه .

ذهب إليه أحمد في رواية عنه . وهي المذهب ^(١) .

واستدلوا بما يلي :

١ - ما روي من قوله ﷺ : " الطواف بالبيت صلاة " ^(٢) .

^(١) المغني ٢٥٠/٥ ، المبدع ٢١٩/٣ ، الانصاف ١٢/٤ ، كشاف القناع ٤٨١/٢ .

وقد جزم الموفق في المغني بأن الخلاف إنما هو في الركوب ، دون الحمل ، لأن العلة خوف تلويث الدابة
للمسجد ، ٢٥٠/٥ ، وقريب منه ما ذكره النووي في المجموع ٧٥/٨ ، بأن العلة في الكراهة عند
الشافعية خوف التلويث . وهذا منتف في الحمل . وخالفهم صاحب الانصاف فجزم بوجود الخلاف
١٣/٤٠ ، وهو الظاهر عندي من سياق أقوال أهل العلم .

^(٢) أخرجه الترمذي ، في الحج ، باب ما جاء في الكلام في الطواف ٢١٧/٢ . وقال : روي مرفوعاً وموقوفاً
والنسائي ٢٢٢/٥ ، وكذا الحاكم ٤٥٩/١ ، والبيهقي ٨٧/٥ ، وابن حبان كما في نصب الراية ٥٧/٣
والحديث روي مرفوعاً وموقوفاً ، قال النووي في المجموع : الصحيح أنه موقوف على ابن عباس
١٨/٨ ، وقد تكلم ابن حجر في التلخيص ١٢٩/١ ، عن روايات الحديث ثم قال : صحح إسناده
- أي الحاكم - وهو كما قال فإنهم ثقة . اهـ .

والصلاة لا تصح مع قدرته على النزول .

ونوقش من وجهين :

الوجه الأول : أن الحديث لا يصح فهو من قول ابن عباس ^(١) .

الوجه الثاني : لو سلم بصحته فإن غايته أن يشبه بالصلاة في بعض الأحكام وليس المشبه كالمشبه به بدليل جواز الكلام ، والأكل والشرب ، والعمل الكثير بخلاف الصلاة ^(٢) .

٢ - ولأنها عبادة تتعلق بالبيت ، فلم يجوز فعلها راكباً لغير عذر كالصلاة ^(٣) .

القول الثاني : أنه يجب عليه المشي ، فإن ركب أجزاءه وجبره بدم .

ذهب إليه أبو حنيفة ^(٤) ، ومالك ^(٥) ، وأحمد في رواية عنه ^(٦) .

احتجوا للوجوب :

١ - بأن النبي ﷺ طاف ماشياً ^(٧) ، وقال : " خذوا عني مناسككم " ^(٨) .

ونوقش : بأنه ثبت عنه أنه طاف راكباً ، كما طاف ماشياً ^(٩) .

(١) المجموع ١٨/٨ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٩٨/٢٦ .

(٣) المغني ٢٥٠/٥ ، المبدع ٢١٩/٣ .

(٤) رد المختار ٤٦٨/٢ ، ٥١٧ ، بدائع الصنائع ١٣٠/٢ ، إلا أن أبا حنيفة قال : يعيد ما دام بمكة .

(٥) الإشراف ٢٢٩/١ ، المنتقى ٧٨/٢ ، الشرح الكبير ٤٠/٢ ، الشرح الصغير ٣٥٠/٢ ، فإن أعاد

الطواف سقط الدم .

(٦) المغني ٢٥٠/٥ ، المبدع ٢١٩/٣ ، الانصاف ١٣/٤ .

(٧) الإشراف ٢٢٩/١ .

(٨) الحديث أخرجه مسلم في الحج ، باب استحباب رمي جرة العقبة ٩٤٣/٢ .

(٩) انظر : ص ٩١ .

٢ - ولأنه فعل قربة يفتقر إلى مشاهدة ، فوجب أن لا يفعل راكباً مع القدرة على النزول ، كالصلاة ^(١) .

ونوقش : بأن العلة في القيام في الصلاة ، ليس لكونها متعلقة بالبيت ، بل لأنها صلاة ، بدليل أن النظر إلى البيت عبادة متعلقة به ، ولا تحتاج إلى قيام . ثم إن الصلاة عندكم لا تصح ركوباً إذا كانت فريضة . وأنتم تقولون يصح هنا ويجبره بدم ^(٢) .

أما دليلهم على وجوب الدم فقالوا :

لأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج ، فكان عليه الدم جبراً لما فات ^(٣) .

القول الثالث : أنه يجزئه ولا شيء عليه .

ذهب إليه الشافعية ^(٤) ، وأحمد في رواية عنه ^(٥) ، وداود ، وابن المنذر ^(٦) .

احتجوا للأجزاء بما يلي :

١ - حديث ابن عباس أن النبي ﷺ : " طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن محجن " ^(٧) .

^(١) الإشراف ٢٢٩/١ .

^(٢) المجموع ٢٧/٨ .

^(٣) المغني ٢٥٠/٥ ، الإشراف ٢٢٩/٢ .

^(٤) المجموع ٢٧/٨ ، روضة الطالبين ٤٨/٣ ، الحاوي ١٥١/٤ ، لكن مع الكراهة .

^(٥) المغني ٢٥٠/٥ ، المبدع ٢١٩/٣ ، الإنصاف ١٢/٤ .

^(٦) المجموع ٢٧/٨ ، المغني ٢٥٠/٥ .

^(٧) أخرجه مسلم في الحج ، باب جواز الطواف على بعير ٩٢٦/٢ .

قال ابن المنذر : لا قول لأحد مع فعل النبي ﷺ ^(١) .

ونوقش : بأن طوافه راكباً ، لعذر .

فإن ابن عباس روى أن الناس كثروا على رسول الله يقولون : هذا محمد هذا محمد ، حتى خرج العواتق من البيوت ، وكان رسول الله ﷺ " لا يضرب الناس بين يديه ، فلما كثروا عليه ركب " ^(٢) .

وكذلك في حديث جابر : فإن الناس غشوه ^(٣) .

وروى ابن عباس : أن النبي ﷺ : " قدم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته ... " ^(٤) .

ويحتمل أن النبي ﷺ قصد تعليم الناس مناسكهم ، فلم يتمكن منه إلا بالركوب ^(٥) .

٢ - ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقاً ، فكيفما أتى به ، أجزأه ، ولا يجوز تقييد المطلق بغير دليل ^(٦) .

أما عدم وجوب الدم فقالوا : لما يلي :

^(١) المغني ٢٥٠/٥ .

^(٢) أخرجه مسلم في الحج ، باب استحباب الرمل في الطواف ٩٢١/٢ .

^(٣) أخرجه مسلم في الكتاب ، والموضع السابق .

^(٤) أخرجه أبو داود ، في المناسك ، باب الطواف الواجب ٤٤٣/٢ ، والبيهقي في الحج ، باب الطواف راكباً ٩٩/٥ ، والحديث من رواية يزيد بن زيادة ، وهو ضعيف . انظر : المجموع ٢٧/٨ .

^(٥) المغني ٢٥١/٥ .

^(٦) المغني ٢٥٠/٥ ، المبدع ٢١٩/٣ .

١ - أنه ركن لو أداه ماشياً لم يجبره بدم ، فوجب إذا أداه راكباً أن لا يجبره بدم كالوقوف وغيره .

٢ - ولأنه طاف راكباً فوجب أن لا يلزمه لجبرانه دم كالمريض ^(١) .

الترجيح :

ولعل الراجح هو القول الأول من عدم الجواز ، لما ذكره من استدلال ، ولداومته ^(٢) على المشي - ولم يخل به إلا مرة واحدة لعذره ^(٣) - وقوله : "خذو عني مناسككم" ^(٤) .

وكذا سؤال أم سلمة حين أرادت الطواف وهي تشتكي فقال لها : "طوفي من وراء الناس وأنت راكبة" ^(٥) ، فدل على أن الأصل المشي .

إلا أنني أميل إلى : أنه يستثنى من ذلك من صغر من الصبيان فإنه وإن قدر على المشي فقد تلحقه المشقة وقت الازدحام ، كما تلحق المشقة من يطوف به في صعوبة متابعته ، وغير ذلك . وقد أشار النووي إلى استثناء من صغر من الصبيان من قول الشافعية في حكم الركوب ^(٦) .

المطلب الثالث : في أجزاء الطواف عن الصبي وحامله .

إذا عجز الصبي عن الطواف بنفسه طيف به محمولاً ، أو راكباً ، وتعتبر

(١) الحاوي ١٥١/٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٩٠ .

(٣) أخرجه البخاري في الحج ، باب المريض يطوف راكباً ١٦٧/٢ ، ومسلم في الحج ، باب جواز الطواف على بعير وغيره ٩٢٧/٢ .

(٤) والمذهب عندهم الكراهة . انظر : المجموع ٥٧/٨ .

نية ^(١) الطائف به لتعذر النية منه ، إن لم يكن مميزاً .

فإذا كان حامله ممن عليه الطواف لنفسه ، فهل يصح طوافه عنه وعن الصبي إذا نواهما جميعاً ؟

اختلف أهل العلم في ذلك على الأقوال التالية .

القول الأول : أنه يقع عنهما .

ذهب إليه الحنفية ^(٢) ، والشافعية في قول ^(٣) ، وهو احتمال في مذهب الحنابلة ^(٤)

^(١) فإن لم ينو الطواف عن الصبي لم يجزئه ؛ لأنه لما لم تعتبر النية من الصبي ، اعتبرت من غيره كما في الإحرام ، انظر : الشرح الصغير ٢/٣٤٤ ، المغني ٥/٣١٢ ، الانصاف ٣/٣٩١ .

وهل تكفي نية الطواف ، أو أنه لابد من تعيين ما يطوفه من نسك ؟

اختلف أهل العلم في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه لابد من تعيين ما يطوفه ، ذهب إليه الحنابلة .

واستدلوا : بقول النبي ﷺ : " إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرء ما نوى " ، ولأن النبي سمى صلاة ،

والصلاة لا تصح إلا بنية . انظر : المغني ٥/٣١٣ ، كشاف القناع ٢/٤٨٥ .

والقول الثاني : أنه تكفيه نية الطواف .

ذهب إليه الجمهور ومنهم الحنفية والمالكية ، والشافعية .

واحتجوا بما يلي :

١ - أن نية العبادة تشمل جميع أجزائها ، فكما لا يحتاج كل ركوع وسجود من الصلاة إلى نية خاصة

لشمول نية الصلاة لجميع ذلك ، فكذلك الحج .

٢ - وقياساً على الوقوف بعرفة ، ومزدلفة ، والمبيت بمنى لا يفتقر إلى نية ، لأن نية الحج تكفيه ،

فكذلك الطواف .

انظر : تبين الحقائق ٢/٣٧ ، مواهب الجليل ٣/٨٨ ، المجموع ٨/١٨ .

^(٢) بدائع الصنائع ٣/١١٠٠ .

^(٣) المجموع ٨/٢٩ - ٦١ ، الحاوي ٤/١٥٢ .

^(٤) المبدع ٣/٢١٩ .

وهو قول ابن المنذر ^(١) ، وسفيان ، وابن حزم ^(٢) ، وقد استحسنه الموفق في المغني ^(٣) .

١ - لأن كل واحد منهما طائف بنية صحيحة . فأجزأ الطواف عنه . كما لو لم ينو صاحبه شيئاً ^(٤) .

٢ - ولأنه طائف وحامل فهما عملان متقاربان لكل واحد منهما حكم ، كما هو طائف وراكب ولا فرق ^(٥) .

٣ - ولأنه لو حمله بعرفات ، لكان الوقوف عنهما ، كذا ههنا ^(٦) . ونوقش : بأن الوقوف لم يحصل بالحمل فإن المقصود الكون في عرفات ، وهما كائنان بها ، والمقصود ههنا الفعل ، وهو واحد ، فلا يقع عن شخصين ^(٧) . القول الثاني : أنه يقع للحامل .

ذهب إليه المالكية ^(٨) في المشهور ، والشافعية في الأصح ^(٩) ، والحنابلة في قول ^(١٠) .

^(١) المجموع ٦١/٨ ، مصنف عبد الرزاق ٧٠/٥ .

^(٢) المحلى ٤٣٥/٧ .

^(٣) المغني ٥٥/٥ .

^(٤) المغني ٥٥/٥ ، المبدع ٢١٩/٣ ، ولا يخفى أن الاستدلال في حمل الكبير ، ومحل نيته في حالة حمل الصغير نية الولي عنه .

^(٥) المحلى ٤٣٥/٧ .

^(٦) المجموع ٢٨/٨ ، الحاوي ١٥٢/٤ ، المغني ٥٥/٥ .

^(٧) المصادر السابقة .

^(٨) مواهب الجليل ١٠٧/٣ ، المنتقى ٧٨/٢ .

^(٩) المجموع ٦١/٨ ، الحاوي ١٥٢/٤ .

^(١٠) المغني ٥٣٥/٥ ، ٥٥ ، الانصاف ٣٩٢/٣ .

واستدلوا لعدم إجزائه عن الاثنين جميعاً بما يلي :

١ - أن هذه عبادة متعلقة بالبيت وتفتقر إلى الطهارة ^(١) ، فلم تجزىء عن اثنين كالصلاة .

٢ - ولأن طواف الحامل والمحمول فعل واحد ، فلم يجوز أن يؤدي بالفعل الواحد فرض طوافين فوجب استحقاق فعلين ^(٢) .

٣ - ولأن الحامل قد لزمه فرضه فلا يجوز أن يؤدي بفعل واحد فرضاً ويتطوع به ^(٣) .

أما وقوعه للحامل فاستدلوا بما يلي :

١ - القياس على الحج إذا نوى عن نفسه وغيره ^(٤) .

٢ - ولأن الفعل والحركة والدوران للحامل فكان الطواف له ^(٥) .

٣ - ولأنه الأصل والمحمول تبع ^(٦) .

القول الثالث : أنه يقع للمحمول .

ذهب إليه المالكية ^(٧) ، والشافعية ^(٨) ، والحنابلة في قول ^(٩) .

(١) المنقضى ٧٨/٢ .

(٢) الحاوي ١٥٣/٤ .

(٣) المنقضى ٧٨/٢ .

(٤) المجموع ٢٨/٨ ، المغني ٥٣/٥ ، الانصاف ٣٩٢/٣ .

(٥) المغني ٥٣/٥ .

(٦) الحاوي ١٥٢/٤ .

(٧) الكافي ٣٥٧/١ .

(٨) المجموع ٢٩/٨ ، ٦١ ، الحاوي ١٥٢/٤ .

(٩) المغني ٥٣/٥ ، ٥٥ ، الانصاف ٣٩٢/٣ .

واحتجوا لعدم إجزائه عنهما بما احتج به أصحاب القول الثاني ، أما وقوعه وصحته للمحمول فقالوا :

١ - لأن الحامل لم يخلص قصده بالطواف لنفسه ، فإنه لو لم يقصد الطواف بالمحمول لما حمله ، فإن تمكنه من الطواف لا يقف على حمله ، فصار المحمول مقصوداً لهما ، ولم يخلص قصد الحامل لنفسه ، فلم يقع عنه لعدم التعيين ^(١) .

٢ - ولأن الحامل آلة للمحمول فكان المحمول كالراكب ^(٢) .

٣ - ولأن الحامل قد صرف عمله إلى معونة غيره ^(٣) .

القول الرابع : أنه لا يجزئ الطواف عن واحد منهما .

ذهب إليه أبو حفص العكبري من الحنابلة ^(٤) .

لأن فعلاً واحداً لا يقع عن اثنين ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ^(٥) .

الترجيح :

ولعل الراجح هو القول الأول ، لقوة ما بني عليه من استدلال ، ولحديث : " إنما الأعمال بالنيات " ^(٦) ، وقد توافرت النية لكل منهما . وصدق على كل منهما أنه طاف بالبيت ، ولأن الحامل ازداد كلفة ومشقة . ولأنه فعل

^(١) المغني ٥٥/٥ .

^(٢) المبدع ٢١٩/٣ .

^(٣) الحاوي ١٥٢/٤ .

^(٤) المغني ٥٥/٥ ، المبدع ٢١٩/٣ ، الانصاف ٣٩٢/٣ ، شرح الزركشي ٥٣/٣ .

^(٥) المغني ٥٥/٥ ، المبدع ٢١٩/٣ ، شرح الزركشي ٥٣/٣ .

^(٦) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ، باب إنما الأعمال بالنية والحسبة ١٦/١ ، ومسلم في كتاب الإمارة ،

باب قوله ﷺ : " إنما الأعمال بالنية " ١٥١٥/٣ .

اشتهر ولم ينقل عنه ، ولا أصحابه ، ولا أحد ممن يقتدى به من السلف أمره من مع الصبيان بإفراذه بطواف يخصه ، وتيسيراً على من تحمل مشقة الحج أو الاعتماد بهم .

مسألة : قال أهل العلم ، وسواء في الصبي المحمول حمله وليه الذي أحرم عنه أو غيره ^(١) .

المطلب الرابع : في الطهارة للطواف .

اختلف أهل العلم في حكم الطهارة للطواف في حق الكبير على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها شرط لصحة الطواف . ذهب إليه جمهور أهل العلم ومنهم المالكية والشافعية ، والحنابلة في المذهب ، وأكثر فقهاء السلف ^(٢) .

^(١) انظر : المجموع ٢٩/٨ .

^(٢) واحتجوا بجملة أدلة نذكرها على سبيل الإيجاز .

أ - قوله تعالى : ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ ﴾ فإذا أمر بتطهير مكان الطائف فبدنه أولى .

ب - حديث عائشة : " أن أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف " ، مع قوله في حديث جابر : " لتأخذوا عني مناسككم " .

ج - ما روي من قوله ﷺ : " الطواف بالبيت صلاة " .

د - حديث عائشة وقوله لها حين حاضت : " افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي " .

هـ - أنها عبادة متعلقة بالمسجد فكان من شرطها الطهارة كالصلاة .

و - ولأن الطائف لابد أن يصلي الركعتين بعد الطواف .

انظر : المدونة ٤٠٣/١ ، مواهب الجليل ١٥٥/٢ ، الكافي ٣٦٧/١ ، روضة الطالبين ٧٩/٣ ، حلية العلماء ٣٢٦/٣ ، المجموع ١٧/٨ ، المغني ٢٢٢/٥ ، الانصاف ١٦/٤ ، الفروع ٥٠١/٣ .

والقول الثاني : أنها واجبة يجبر تركها بدم ، ذهب إليه الحنفية قولاً واحداً في الطهارة من النجاسة الحكمية ، وأحد القولين في الطهارة من النجاسة الحقيقية ، وهو رواية عن أحمد فيهما ^(١) .

والقول الثالث : أنها سنة . ذهب إليه أحمد في رواية عنه ^(٢) .

فإذا كان هذا في حق البالغ المكلف . فهل يكون الحكم في الصبي كذلك؟ أما عند القائلين بعدم اشتراط الطهارة . فإن الأمر في الصغير من باب أولى لمشقة الاحتراز في حقه ، لا من جهة تلبسه بالنجاسة ، ولا من جهة نقض وضوئه لو وضأه الولي ، أو تلوّث نفسه بالنجاسة دون علم الولي . أما عند من اشترط الطهارة في حق الكبير ، فلم أعثر للمالكية ، ولا للحنابلة في المذهب ، من نص في ذلك غير قولهم فعل به الولي مقدوره .

^(١) واحتج الحنفية بما يلي :

أ - قوله تعالى : ﴿ وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ فالأمور بالنص هو الطواف ، وهذا اسم للدوران حول البيت ، وذلك يتحقق من الطاهر والحدث . فاشتراط الطهارة زيادة على النص ومثل هذه الزيادة ، لا تثبت بخبر الواحد ، ولا بالقياس ، لأن الركنية لا تثبت إلا بالنص .

ب - ما روي عن عطاء قال : حاضت امرأة ، وهي تطوف مع عائشة فأتمت بها عائشة سنة طوافها .

ج - ولأن الطواف ركن من أركان الحج فلم تشترط له الطهارة كسائر الأركان .

أما الحنابلة : فقالوا : بأن الطواف عبادة لا يشترط لها الاستقبال فلم يشترط لها الطهارة كالسعي .

انظر : الهداية ١/١٦٥ ، فتح القدير ٣/٤٩ ، المبسوط ٤/٣٤ ، بدائع الصنائع ٢/١٢٩ ، رد المختار

٢/٤٦٩ ، الإنصاف ٤/١٦ ، الفروع ٣/٥٠١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦/١٢٣ ، إعلام الموقعين

٣/٣٩ ، ٣٦ .

^(٢) انظر : الإنصاف ٤/١٦ ، الفروع ٣/٥٠٢ .

ولم أعثر على دليل هذه الرواية ، ولعله احتج لعدم الوجوب بما سبق للقول الثاني ، فاما السنية فما

ثبت من فعله ﷺ كما في حديث عائشة المتقدم .

وأما الشافعية فقد تكلموا عن هذا في حالة حمل الولي له في الطواف .
فقالوا : إن على الولي أن يتوضأ للطواف به ، ويوضئه ، فإن كانا غير متوضئين لم يجزه الطواف . وإن كان الصبي متوضأ ، والولي محدثاً لم يجزه أيضاً ؛ لأن الطواف بمعونة الولي يصح ، والطواف لا يصح إلا بطهارة .

وإن كان الولي متوضأ والصبي محدثاً ، فعلى وجهين :

أحدهما : لا يجزىء ؛ لأن الطواف بالصبي أخص منه بالولي ، فلما لم يجز أن يكون الولي محدثاً ، فأولى أن لا يكون الصبي محدثاً .

والوجه الثاني : أنه يجزىء ؛ لأن الصبي إذا لم يكن مميزاً بفعل الطهارة لا يصح منه ، فجاز أن تكون طهارة الولي نائية عنه ، كما أنه لما لم يصح منه الإحرام ، صح إحرام الولي عنه ^(١) .

الترجيح :

ولعل الراجح أنه يؤمر بالوضوء ، إن كان مميزاً يفهم ذلك ويفعله ، كما في الصلاة لأن الطواف صلاة ؛ فإن صغر جداً لم يحتج إلى وضوء ؛ لأنه إذا لم يكن مميزاً بفعل الطهارة لم تصح منه ، أما طهارة البدن والثوب من النجس فإن على الولي أن يتفقد في ذلك ، ويجنبه ما يقدر عليه منه ، ويعذر فيما لا يمكنه .

وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت : لعطاء : الغلام لم يبلغ إن يطاف به بالبيت أن يتوضأ ؟ قال : ما عليه ، ما على من عقل أن لا يبتغي البركة في وضوئه ^(٢) .

(١) الخاوي للماوردي ٢٠٩/٤ .

(٢) المصنف كتاب الحج ، باب الطواف بالصغير ٧٠/٥ .

المطلب الخامس : في ستر العورة .

اختلف أهل العلم في حكم ستر العورة في الطواف . فذهب الجمهور ، ومنهم المالكية والشافعية ، والحنابلة إلى أنه شرط لصحة الطواف ^(١) .
وذهب فقهاء الحنفية إلى أنه ليس بشرط ، ولكنه واجب ، فيعيد ما دام بمكة ، فإن لم يعد فعليه دم ^(٢) .
فإذا كان هذا في حق البالغ المكلف ، فهل يكون الحكم عندهم في حق الصبي كذلك ؟

الظاهر من أقوالهم عدم الفرق ، خاصة في حق من يؤمر بالصلاة .
فإذا كان الأمر كذلك ، فهل المأمور هنا من ستر العورة هو : المأمور به في الصلاة ؛ لأن الطواف صلاة ، أو أن المراد به ترك ما كان عليه أهل الجاهلية من

^(١) انظر : مواهب الجليل ٦٤/٣ ، حاشية الدسوقي ٢٧/٢ ، نهاية المحتاج ٢٦٩/٣ ، كشف القناع ٤٨٥/٢ .

واحتجوا بجملة أدلة منها :

أ - قوله تعالى : ﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ ، وقد فسر ابن عباس بلبس الثياب للطواف استناداً لسبب النزول . فقد ثبت في صحيح مسلم عنه قال : كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة فتقول : من يعيرني تطوفاً تجعله على فرجها ... فنزلت هذه الآية .

ب - ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة ؓ قال : بعثني أبو بكر الصديق ؓ في الحجة التي أمّره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس يوم النحر : " لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان " .

^(٢) انظر : فتح القدير ٥٨/٣ ، بدائع الصنائع ١٢٩/٢ ، الهداية ١٦٥/١ .

واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ .

قالوا : فالمأمور بالنص هو الدوران ، فاشتراط ستر العورة زيادة على النص ، ومثل هذه الزيادة ، لا تثبت بخبر الواحد ولا بالقياس .

ترك لبس الثياب جملة ، أو ستر ما يعد عورة خارج الصلاة ، كل بحسبه ، ذكراً كان أو أنثى ، بالغاً أو غير بالغ ؟

الظاهر أن المراد ما كان عورة داخل الصلاة ، لحديث " الطواف بالبيت صلاة " ^(١) ، ولشبهه بها في تعلقها بالبيت ، واشتراط الطهارة ، وغير ذلك . وقد صرح بعض الفقهاء بذلك .

ففي رد المحتار : ... وستر العورة فيه ... كما في الصلاة ^(٢) .
وفي الشرح الصغير : وستر العورة كالصلاة في حق الذكر والأنثى ^(٣) .
وفي الإنصاف : ... قال القاضي وغيره هو كالصلاة في جميع الأحكام إلا في إباحة النطق ^(٤) ، فإن لم يكن الصبي من أهل الصلاة كمن صغر عن سن التمييز ، فالفقهاء يقولون : لا عورة له ؛ لأن حكم الطفولة منجر عليه ^(٥) .
ويظهر لي أنه ينبغي أن يستثنى من ذلك حالة الطواف ، فيؤمر وليه بأخذ الزينة له ، امثالاً لقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ^(٦) وقول النبي ﷺ : " لا يطوف بالبيت عريان " ^(٧) .

(١) سبق تخريجه ص ٨٩ .

(٢) رد المحتار ٤٦٩/٢ .

(٣) الشرح الصغير ٣٤٦/٢ .

(٤) الإنصاف ١٦/٤ .

(٥) انظر : المبسوط ١٥٥/١٠ ، رد المحتار ٢٧٠/١ ، تفسير القرطبي ١٨٣/٧ ، الإنصاف ٢٣/٨ ،

حاشية ابن قاسم ١٥٣/٧ .

(٦) الأعراف : ٣١ .

(٧) أخرجه البخاري في الحج ، باب لا يطوف بالبيت عريان ١٦٤/٢ ، ومسلم في الحج ، باب لا يحج في العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ٩٨٢/٢ .

المطلب السادس : في جعل البيت عن يساره حال الطواف به .

من شروط صحة الطواف أن يجعل البيت عن يساره حال طوافه ، فلا يصح إن جعل البيت عن يمينه ، أو طاف مستقبلاً للقبلة ، أو مستبداً لها ، أو معترضاً بأن يمشي على جنبه ، أو جعلها على يمينه ومشى القهقري - على الخلف - فإن طوافه على هذه الصفات لا يصح ، لمخالفته لما ورد به الشرع ^(١) .

فقد ثبت عنه ﷺ متواتراً ^(٢) ، أنه جعل البيت عن يساره في طوافه ، وقد قال : " لتأخذوا عني مناسككم " ^(٣) ، ولأنه عبادة متعلقة بالبيت فكان الترتيب فيها واجباً كالصلاة ^(٤) ، ولأنه نسك مبني على الحركة والتكرار فلم يجز منكساً

^(١) انظر : فتح القدير ٥٨/٣ ، تبين الحقائق ١٧/٢ ، الشرح الصغير ٣٤٦/٢ ، المعونة ٥٧٠/١ ، المجموع ٦٠/٨ ، المغني ٢٣١/٥ ، كشاف القناع ٤٨٥/٢ ، الانصاف ٧/٤ .

وقد استثنى فقهاء الحنفية من ذلك ما لو جعل البيت عن يمينه ، فقالوا : يصح ويجزه بدم ؛ لأنه ترك واجباً في الحج ، وقال آخرون : لا يحتاج لدم ؛ لأنه سنة .

واستدلوا على عدم اشتراط كون البيت عن يساره ، بأن الله أمر بالطواف مطلقاً في قوله تعالى : ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ ولأن في جعله على اليمين ترك هيئة في الطواف فلم تمنع الإجزاء كما لو ترك الرمل والاضطباع .

أما دليلهم على وجوب الدم . فقالوا : لفعله ﷺ ذلك على سبيل المواظبة من غير ترك في الحج وجميع عمره ، والأصل أن ما فعله في موضع التعليم يحمل على الوجوب إلى أن يقوم دليل على عدمه خصوصاً اقتران ما فعله في الحج بقوله : " خذوا عني مناسككم " .

انظر : فتح القدير ٥٨/٣ ، بدائع الصنائع ١١٠٦/٣ ، تبين الحقائق ١٧/٢ .

^(٢) المعونة ٥٧٠/١ .

^(٣) سبق تخريجه ص ٩٠ .

^(٤) المغني ٢٣١/٥ .

كالسعي^(١) .

فعلى هذا فإذا طيف بالصبي ، محمولاً ، فينبغي مراعاة ذلك كي يصح طوافه ، ومنه يعلم ما يقع فيه كثير من الناس في هذا الجانب من عدم الاهتمام ، فيطاف بالصبي مستديراً للقبلة ، أو جاعلاً لها عن يمينه ، أو متقلباً في ذلك كيفما اتفق .

المطلب السابع : في الاضطباع^(٢) .

الاضطباع مسنون للرجل ، في طواف القدوم في قول عامة أهل العلم^(٣) . وقد دل على مشروعيته ما يلي :

- ١ - حديث يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت مضطبعاً^(٤) .
- ٢ - وعن أسلم مولى عمر بن الخطاب ؓ قال : سمعت عمر يقول : فيم الرملان

^(١) المعونة ٥٧٠/١ .

^(٢) الاضطباع : أن يجعل وسط الرداء تحت كفه الأيمن ، ويرد طرفه على كفه اليسرى ، وتبقى كفه اليمنى مكشوفة - وهو افعال من الضبع - بفتح الضاد وسكون الباء - بمعنى العضد ، سمي بذلك لإبداء أحد الضبعين ، والعرب تسمي العضد ضبعاً . انظر : الهداية ١٤٠/١ ، المغني ٢١٦/٥ .

^(٣) إلا أنهم اختلفوا هل يشرع في كل الطواف أو فيما يرمل فيه منه ، الهداية ١٤٠/١ ، المجموع ١٩/٨ ، المغني ٢١٦/٥ ، الانصاف ٥/٤ .

وقد حكى ابن قدامة عن مالك القول بعدم سنيته وقوله : لم أسمع أحداً من أهل العلم ببلدنا يذكر أن الاضطباع سنة . المغني ٢١٦/٥ . واحتج له النووي في المجموع : بزوال سببه ٢١/٨ .

^(٤) أخرجه أبو داود في المناسك ، باب الاضطباع في الطواف ٤٤٣/٢ ، والترمذي في أبواب الحج ، باب ما جاء أن النبي ﷺ طاف مضطبعاً ٢٠٥/٣ ، وابن ماجه في المناسك ، باب الاضطباع ٩٨٤/٢ . قال الترمذي : وهو حديث حسن صحيح ، وقال الترمذي : بأسانيد صحيحة ، المجموع ١٩/٨ . ورواه أبو داود عن ابن عباس في الموضع السابق ، وكذا البيهقي ٧٩/٥ ، وهو حديث صحيح ، كما قاله النووي في المجموع ١٩/٨ .

والكشف عن المناكب ، وقد واطأ الله الإسلام ، ونفى الكفر وأهله ، ومع ذلك لا نترك شيئاً كنا نصنعه مع رسول الله ﷺ ^(١) .

فإذا كان مريد الطواف صبيّاً فهل يسن في حقه الاضطباع ، كما يسن في حق الكبير ؟

لم أجد عند الحنفية ، والحنابلة ^(٢) ، من تعرض لذلك ، أما الشافعية فقد نقل النووي أن لهم في ذلك طريقين :

الأول وهو الأصح : أنه يسن له ، فيفعله بنفسه ، وإلا فيفعله به وليه ؛ كسائر أعمال الحج .

الطريق الثاني : فيه وجهان :

أصحهما : ما سبق في الطريق الأولى ، والثاني : لا يشرع ؛ لأن الصبي ليس من أهل الجلد ^(٣) .

والذي يظهر لي رجحانه أنه يفعله إن فهمه ، فيرشده وليه إلى ذلك فيحصل له ثواب الاتباع ، وللتعليم ، وإلا فعله الولي به ، إذ لا مشقة عليه في ذلك .

المطلب الثامن : في الرمل ^(٤) في طواف القدوم .

^(١) أخرجه أبو داود في الحج ، باب الرمل ٤٤٤/١ ، وابن ماجه في باب الرمل حول البيت ٩٨٤/٢ ، والبيهقي ٧٩/٥ . قال النووي : يأسند صحيح ١٩/٨ .

^(٢) غير قولهم فعل به الولي مقدوره .

^(٣) المجموع ٢١/٨ .

^(٤) الرمل : مصدر رَمَلَ ، بفتح الميم ، يرْمُلُ بضمها ، رملاً بفتح الميم ، إذا أسرع في مشيه مع مقارنة الخطا من غير وثب . انظر المغني ٢١٧/٥ .

يسن الرمل للرجل في الأشواط الثلاثة الأول من أول طواف يطوفه عند قدومه إلى البيت ، سواء كان طواف عمرة ، أو طواف قدوم في حج ، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم ^(١) .

لما ثبت أن النبي ﷺ رمل ثلاثاً ، ومشى أربعاً ^(٢) . فإذا كان الطائف بالبيت صبيّاً ، فهل يشرع في حقه الرمل ؟
أما إذا طاف ماشياً ، فلم أجد عند أهل العلم من تعرض لذلك غير قولهم ، فعل به الولي مقدوره .

وقد نقلنا في مبحث الاضطباع أن للشافعية في استحباب ذلك من الصبي قولين :

أحدهما : عدم مشروعيته ؛ لأن الصبي ليس من أهل الجلد .
والثاني : وهو الأصح ، أنه يسن له . فيفعله بنفسه ، وإلا فيفعله وليه به كسائر أعمال الحج ^(٣) . فلعل لهم مثل ذلك في الرمل ؛ لأنه مثله .
والذي يظهر لي :

أنه يفعله الصبي إن قدر عليه ، فيرشده وليه إلى ذلك ، لتحصيل ثواب الإتيان وللتعلم ، فإن شق عليه تركه .

(١) الهداية ١/١٤٠ ، الكافي ١/٣١٦ ، المعونة ١/٥٧١ ، المجموع ٨/٤٢ ، المغني ٥/٢١٧ ، الانصاف ٤/٨ .
إلا أنهم اختلفوا هل يكون رمله في الأشواط الثلاثة كلها ، أو يمشي بين الركنتين على قولين ذكرهما النووي ، وابن قدامة بأدلتهم . انظر : المجموع ٨/٤٢ ، المغني ٥/٢١٧ .

(٢) صح من حديث ابن عباس ، وابن عمر ، وجابر ، أما حديث ابن عباس وابن عمر فأخرجه البخاري في الحج ، باب كيف كان بدأ الرمل وباب الرمل في الحج ٢/١٨٤ ، ١٨٥ . ومسلم في باب استحباب الرمل في الطواف ... ٢/٩٢٠ ، وأما حديث جابر فأخرجه مسلم في باب حجة النبي ﷺ ٢/٨٨٦ .

(٣) انظر المجموع ٨/٢١ ، رد المحتار ٢/٥٠١ .

أما إذا طيف به محمولاً فقد اختلف أهل العلم في سنية ذلك على قولين :

القول الأول : يسن .

ذهب إليه الحنفية ^(١) ، والمالكية ^(٢) ، والشافعية في قول ^(٣) ، والقاضي من

الحنابلة ^(٤) . لأن كل ما كان مسنوناً في طواف الماشي كان مسنوناً في طواف

المحمول والراكب ، كالاضطباع ^(٥) .

القول الثاني : أنه لا يسن .

ذهب إليه الشافعية في القول الثاني ^(٦) ، والحنابلة في المذهب ^(٧) .

واحتجوا بما يلي :

١ - أن النبي ﷺ لم يفعله ^(٨) ولا أمر به ^(٩) .

٢ - ولأن معنى الرمل لا يتحقق فيه .

٣ - ولأنه مسنون في الماشي ليستدل به على نشاطه وصحته ، وهذا معدوم في

المحمول والراكب ^(١٠) .

(١) الشرح الصغير ٣٥٢/٢ .

(٢) الحاوي ٢١٠/٤ ، المجموع ٤٤/٨ .

(٣) الإنصاف ٨/٤ .

(٤) الحاوي ١٥٣/٤ .

(٥) الحاوي ٢١٠/٤ ، المجموع ٤٤/٨ .

(٦) المغني ٢٥١/٥ ، الإنصاف ١٢/٣ ، المبدع ٢١٨/٣ .

(٧) أي حين طاف راكباً ، والمحمول مثل الراكب .

(٨) المغني ٢٥١/٥ .

(٩) المغني ٢٥١/٥ ، المبدع ٢١٨/٣ .

(١٠) الحاوي ١٥٣/٤ .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحانه ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني لقوة ما بني عليه من استدلال ، ولأنه إما محمول أو راكب ، وفي رمل حامله به مشقة عليه وعلى حامله ، وفي إسراع الدابة ^(١) إجفال لغيرها وللطائفتين .

المطلب التاسع : في ركعتي الطواف .

اتفق أهل العلم على مشروعية صلاة ركعتين بعد الطواف ، ولكنهم اختلفوا في حكمهما هل هو الوجوب ^(٢) أو السنية ^(٣) .

فإذا كان الطائف صبيّاً وكان مميّزاً أمره الولي بهما ، وإن كان غير مميّز فهل يصليهما الولي عنه ؟ اختلف أهل العلم في ذلك على قولين :
القول الأول : أنه يصليهما عنه .

ذهب إليه الشافعية ، والصلاة عندهم مما لا يقبل النيابة إلا أنهم قالوا :
تجوز النيابة هنا تبعاً لأركان الحج ^(٤) .

^(١) إن كان راكباً على دابة .

^(٢) ومن ذهب إليه الحنفية ، والمالكية في المذهب ، وأحمد في رواية عنه ، وبعض الشافعية . انظر : البحر الرائق ٣٥٦/٢ ، الاختيار ١٤٨/١ ، المعونة ٥٧٣/١ ، المدونة ١٧٨/١ ، التفريع ٣٣٧/١ ، المجموع ٥١/٨ ، حلية العلماء ٣٣٤/٣ ، الإنصاف ١٨/٤ ، الفروع ٣٩٢/٢ .

^(٣) ومن ذهب إلى ذلك الشافعية في المشهور ، وأحمد في رواية عنه ، وهي المذهب ، والمالكية في قول . انظر : المجموع ٥١/٨ ، حلية العلماء ٣٣٤/٣ ، المغني ٢٣٢/٥ ، الإنصاف ١٨/٤ ، الفروع ٣٩٢/٢ .

^(٤) فتح العزيز ٤٢٢/٧ ، المجموع ٢٩/٧ ، الحاوي ٢٠٩/٤ ، وقد اختلفوا في الركعتين إذا صلاهما الولي ، هل يقعان عن نفسه أو عن الصبي على وجهين : أحدهما : عن الولي ؛ لأن الصلاة لا تقبل النيابة . الثاني : عن الصبي ؛ تبعاً للطواف . انظر : المجموع ٥٤/٨ .

القول الثاني : أنه لا يصليهما عنه .

ذهب إليه الحنفية ^(١) ، والمالكية ^(٢) ، والحنابلة ^(٣) .

قالوا : لأن الصلاة لا تدخلها النيابة ^(٤) .

وقد أورد عليه : المستأجر على الحج فإنه يصلي ركعتي الطواف عنه .

وأجيب : بأن هذا غير لازم .

لأننا إذا قلنا : إن الحج إنما هو حج المباشر له فإنما للمستأجر عنه نفقته ،

فإن المصلي إنما يركع عن نفسه فليس في ذلك نيابة عن أحد .

وإن قلنا إن الحج عن المحجوج عنه ؛ فلا يلزمنا أيضاً ؛ لأن المباشر للحج

لما دخل فيه لزمه جميع أفعاله ، وهو المطلوب بها ، ولذلك يلزمه الإحرام وغير

ذلك من أفعال الحج ، ويلزمه الإمساك عن الصيد وغير ذلك من محظورات

الإحرام ، وإنما كلامنا في منسك واحد من مناسك الحج أو العمرة يفعلها أحد عن

أحد . ألا يرى أن غير ذلك من مناسك الحج المفردة يفعلها عن غيره أو بغيره من

هو محرم بالحج ، ولا يصح أن يحج أحد عن أحد من هو محرم عن نفسه بالحج

فبان الفرق بينهما ^(٥) .

الترجيح :

ولعل الأظهر أنه لا يصليهما عنه ، لقوة ما بني عليه من عدم قبول الصلاة

(١) إعلاء السنن ٤٦٢/١٠ .

(٢) الكافي ٣٥٧/١ ، الشرح الكبير ٤/٢ ، التمهيد ١٠٥/١ .

(٣) المغني ٥٣/٥ ، القروع ٢١٥/٣ .

(٤) المنتقى ٧٨/٢ ، الشرح الصغير ٣٠٢/٢ ، الكافي ٣٥٧/١ .

(٥) المنتقى ٧٨/٣ .

للنيابة ، يدل على قوة هذا اختلاف القائلين بصلاة الولي لهما عنه في وقوعهما عنه ، أو عن الصبي . ولأن الأكثر على عدم وجوب هاتين الركعتين .

مسألة :

وعلى القول بوجوب الركعتين ، وأن الولي لا يصليهما ، هل يلزم الصبي شيء في ترك الركعتين ؟

لم أجد للحنفية ، ولا الحنابلة في رواية الوجوب في ذلك شيئاً. أما المالكية، فقد نقل في التمهيد عن ابن وهب عن مالك أنه لا يلزمه في تركهما شيء ^(١) .

(١) انظر : التمهيد ١/١٠٥ .

المبحث السابع

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : في سعيه ماشياً إذا قدر وحمله إذا عجز .

المطلب الثاني : في سعيه محمولاً مع قدرته على المشي .

المطلب الثالث : في إجزاء السعي عنه وعن حامله .

المطلب الأول : في سعيه ماشياً إذا كان قادراً ، وحمله إذا عجز .

قال أهل العلم : وكما يطوف ماشياً إذا كان قادراً على المشي ، فكذلك

السعي ، فيسعى إن كان قادراً على المشي وإلا سعي به محمولاً ، أو راكباً ، لأن

السعي بالكبير محمولاً يجوز مع العذر ، فالصغير من باب أولى ^(١) .

وقد روي عن أبي بكر الصديق أنه طاف بابين الزبير في خرقة ^(٢) .

فالسعي من باب أولى .

المطلب الثاني : السعي به محمولاً أو راكباً مع قدرته على المشي .

وهل يصح أن يسعى به محمولاً أو راكباً مع قدرته على المشي ، لم أجد

من تعرض لحكم ذلك من أهل العلم ، والظاهر أن حكمه في ذلك حكم الكبير

القادر .

ولأهل العلم في ذلك الأقوال التالية :

القول الأول : أنه يصح .

^(١) انظر : رد المحتار ٤٦٩/٢ ، الشرح الصغير ٣٥٠/٢ ، المنتقى ٧٨/٢ ، الكافي ٣٥٧/١ ، الإشراف

٢٢٩/١ ، المجموع ٧٥/٨ ، المغني ٢٥١/٥ ، الإنصاف ١٣/٤ ، المبدع ٢١٩/٣ .

^(٢) سبق تخريجه ص ٨٨ .

ذهب إليه الشافعية ^(١) ، وأحمد في رواية عنه ^(٢) ، والظاهرية ^(٣) :
واحتج الشافعية ؛ بزوال المعنى الذي منع منه من الطواف راكباً ، وهو
خوف تنجيس المسجد ^(٤) .

واحتج الحنابلة :

بما سبق في مبحث الطواف ، ومنه ما ثبت عنه ﷺ أنه طاف راكباً ^(٥) ،
قالوا : فالسعي من باب أولى ^(٦) .

القول الثاني : أنه يجب المشيء ، فإن ركب صح ولزمه دم .
ذهب إليه الحنفية ^(٧) ، والمالكية ^(٨) ، وأحمد في رواية عنه ^(٩) .
واحتجوا : للوجوب .

بأن النبي ﷺ سعى ماشياً ، وقال : " خذوا عني مناسككم " ^(١٠) .

^(١) المجموع ٧٥/٨ .

^(٢) المعنى ٢٥١/٥ ، الإنصاف ١٣/٤ .

وقد جزم الموفق بهذا وجعله المذهب قولاً واحداً ، قال : لأن المعنى الذي منع لأجله من الطواف راكباً
غير موجود هنا ، وهو خوف تنجيس المسجد اهـ . وقد خالفه غيره ، وحكوا فيه الخلاف الموجود في
الطواف . انظر : الإنصاف ١٣/٤ ، المبدع ٢٢٠/٣ .

^(٣) المغلي ٤٣٥/٧ .

^(٤) المجموع ٧٥/٨ ، وهو ما احتج به الموفق للحنابلة ٢٥١/٥ .

^(٥) سبق تخريجه ص ٩١ .

^(٦) المبدع ٢٢٠/٣ ، الإنصاف ١٣/٤ .

^(٧) رد المختار ٤٦٩/٢ .

^(٨) الشرح الصغير ٣٥٠/٢ .

^(٩) الإنصاف ١٣/٤ ، المبدع ٢٢٠/٣ .

^(١٠) سبق تخريجه ص ٩٠ .

أما وجوب الدم :

فلأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج ، فكان عليه الدم جبراً لما فات ^(١) .

القول الثالث : أنه لا يصح .

ذهب إليه أحمد في رواية عنه ^(٢) .

واحتج : بأن النبي ﷺ سعى ماشياً ، وقال : " خذوا عني مناسككم " ^(٣) .

الترجيح :

والذي يترجح لدي وجوب المشي في السعي لقوة دليله ، فإذا كان من عليه السعي صيباً ، فالذي يظهر لي أنه ينبغي أن يفرق بين من صغر منهم مع قدرته على المشي ، ومن ناهز البلوغ ، فإن الأول وإن قدر على المشي فإنه يشق عليه بخلاف الآخر ، فينبغي أن يقال : بجواز الركوب للأول دون الثاني وهذا أمر يقدره الولي .

المطلب الثالث : أجزاء السعي عن الصبي وحامله .

فإذا سعي بالصبي محمولاً لعدم قدرته على المشي ^(٤) ، وتوافرت نية السعي للحامل والمحمول فهل يقع السعي لهما ، أو لحامله ، أو للصبي ، أو لا يقع لواحد منهما كما سبق في الطواف ؟

^(١) وهذا من المالكية والحنابلة على رواية ركنه السعي . انظر : الإشراف ٢/٢٢٩ ، المبدع ٣/٢٢٠ ، المغني ٥/٢٥٠ . أما الحنفية فالسعي ليس بركن ، وإنما يجب الدم لاختلاله بالواجب . انظر : الهداية ١٤٢/١ ، رد المختار ٢/٤٦٧ .

^(٢) المبدع ٣/٢٢٠ ، الإنصاف ٤/١٣ .

^(٣) سبق تخريجه ص ٩٠ .

^(٤) ومع قدرته على المشي - عند القائلين بالجواز .

لم أجد من الحنفية ، أو الشافعية ، أو الحنابلة من تعرض لذلك ، والظاهر أن حكمه في ذلك عندهم حكم ما سبق في الطواف . فيكون صحيحاً عنهما عند الحنفية ، والشافعية في قول ، أو للحامل عند الشافعية في القول الثاني ، والحنابلة في قول ، أو للمحمول عند الشافعية في القول الثالث ، والحنابلة في القول الثاني ، أو لا يقع لواحد منهما ، كما ذهب إليه بعض الحنابلة ، وقد ذكرنا دليل كل قول من هذه الأقوال . فلا نعيده ^(١) .

وأما المالكية فقد فرقوا بين مسألة الطواف والسعي . فقالوا : في الطواف لا يصح عنهما ، أما السعي فيصح ^(٢) .

قال الباجي : والقسم الثاني من السعي ما لا تعلق له بالبيت ، ولا يفتقر إلى طهارة كالسعي بين الصفا والمروة ... فهذا يصح أن يفعله عن نفسه ولغيره في مرة واحدة ؛ لأنه عمل لا يفتقر إلى الطهارة ولا يتعلق بالبيت كالحمل إلى منى وعرفة ^(٣) .

وفي الكافي : ومن سعى بالصبي ينوي به السعي عن نفسه وعن الصبي أجزأهما ذلك عند مالك ^(٤) .

الترجيح :

رجحنا في مبحث الطواف أجزاء الطواف عن الحامل والمحمول ، وقد ذكرنا أوجه الترجيح ^(٥) فما هنا أولى .

(١) انظر ص ٩٤ .

(٢) المنتقى ٧٨/٢ ، الكافي ٣٥٧/١ ، المدونة ٣٦٧/١ .

(٣) المنتقى ٧٨/٢ .

(٤) الكافي ٣٥٧/١ .

(٥) انظر ص ٩٧ .

المبحث الثامن

في حكم طواف الوداع

اختلف أهل العلم في حكم طواف الوداع في حق البالغ المكلف ، فمنهم من أوجبه في حق الحاج والمعتمر ^(١) ، ومنهم من أوجبه على الحاج دون المعتمر ^(٢) . ومنهم من قال بسنيته فيهما ^(٣) .

وقد اختلف الموجبون لطواف الوداع ، في كونه من جملة المناسك ، أم عبادة مستقلة ، على قولين :
القول الأول : أنه من جملة المناسك .

ذهب إليه الجمهور ومنهم الحنفية ، والحنابلة ، والشافعية في أحد القولين ^(٤) .

واحتجوا :

بحديث ابن عباس : " أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض " ^(٥) . وهذا قاله في الحج فدل على أنه من جملة المناسك . ونوقش : بأن الحديث على خلاف قولكم ، إذ لو كان واجباً في الحج لما أسقط

^(١) وهو قول الشافعية . انظر المجموع ٢٥٤/٨ ، مغني المحتاج ٥١٢/١ .

^(٢) وهو قول الحنفية كما في رد المختار ٥١٣/٢ ، والمذهب عند الحنابلة ، الإنصاف ٦٢/٤ ، المبدع ٢٦٥ ، ٢٥٥/٣ .

^(٣) وهو قول المالكية كما في مواهب الجليل ١٣٧/٣ ، الشرح الصغير ٣٨٠/٢ ، المعونة ٥٨٨/١ ، التفريع ٣٥٦/١ .

^(٤) انظر رد المختار ٥٢٥/٢ ، المجموع ٢٥٦/٨ ، الإنصاف ٢٠٣/٤ ، المبدع ٢٦٤/٣ .

^(٥) أخرجه البخاري في الحج ، باب طواف الوداع ١٩٥/٢ ، ومسلم في الموضع السابق ٩٦٣/٢ .

عن الحائض ، ولو أسقط عنها مع وجوبه في الحج ، لكان إلى بدل وهو الدم .
كما هو قولكم في كل واجب ولا تقولون بذلك .

القول الثاني : أنه ليس من المناسك ، وإنما هو عبادة مستقلة .

ذهب إليه الشافعية في أصح القولين ^(١) ، وابن تيمية ^(٢) .

١ - لما ثبت من قول رسول الله ﷺ : "يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً" ^(٣)
ووجه الدلالة : أن طواف الوداع يكون عند الرجوع ، وسماه قبله قاضياً
للمناسك وحقيقته أن يكون قضاها كلها ^(٤) .

٢ - ولأن المكّي إذا حج وعزم على أن يقيم بوطنه لا يؤمر بطواف الوداع ،
وكذا الأفقي إذا حج وأراد الإقامة بمكة لا وداع عليه ولو كان من
المناسك لعم الحجيج ^(٥) .

٣ - ولأنه إنما يستحق عليه عند العزم على الخروج ^(٦) .

التجيب : ولعل الراجح هو القول الثاني ، أن طواف الوداع ليس من المناسك
لا في الحج ولا في العمرة ، وإنما يؤمر به الخارج من مكة . وذلك لقوة أدلته ،
وتعظيماً للحرم .

(١) المجموع ٢٥٦/٨ .

(٢) حاشية ابن قاسم على الروض المربع ١٧٢/٤ .

(٣) أخرجه مسلم في الحج باب الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة
٩٨٥/٢

(٤) المجموع ٢٥٦/٨ .

(٥) المجموع ٢٥٦/٨ .

(٦) حاشية ابن قاسم ١٧٢/٤ .

فإذا كان الراجح أنه ليس من جملة المناسك فهل يجب على الصبي ؟ الذي يظهر لي أنه لا يلزمه ، وذلك لأنه ليس من أهل التكليف ، كما أنه لا يلزمه الإحرام لدخول مكة ^(١) .

وقد صرح بعض فقهاء الحنفية بذلك فقال في الدر المختار ، وهو واجب إلا على أهل مكة ومن في حكمهم .

قال ابن عابدين : أفاد وجوبه على كل حاج آفاقي بشرط كونه مدركاً مكلفاً غير معذور فلا يجب على المكّي ، ولا على المعتمر مطلقاً ، وفائت الحج ، والمحصر ، والمجنون ، والصبي ... ^(٢) .

^(١) لأن القائلين بوجوب الإحرام لكل داخل إلى مكة ولو لم يرد النسك ، قد اتفقوا على عدم وجوب ذلك على غير المكلف .

^(٢) انظر رد المختار على الدر المختار ٥٢٣/٢ .

المبحث التاسع

في إفساد الصبي لحجه

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : في الإفساد .

المطلب الثاني : في فدية الإفساد .

المطلب الثالث : في قضاء ما أفسده .

المطلب الرابع : في وقت القضاء .

المطلب الخامس : في مؤونة حجة القضاء .

المطلب الأول : الإفساد .

اتفق أهل العلم على أن المحرم المكّي إذا جامع امرأته عامداً قبل الوقوف بعرفات ^(١) أن حجه بفسد بذلك ^(٢) .

وهذا في حق المكلف ، فإذا كان المجامع صبيّاً ، فهل يفسد حجه بذلك ؟

اختلف أهل العلم في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه يفسد مطلقاً لا فرق بين عمدته وسهوه .

ذهب إليه جمهور أهل العلم ومنهم الحنفية ^(٣) ،

^(١) والأكثر على فساده أيضاً ولو وقع بعد عرفة قبل التحلل .

^(٢) انظر حكاية الإجماع في مراتب إجماع لابن حزم ص ٤٢ / والإجماع لابن المنذر ص ٥٦ ، والمجموع ٢٩٠/٧ ، والمغني ١٦٦/٥ . ولا خلاف بينهم أن الحج لا يفسد بشيء من محظوراته إلا الجماع خاصة . انظر المغني ١٦٦/٥ .

^(٣) عمدة القاري ٢١٧/١٠ ، وجامع أحكام الصغار ٦٢/١ ، ٦٤ ، حاشية الحجه على أهل المدينة ٤١٣/٢ .

والمالكية ^(١) ، والحنابلة ^(٢) والشافعية في قول ^(٣) .

واحتجوا : بأن وطء الصبي من قبيل خطأ وسهو المكلف ، ووطء المكلف سهواً مفسد لحجه بدليل ما يلي :

١ - أن الصحابة لم يستفصلوا السائل حين حكموا عليه بفساد حجه هل كان جماعة عمداً أو سهواً أو جهلاً ^(٤) . فدل على عدم الفرق .

وهو مناقش : بأن عدم الاستفصال يحتاج إلى نقل ، ثم يحمل منهم على المعهود ، وهو مؤاخذه المتعمد دون الجاهل والناسي .

٢ - أن الوطء سبب يتعلق به وجوب القضاء في الحج فاستوى عمده وسهوه كالفوات ^(٥) .

ونوقش : بعدم التسليم أصلاً بوجوب القضاء في الفوات فلا يصح القياس .
القول الثاني : أنه لا يفسد مطلقاً .

ذهب إليه الشافعية في قول ^(٦) ، وأحمد في رواية أخرجها القاضي عنه ^(٧) ،

^(١) انظر قولهم في عدم الفرق بين الناسي والمتعمد في حق الكبير ، وفعل الصغير من قبيل خطأ المكلف في بداية المجتهد ٣٧١/١ ، الكافي ٣٩٦/١ ، الإشراف ٢٣٤/١ .

^(٢) المغني ٥٣/٥ ، الفروع ٢١٩/٣ ، المبدع ٨٧/٣ ، الإنصاف ٣٩٣/٣ .

^(٣) انظر فتح العزيز ٤٢٦/٧ ، المجموع ٣٧/٧ ، الحاوي ٢١١/٤ .

^(٤) أخرجه البيهقي عن ابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عمر بإسناد صحيح ١٦٧/٥ ، وأخرجه مالك في الموطأ بلاغاً عن عمر ، وعلي ، وأبي هريرة . وهو منقطع . الموطأ ٣٨٢/١ .

^(٥) المهذب مع المجموع ٣٣٦/٧ ، المغني ١٧٤/٥ .

^(٦) فتح العزيز ٤٢٦/٧ ، والمجموع ٣٤/٧ .

^(٧) شرح الزركشي ١٤٦/٣ .

وداود ^(١) ، وابن حزم ^(٢) ، وهو اختيار ابن تيمية ^(٣) .

احتج الشافعية والحنابلة بأن غاية ما يكون فعل الصبي أن يكون كوطء البالغ الجاهل أو الناسي . ولا يفسد حجه في هذه الحالة بدليل ما يلي :

١ - أنه عبادة تجب بإفسادها الكفارة فاختلف فيه وطء العامد والساهي ، كالصوم ^(٤) . قالوا : وعمد الصبي من قبيل الخطأ والسهو من المكلف فلم يفسد حجه ، وسهوه من باب أولى .

ونوقش : بأن القياس لا يصح لوجهين :

الوجه الأول : أن الصوم لا تجب الكفارة فيه بالإفساد ، لأن إفساده بكل ما عدا الجماع لا يوجب كفارة ، وإنما تجب بخصوص الجماع فافترقا ^(٥) .

الوجه الثاني : أن الحج ليس في معنى الصوم ؛ لأن حالات الإحرام مذكورة بمنزلة حالات الصلاة فافترقا ^(٦) .

٢ - أنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة ، أن من فعل محظوراً مخطئاً أو ناسياً ، لم يؤاخذ به الله بذلك ، وحينئذ يكون بمنزلة من لم يفعله ، فلا يكون عليه إثم ، ومن لا إثم عليه لم يكن عاصياً ، ولا مرتكباً لما نهى عنه ، وحينئذ فيكون قد فعل ما أمر به ولم يفعل ما نهى عنه ، ومثل هذا لا يبطل عبادته ، وإنما

(١) أخذاً من قوله في عدم مؤاخذه البالغ ، الناسي ، أو الجاهل . انظر المجموع ٣٤٣/٧ .

(٢) حيث قال : لا يفسد حجه بشيء مما ذكرنا ٤٣٦/٧ .

(٣) مجموع الفتاوى ٢٢٦/٢٥ .

(٤) المهذب مع المجموع ٣٣٦/٧ ، المغني ١٧٤/٥ .

(٥) المغني ١٧٤/٥ .

(٦) الهداية ١٦٥/١ ، العناية مع فتح القدير ٤٨/٣ .

يبطل العبادات إذا لم يفعل ما أمر به ، أو فعل ما حظر عليه ^(١) .
 واحتج ابن حزم : بأن حج الصبي عمل ، أو عمل به أجر ، فما عمله كان له أجره ، وما لم يعمل فلا إثم عليه فيه .
 القول الثالث : التفريق بين ما فعله الصبي عامداً ، وما فعله جاهلاً ، أو ناسياً .
 ذهب إليه الشافعية في قوله ^(٢) .

واحتجوا :

لعدم الفساد حالة الجهل أو النسيان بما احتج به للقول الثاني .
 أما الإفساد حالة العمد فقالوا : بأن الحج عبادة ، وعمد الصبي في العبادات كعمد البالغ ، ولذا لو تعمد مبطلاً في الصلاة كالكلام . بطلت صلاته ، ولو تعمد الأكل في الصوم بطل صومه ^(٣) .

ونوقش : بالفارق بين الحج وغيره في ذلك ؛ لأن ارتكاب المحذور فيهما بكل مبطل بخلاف الحج ، فلا تبطله محظوراته . ومثاله ، الطيب ، وحلق الشعر ، وغير ذلك .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحانه ، ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من عدم فساد حجه بالوطء ، ولا فرق بين عمده وسهوه . وذلك لقوة ما بني عليه من

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٥/٢٢٥ .

(٢) فتح العزيز ٧/٤٢٦ ، المجموع ٧/٣٤ ، الحاوي ٤/٢١١ .

(٣) فتح العزيز ٧/٤٢٦ .

استدلال ومن أهمه تمثيه مع أصول الشريعة التي تواطأت على عدم مؤاخذه الجاهل والناسي ، وما فعله الصبي عمداً ، في الصحيح الذي عليه عامة أهل العلم من قبيل خطأ المكلف .

المطلب الثاني : فدية إفساد الحج .

وعلى القول بفساد حج الصبي بالجماع هل تلزمه الفدية في ذلك كما يلزم الكبير ؟

اختلفوا فيه :

أما الخنفية فقد نصوا على أنها لا تلزم الصبي ، ففي جامع أحكام الصغار : فإن فعل شيئاً من محظورات الإحرام فلا شيء عليه ولا على وليه لأجله ^(١) . واحتجوا : بأن الفدية كفارة فيما صنع ، والصبي لا ذنب عليه فكيف يكون عليه كفارة ^(٢) .

وأما الحنابلة فقد صرحوا بوجوب البدنة على الصبي الذي أفسد حجه ، وسواء قيل بوجوب القضاء أو عدم وجوبه ^(٣) .

واحتجوا : بأن الأدلة لم تفرق في إيجابها بين العمد والسهو .

وأما الشافعية فقالوا : بوجوب البدنة إذا قيل بوجوب القضاء ، أما على القول بعدم وجوب القضاء فلهم في وجوب البدنة ، وجهان : أحدهما : وهو الأصح . الوجوب . والثاني : لا تجب ^(٤) .

(١) ٦٤/١ ، وانظر الحجة ٤١١/٢ ، المبسوط ٦٩/٤ ، رد المحتار ٤٦٦/٢ .

(٢) الحجة ٤١٣/٢ ، وقد سبق لهذا مزيد إيضاح في ص ٦٤ في الكفارة بارتكاب المحظور .

(٣) الإنصاف ٤٩٨/٣ .

(٤) المجموع ٣٦/٧ / فتح العزيز ٤٢٧/٧ .

المطلب الثاني : قضاء ما أفسده منه .

وقد اختلف القائلون بالإفساد في وجوب قضاء الصبي لما أفسده من حجه

على قولين :

القول الأول : أنه يلزمه قضاء ما أفسده .

ذهب إليه المالكية ^(١) ، والشافعية في أصح القولين ^(٢) ، والحنابلة في

الصحيح من المذهب ^(٣) .

واحتجوا :

١ - بأنه إفساد موجب للفدية ، فأوجب القضاء كوطء البالغ ^(٤) .

٢ - ولأنه إحرام صحيح فوجب عليه القضاء إذا أفسده كحج التطوع في حق البالغ ^(٥) .

القول الثاني : أنه لا يلزمه قضاؤه .

ذهب إليه الحنفية ^(٦) ، والشافعية في مقابل الأصح ^(٧) ، والحنابلة في القول

الثاني ^(٨) .

(١) حكاه الرافعي عنهم في فتح العزيز ٤٢٦/٧ ، ولم أجده في كتبهم .

(٢) الحاوي ٢١١/٤ ، فتح العزيز ٤٢٦/٧ ، المجموع ٣٥/٧ ، على القول بالإفساد .

(٣) المغني ٥٣/٥ ، البدع ٨٨/٣ ، الفروع ٢١٩/٣ .

(٤) الحاوي ٢١١/٤ ، المغني ٥٣/٥ .

(٥) المجموع ٣٥/٧ .

(٦) عمدة القاري ٢١٧/١٠ ، وحاشية الكيلاني على كتاب الحجة ٤١٣/٢ ، جامع أحكام الصغار

٦٤، ٦٢/١ .

(٧) الحاوي ٢١١/٤ ، فتح العزيز ٤٢٦/٧ ، المجموع ٣٥/٧ .

(٨) المغني ٥٣/٥ ، البدع ٨٨/٣ ، الفروع ٢١٩/٣ .

واحتج الشافعية والحنابلة بما يلي :

١ - لئلا تجب عبادة بدنية على من ليس من أهل التكليف ^(١) .

٢ - ولأنه ليس أهلاً لأداء فرض الحج ^(٢) .

واحتج الحنفية :

بالتقياس على صومه وصلاته ، لا يلزمه قضاء ما أفسده منها فكذلك

الحج ^(٣) .

المطلب الرابع : وقت القضاء .

وعلى القول بوجوب القضاء . هل يصح منه قبل البلوغ ؟

اختلف هؤلاء في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه يصح .

ذهب إليه الشافعية في أصح الوجهين ^(٤) ، والحنابلة في مقابل المذهب ^(٥) .

واحتجوا :

بأنه لما جاز أن يتعلق بذمته فرض القضاء قبل بلوغه ولم يكن الصغر مانعاً

من وجوبه ، جاز أن يصح منه فعل القضاء قبل بلوغه ، ولا يكون الصغر مانعاً

من جوازه ^(٦) .

(١) الحاوي ٢١١/٤ ، فتح العزيز ٤٢٦/٧ ، المغني ٥٣/٥ ، الفروع ٢١٩/٣ .

(٢) المجموع ٣٥/٧ .

(٣) الحجة ٤١٤/٢ .

(٤) الحاوي ٢١٢/٤ ، المجموع ٣٥/٧ ، فتح العزيز ٤٢٦/٧ .

(٥) الإنصاف ٣٩٤/٣ ، المبدع ٨٨/٣ .

(٦) الحاوي ٢١٢/٤ ، المجموع ٣٥/٧ ، فتح العزيز ٤٢٦/٧ .

القول الثاني : أنه لا يصح .

ذهب إليه المالكية ^(١) ، والشافعية في مقابل الأصح ^(٢) ، والحنابلة في قول وهو المذهب ^(٣) .

واحتجوا :

١ - بأن القضاء فرض ، وغير البالغ لا يصح منه أداء الفرض ^(٤) .

٢ - وقياساً على احتلام المجنون يوجب الغسل ويعتبر لصحته إفاقته ، لعدم أهليته ^(٥) .

وعلى القول بوجوب القضاء :

قالوا فإذا بلغ بدأ بحجة الإسلام ، فإن أحرم بالقضاء قبلها انصرف إلى حجة الإسلام . وهل يجزئه عن القضاء ؟ قالوا : ينظر ، فإن كانت الفاسدة قد أدرك فيها شيئاً من الوقوف بعد بلوغه أجزأ عنهما جميعاً ، وإلا لم يجزئه ^(٦) .
المطلب الخامس : نفقة القضاء .

فإذا قيل بوجوب القضاء لما أفسده ، فهل تجب نفقة ذلك في مال الولي أم في مال الصبي ؟

تكلم الشافعية عن حكم ذلك ، ونقل النووي والرافعي لأصحابهم

(١) حكاه الرافعي عنهم . انظر فتح العزيز ٤٢٦/٧ .

(٢) الحاوي ٢١٢/٤ ، المجموع ٣٥/٧ .

(٣) الإنصاف ٣٩٤/٣ ، المبدع ٨٨/٣ ، المجموع ٣٥/٧ ، الحاوي ٢١٢/٤ ، فتح العزيز ٤٢٦/٧ .

(٤) الحاوي ٢١١/٤ ، المجموع ٣٥/٧ .

(٥) الفروع ٢١٩/٣ .

(٦) انظر : المجموع ٣٥/٧ ، المغني ٥٣/٥ ، الإنصاف ٣٩٤/٣ ، المبدع ٨٨/٣ .

وجهين في ذلك ^(١) .

أحدهما : أنها في مال الولي . والثاني : أنها في مال الصبي . ولم أجد من المالكية ، أو الحنابلة من تعرض لذلك . والذي يظهر لي أن لهم فيها ما لهم في نفقة الحجة التي أفسدها ، فتكون في مال الولي قولاً واحداً عند المالكية ، والحنابلة في أحد الروايتين . وفي مال الصبي في الرواية الثانية عن أحمد ^(٢) .

(١) المجموع ٣٧/٧ ، فتح العزيز ٤٢٧/٧ .

(٢) انظر ص ١٣٢ .

المبحث العاشر

في الفوات والإحصار

الفوات : مصدر فات ، فوتاً ، وفواتاً ، إذا سبق فلم يُدرك ^(١) .

وفي الشرع : خروج فجر يوم النحر قبل الوقوف بعرفة ^(٢) .

أما الإحصار لغة : فهو المنع مطلقاً ، يقال : حصره العدو ، وأحصره المرض ، أي منعه .

وفي الشرع : منع المحرم من إتمام نسكه ^(٣) .

وقد اختلف أهل العلم فيما يترتب على الفوات ، أو الإحصار ، من جهة القضاء فيما فات من الحج ، وكذا فيما حصر عن إتمامه . ومثله الخلاف في وجوب الهدى على من فاته الحج ، أو أحصر عن إتمامه .

والذي نحن بصدده الآن حكم ذلك في حق الصبي ؟ فهل يكون حكمه في ذلك حكم البالغ المكلف كل على أصله ، فإذا قيل بوجوب القضاء على البالغ المكلف ، وجب القضاء على الصبي ، ومثل ذلك في لزوم الهدى أم أن للصبي شأنًا آخر ؟ على طول ما بحث في أقوال الفقهاء في مباحث ، الفوات ، والإحصار ، فإنني لم أجد لهم شيئاً فيما يتعلق بالصبي ، بل أطلقوا القول فيما يترتب على الفوات من جهة القضاء ، ولزوم الهدى ، أو عدم ذلك ، ومثله في الإحصار .

ونستثني من ذلك ابن حزم فإنه تعرض لشيء من ذلك فإنه قال في موضع :

(١) المطلع ص ٢٠٤ .

(٢) المهذب مع المجموع ٢٤٥/٨ .

(٣) المطلع ص ٢٠٤ ، أنيس الفقهاء ص ١٤٣ .

فإن فاتته عرفة ، أو مزدلفة . فقد فاتته الحج ولا قضاء عليه . وقال في موضع آخر : وإذا الصبي قد رفع عنه القلم فلا جزاء عليه في صيد إن قتله في الحرم أو في إحرامه ، ولا في حلق رأسه لأذى ، ولا عن تمتعه ، وإلا لإحصاره ؛ لأنه غير مخاطب بشيء من ذلك ^(١) .

فقد صرح : بعدم وجوب القضاء في الفوات ، كما صرح بعدم لزوم الدم فيما حصر عنه .

واحتج : بأن الصبي غير مخاطب بالواجبات ^(٢) .

أما بقية المذاهب فمن خلال تبعية لأصولهم في هذا الباب يظهر لي أن لهم في مسألتنا ما يلي :

أما الحنفية فلعلهم لا يوجبون عليه شيئاً من ذلك . لأن من أصلهم أنه لا تلزم الصبيان فدية .

محتجين : بأن الكفارات لا يلزم الصبيان منها شيء ، فيحلف باليمين ويبحث ولا يكون عليه كفارة . وما نحن فيه منه .

كما أن من أصلهم أنه لا يلزمه المضي فيما أحرم به ، كما لا يلزمه قضاء ما أفسده منه .

واحتجوا : بالقياس على الصلاة والصيام ، لا يلزمه المضي فيما أحرم به منها ، ولو قطعهما لا يلزمه قضاء ^(٣) .

(١) المغلي ٤٣٦/٧ .

(٢) المصدر السابق والصفحة .

(٣) انظر : أحكام الصغار ٦٤/١ ، الحجة ٤١٤/٢ ، المسوط ٦٩/٤ .

وأما المالكية فمن أصلهم وجوب قضاء ما أفسده من حجه بالجماع ^(١) ، فهل يكون حكمه في الفوات ، والإحصار كذلك . أو لا يكون لما بينهما من الفرق من جهة أن الإفساد حاصل بفعله ، وما فاته وما حصر عنه بخلاف ذلك ؟ .
وأما الشافعية والحنابلة فقد ذكرنا عنهم القولين في قضاء الصبي ، لما أفسده من حجه بالجماع وكذلك الفدية .
أحدهما : وجوب القضاء ، لأنه إفساد موجب للفدية فيوجب القضاء كوطء البالغ .

والثاني : لا يلزمه القضاء ، لثلاث عباد بدنية على من ليس من أهل التكليف ^(٢) . فإذا كان هذا فهل يكون الحكم كذلك فيما نحن ؟
جزم صاحب الإنصاف والفروع بذلك ، فقالا : بعد أن ذكرنا القولين في قضاء الصبي لما أفسده من حجه : وكذا الحكم والمذهب ^(٣) إذا تحلل الصبي من إحرامه لفوات أو إحصار ^(٤) .

والذي يظهر لي رجحانه عدم وجوب القضاء في كل ، كما لا يلزمه الفدية في الفوات ، ولا الهدي في الإحصار . لما أسلفناه فيما سبق من عدم لزوم إتمام الحج والعمرة في حق الصبيان ^(٥) ، فما نحن فيه أولى .

(١) حكاه الرافعي عنهم في فتح العزيز ٤٢٦/٧ ، وهو ظاهر إطلاقهم في مباحث الإفساد .

(٢) انظر الحاوي ٢١١/٤ ، فتح العزيز ٤٢٦/٧ ، المجموع ٣٥/٧ ، المغني ٥٣/٥ ، المبدع ٨٨/٣ ، الفروع ٣٥/٧ .

(٣) أي أن المذهب لزوم القضاء في كل كما في الإفساد . وهذا سهو منهما - رحمهما الله - فإن المذهب عدم وجوب القضاء في حق المحصر وإن كان فيه الروايتان . انظر الإنصاف ٧٠/٤ .

(٤) الإنصاف ٣٩٤/٣ ، وانظر الفروع ٢١٩/٣ .

(٥) وقد ذكرنا أسباب اختيار هذا القول فليرجع إليه . انظر ص ٧٥ - ٧٦ .

الفصل الثالث

نفقة حج الصبي وعمرته

نفقة الصبي في سفره للحج والعمرة يحسب منها قدر نفقته في الحضر من ماله ^(١) . أما الزائد بسبب السفر . فقد اختلف العلم في وجوبه في مال الصبي أو مال الولي .

القول الأول : أنها في مال الولي .

ذهب إليه المالكية ^(٢) ، والشافعية في أصح القولين ^(٣) ، وأحمد في رواية عنه وهي المذهب ^(٤) .

واستدلوا بما يلي :

١ - أن الولي ليس له أن يصرف مال الصبي إلا فيما كان محتاجاً إليه ، وهو غير محتاج إلى فعل الحج في صغره ، لأن نفسه تبعث على فعله في كبره ، وليس كالتعليم الذي إذا فاتته في صغره لم يدركه في كبره ^(٥) .

^(١) أي مال الصبي ، انظر : المجموع ٣٠/٧ ، المغني ٥٤/٥ ، الشرح الكبير ٤/٢ ، المبدع ٨٨/٣ .

^(٢) الكافي ٣٥٧/١ ، المعونة ٥٩٦/١ ، التلخيص ٢٣٥/١ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/٢ ،

الشرح الصغير وحاشية الصاوي ٣٠٠/٢ . وقد قيد ذلك أكثرهم بما إذا لم يخف عليه ضيعه في الحضر .

إما حقيقة كما إذا خاف عليه الهلاك بتركه ، أو حكماً : كما إذا خاف عليه بتركه صحة أهل الفساد

والاختلاط بهم . انظر : حاشية الدسوقي ٤/٢ . وقد جزم الدردير : بأن الخلاف في حاله ما إذا كان

الصبي ذا مال ، وإلا ففي مال الولي قولاً واحداً ، ولا يكون في ذمة الصبي شيء . اهـ . الشرح الكبير ٤/٢ .

^(٣) المجموع ٣٠/٧ ، فتح العزيز ٤٢٣/٧ ، الحاوي ٢١٠/٤ .

^(٤) المغني ٥٤/٥ ، الإنصاف ٣٩٢/٣ ، المبدع ٨٨/٣ ، المستوعب ١٢/٤ ، وقيد المرادوي الخلاف بما إذا

أنشأ السفر به تمريناً على الطاعة ، زاد المجد : وماله كثير يحمل ذلك . الإنصاف ٣٩٢/٣ .

^(٥) التلخيص ص ٢٣٥ ، المعونة ٥٩٦/٢ ، المجموع ٣٠/٧ ، فتح العزيز ٤٢٣/٧ ، الحاوي ٢١٠/٤ ، المغني

٥٤/٥ ، المبدع ٨٨/٣ .

٢ - وقياساً على ما لو أتلّف مال غيره بأمره ^(١) .

٣ - ولأن الحج لا يجب في العمر إلا مرة ، ويحتمل أن لا يجب ، فلا يجوز تكليفه بذل ماله من غير حاجة إليه للتمرن عليه ^(٢) .

القول الثاني : أنها في مال الصبي .

ذهب إليه الحنفية ^(٣) ، والشافعية في القول الثاني ^(٤) ، وأحمد في رواية ^(٥) .

١ - لأن الحج له ، فنفقته عليه كالبالغ ^(٦) .

٢ - وقياساً على ما لو قبل له نكاحاً يكون المهر عليه ؛ لأن النكاح يحصل له .

ونوقش : بالفارق ، لأن المنكوحة قد تفوت ، والحج يمكن تأخيرها إلى أن يبلغ ^(٧) .

٣ - ولأن ذلك من مصلحته ، فكان عليه كأجرة معلمه ^(٨) .

ونوقش من وجهين :

الوجه الأول : قد لا يسلم بأن أجره تعلم ما ليس متعيناً بعد البلوغ في ماله ، بل ذلك في مال الولي .

الوجه الثاني : لو سلم ، فبينهما فرق كبير ، ذلك أن مصلحة التعليم كالضرورة وإذا لم يجعلها الولي في صغر الصبي احتاج إلى استدراكها بعد بلوغه بخلاف الحج .

^(١) المبدع ٨٨/٣ .

^(٢) المغني ٥٤/٥ .

^(٣) جامع أحكام الصغار ٦٢/١ .

^(٤) الحاوي ٢١١/٤ ، فتح العزيز ٤٢٣/٧ ، المجموع ٣١/٧ .

^(٥) المغني ٥٤/٥ ، المبدع ٨٨/٣ ، الإنصاف ٣٩٢/٣ ، المستوعب ١٢/٤ .

^(٦) المغني ٥٤/٥ .

^(٧) فتح العزيز ٤٥٣/٧ .

^(٨) المجموع ٣١/٧ ، الحاوي ٢١١/٤ ، المغني ٥٤/٥ ، المبدع ٨٨/٣ .

ولأن مؤونة التعليم يسيرة غالباً ، ولا تجحف بمال الصبي بخلاف الحج ^(١).

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحانه ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أنها في مال الولي الذي أدخله فيه ، لقوة ما بني عليه هذا القول من استدلال إلا أنه يستثنى من ذلك ما ذكره المالكية من خشية الولي عليه الفساد بتركه ، فتكون في مال الصبي ، كما يستثنى من ذلك ما إذا كان الصبي ذا مال كثير بحيث تكون مصلحته في التمرين على الطاعة وتحمل المشاق ، مقدمة عرفاً على توفير نفقة الحج عليه .

(١) المجموع ٣١/٧ .

فهرس المصادر والمراجع *

- إحكام الأحكام : تقى الدين ابن دقيق العيد ، دار المعراج الدولية ، الرياض .
- الإجماع : لأبى بكر بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، ط / دار طيبة .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : محمد ناصر الدين الألباني ، ط / المكتب الإسلامى .
- الإشراف على مذاهب العلماء : لأبى بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، ط / دار طيبة ، الرياض .
- الإشراف على مسائل الخلاف : عبد الوهاب بن نصر البغدادي ، ط / مطبعة الارادة .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : محمد الأمين الشنقيطى ، ط / المطابع الأهلية للأوفست ، الرياض .
- إعلاء السنن : ظفر أحمد العثماني ، ط / إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، باكستان .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين : شمس الدين محمد بن أبى بكر الزرعى دمشقى ، ابن قيم الجوزية ، ط / مكتبة الكليات الأزهرية .
- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف : علي بن سليمان المرداوي ، ط / دار إحياء التراث العربى .
- البحر الرائق شرح كنز الرقائق : زين الدين بن نجيم الحنفى ، ط / دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : علاء الدين بن مسعود الكاساني ، ط / دار الكتاب العربي ، بيروت .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لأبي الوليد ، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد ، ط / دار الفكر ، بيروت .
- البناية في شرح الهداية : محمود بن أحمد العيني ، ط / دار الفكر ، بيروت .
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : عثمان بن علي الزيلعي ، ط / مطبعة بولاق .
- تحفة الفقهاء : علاء الدين السمرقندي ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تحفة المودود في أحكام المولود : شمس الدين ، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ، ابن قيم الجوزية ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .
- التفریع : لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن ، ابن الجلاب البصري ، ط / دار الغرب الإسلامي .
- تكملة فتح القدير ، المسماة نتائج الأفكار : شمس الدين أحمد بن قودر ، قاضي زاده ، ط / دار الفكر .
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ط / دار المعرفة ، بيروت .
- التلقين : عبد الوهاب بن نصر البغدادی ، ط / دار الباز .
- التمهيد : لأبي عمرو بن عبد البر النمري القرطبي ، ط /
- جامع أحكام الصغار : محمد بن محمود بن الحسين الأسروشي الحنفي ، دار الفضيلة .
- الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، نشر : مركز تحقيق التراث .

- حاشية الحجة على أهل المدينة : مهدي حسن الكيلاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : محمد بن عرفة الدسوقي ، ط / البابي الحلبي ، مصر .
- حاشية الصاوي على الشرح الصغير : أحمد بن محمد الصاوي ، ط / البابي الحلبي ، مصر .
- الحاوي الكبير : علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الحجة على أهل المدينة : محمد بن الحسن الشيباني ، ط / عالم الكتب ، بيروت .
- حلية العلماء : أبي بكر محمد بن أحد الشاشي القفال ، نشر : مكتبة الرسالة الحديثة .
- رؤوس المسائل : جار الله ، محمد بن عمر الزمخشري ، ط / دار البشائر الإسلامية ، بيروت .
- رد المختار على الدر المختار : محمد أمين ، الشهير بابن عابدين ، ط / البابي الحلبي .
- روضة الطالبين : يحيى بن شرف النووي ، ط / المكتب الإسلامي .
- الروض المربع بشرح زاد المستقنع : مطبوع مع حاشية ابن قاسم . منصور بن يونس البهوتي ، ط / المطابع الأهلية للأوفست ، الرياض .
- سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني ، ط / البابي الحلبي .

- سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث السجستاني ، ط / دار الحديث للطباعة والنشر ، بيروت .
- سنن الترمذي : محمد بن عيسى الترمذي ، ط / البابي الحلبي .
- سنن الدارقطني : علي بن عمر الدارقطني ، ط / عالم الكتب ، بيروت .
- السنن الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، ط / دار المعرفة ، بيروت .
- سنن النسائي : أحمد بن شعيب النسائي ، ط / دار المعرفة ، بيروت .
- السيل الجرار : محمد بن علي الشوكاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح الزركشي على مختصر الخرقى : محمد بن عبد الله الزركشي ، ط / مكتبة العبيكان .
- شرح صحيح مسلم : يحيى بن شرف النووي ، ط / دار الفكر ، للطباعة والنشر والتوزيع .
- الشرح الصغير على أقرب المسالك : لأبي البركات أحمد الدردير ، ط / البابي الحلبي .
- الشرح الكبير على مختصر خليل : لأبي البركات ، أحمد الدردير ، ط / البابي الحلبي .
- الشرح الكبير على المقنع : ابن قدامة شمس الدين ، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد ، نشر المكتبة السلفية المدينة ، مكتبة المؤيد الطائف .
- شرح معاني الآثار : أحمد بن محمد الطحاوي ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الشرح المتمع لزاد المستقنع : محمد بن صالح العثيمين ، ط / مؤسسة أسام .

- صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل البخاري ، ط / المكتبة الإسلامية ، استانبول .
- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج القشيري ، ط / دار إحياء التراث ، بيروت .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري : بدر الدين ، محمد بن أحمد العيني ، ط / دار الفكر ، بيروت .
- العناية شرح الهداية : محمد بن محمود البابرتي ، ط / دار الفكر ، بيروت .
- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى : مرعي بن يوسف الحنبلي ، منشورات المؤسسة السعيدية ، الرياض .
- الفتاوى الهندية : العلامة الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، دار إحياء التراث العربي .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، نشر وتوزيع : رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .
- فتح العزيز شرح الوجيز : لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ، ط / دار الفكر .
- فتح القدير شرح الهداية : محمد بن عبد الواحد السيواسي ، ابن الهمام ، ط / دار الفكر ، بيروت .
- الفروع : شمس الدين ، أبي عبد الله بن محمد بن مفلح ، ط / عالم الكتب ، بيروت .
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي : لأبي عمرو بن عبد البر النمري القرطبي ، مطبعة حسان ، القاهرة .
- كشف القناع عن متن الإقناع : منصور بن يونس البهوتي ، ط / مكتبة

النصر الحديثة ، الرياض .

- المبدع في شرح المقنع : إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح ، ط / المكتب الإسلامي .

- المبسوط : شمس الدين السرخسي ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : علي بن أبي بكر الهيثمي ، ط / دار الكتاب العربي ، بيروت .

- المجموع شرح المذهب : محي الدين ، يحيى بن شرف النووي ، ط / دار الفكر بيروت .

- مجموع فتاوى ابن تيمية : جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وولده محمد ، ط / دار العربية ، بيروت .

- المحرر : ابن تيمية ، مجد الدين أبي البركات ، ط / دار الكتاب العربي ، بيروت .

- المحلى شرح المجلى : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، ط / مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة .

- مختصر اختلاف العلماء : أبي بكر محمد بن علي الجصاص ، ط / دار البشائر الإسلامية .

- مختصر الطحاوي : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، ط / دار الكتاب العربي .

- المدونة : رواية سحنون بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن الإمام مالك ، ط / دار صادر ، بيروت .

- مراتب الإجماع : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المستدرك على الصحيحين : محمد بن عبد الله ، المعروف بالحاكم ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المستوعب : محمد عبد الله السامرائي ، ط / مكتبة المعارف ، الرياض .
- المسند : الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، ط / المكتب الإسلامي .
- مسند الشافعي : محمد بن إدريس الشافعي ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت
- المصنف في الأحاديث والآثار : إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن أبي شيبة ، ط / الدار السلفية ، بومباي .
- المصنف في الأحاديث والآثار : عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، ط / المكتب الإسلامي .
- المطلع على أبواب المقنع : محمد بن بشير الأدلبي ، ط / المكتب الإسلامي .
- مغني المحتاج : الشيخ محمد الشربيني الخطيب ، ط / دار التراث العربي .
- المغني : عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، ط / هجر للطباعة والنشر ، والتوزيع ، والإعلان .
- المقنع : ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ، ط / المكتبة السعيدية ، الرياض .
- المنتقى شرح الموطأ : سليمان بن خلف الباجي ، ط / دار الكتاب العربي ، بيروت .
- منسك الشنقيطي : محمد الأمين الشنقيطي ، ط / دار الوطن .
- المهذب : لأبي إسحاق ، إبراهيم بن علي الشيرازي ، ط / دار الباز ، للنشر

والتوزيع ، مكة المكرمة .

- مواهب الـليل شرح مختصر خليل : محمد بن محمد المغربي ، المعروف بالخطاب ، ط / دار الفكر ، بيروت .

- الموطأ : الإمام مالك بن أنس ، ط / دار النفائس ، بيروت .

- نصب الراية لأحاديث الهداية : عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي ، ط / المكتبة الإسلامية

- نهاية المحتاج : أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي ، ط / دار إحياء التراث العربي .

- نيل الأوطار : محمد بن علي الشوكاني ، ط / البابي الحلبي ، القاهرة .

- الهداية شرح بداية المبتدي : علي بن أبي بكر المرغيناني ، ط / المكتبة الإسلامية .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة .
٣	منهج البحث .
٤	خطة البحث .
٦	الفصل الأول : حكم الحج والعمرة من الصبيان .
٦	المبحث الأول : في تكليف غير البالغ بالحج والعمرة .
٧	المبحث الثاني : في صحة حجه وعمرته .
١٧	المبحث الثالث : في أجزاء حج الصغير عن حجة الإسلام .
٢٤	المبحث الرابع : بلوغ الصبي في أثناء الحج .
٢٤	المطلب الأول : في أجزاء ذلك عن حجة الإسلام .
٢٤	المسألة الأولى : إذا بلغ قبل التلبس بالإحرام .
٢٥	المسألة الثانية : إذا بلغ بعد أن تلبس بالإحرام .
٣٤	المطلب الثاني : ما يعرف به البلوغ .
٣٤	المسألة الأولى : ما اتفق على أنه من علامات البلوغ .
٣٦	المسألة الثانية : ما اختلف فيه .
٤٦	الفصل الثاني : في أعمال الحج .
٤٦	المبحث الأول : في الإحرام بالحج والعمرة .
٤٦	المطلب الأول : في عقد الإحرام .
٤٦	المطلب الثاني : في كيفية عقد إحرام الصبي .
٤٦	المسألة الأولى : في إحرام المميز .

الصفحة	الموضوع
٤٦	الفرع الأول : في إحرامه بإذن الولي .
٤٧	الفرع الثاني : في إحرامه بغير إذن وليه .
٤٧	الجانب الأول : في حكم الإحرام .
٤٨	الجانب الثاني : تحليل الولي له .
٤٨	الجزء الأول : حكم التحليل .
٤٩	الجزء الثاني : كيفية التحليل .
٥٠	الجانب الثالث : قضاء الحج الذي حل فيه .
٥٠	الجانب الرابع : التحليل خاص بالولي .
	المسألة الثانية : في إحرام غير المميز :
٥٠	الفرع الأول : عقد الولي للإحرام عنه .
٥٥	الفرع الثاني : عقد الولي للإحرام في غيبة الصبي .
	الفرع الثالث : شرط الولي الذي يصح منه الإحرام
٥٦	عن الصبي
٥٧	المطلب الثالث : هيئة الصبي حال الإحرام .
٥٨	المطلب الرابع : تأخير إحرام الصبي .
٥٨	المطلب الخامس : في ركعتي الدخول في الإحرام .
٦٠	المطلب السادس : الاشتراط للصبي عند عقد الإحرام .
٦١	المطلب السابع : تلبية الولي عنه .
٦٢	المطلب الثامن : محظورات الإحرام .
٦٣	المسألة الأولى : في تجنب الصبي محظورات الإحرام .

الصفحة

الموضوع

- ٦٣ المسألة الثانية : في الفدية في ارتكاب المحذور .
- ٦٣ الفرع الأول : حكم الفدية .
- ٦٦ الفرع الثاني : الحال التي تجب فيها الفدية .
- ٧٠ الفرع الثالث : من الذي تلزمه الفدية .
- الجانب الأول : إذا كان ارتكاب المحذور
- ٧٠ بفعل الصبي .
- الجانب الثاني : إذا كان ارتكاب المحذور
- ٧١ بفعل الولي .
- ٧١ الجزء الأول : إذا لم تكن للصبي حاجة إليه .
- ٧٢ الجزء الثاني : إذا كانت به حاجة لذلك .
- ٧٢ المطلب التاسع : في رفض الصبي للإحرام .
- ٧٦ المطلب العاشر : في إهداء ثواب حج الصبي .
- ٧٧ المبحث الثاني : في الوقوف بعرفة والمبيت في مزدلفة ، ومنى .
- ٧٩ المبحث الثالث : في وقت الدفع من مزدلفة ورمي جمرة العقبة .
- ٨١ المبحث الرابع : في رمي الجمار .
- المطلب الأول : في تكليف الصبي برمي الجمار ، ورمي الولي
- ٨١ عنه إذا لم يستطع .
- ٨٢ المطلب الثاني : في صفة رمي الولي عنه .
- ٨٢ المطلب الثالث : في بداية الولي برمي نفسه .
- ٨٣ المطلب الرابع : في رمي الولي عنه وعن الصبي بحصتين معاً .

الصفحة	الموضوع
٨٥	المبحث الخامس : في تكليف الصبي بهدي التمتع والقران .
٨٨	المبحث السادس : في الطواف .
٨٨	المطلب الأول : حكم الطواف .
	المطلب الثاني : طواف الصبي راكباً ، أو محمولاً مع
٨٩	قدرته على المشي .
٩٣	المطلب الثالث : في أجزاء الطواف عن الصبي وحامله .
٩٨	المطلب الرابع : في الطهارة للطواف .
١٠١	المطلب الخامس : في ستر العورة .
١٠٣	المطلب السادس : في جعل البيت عن يساره حال الطواف به .
١٠٤	المطلب السابع : في الاضطباع حال الطواف .
١٠٥	المطلب الثامن : في الرمل من الصبي حال الطواف .
١٠٨	المطلب التاسع : في ركعتي الطواف .
١١١	المبحث السابع : في السعي .
	المطلب الأول : في سعي الصبي ماشياً إذا قدر ، وحمله
١١١	عند العجز .
	المطلب الثاني : في سعيه محمولاً أو راكباً مع قدرته
١١١	على المشي .
١١٣	المطلب الثالث : في أجزاء السعي عن الصبي وحامله .
١١٥	المبحث الثامن : في حكم طواف الوداع منه .
١١٨	المبحث التاسع : في إفساد الصبي لحجه .

الصفحة	الموضوع
١١٨	المطلب الأول : في الإفساد .
١٢٢	المطلب الثاني : في فدية إفساد الصبي لحجه .
١٢٣	المطلب الثالث : في قضاء ما أفسده .
١٢٤	المطلب الرابع : وقت القضاء .
١٢٥	المطلب الخامس : في نفقة القضاء .
١٢٧	المبحث العاشر : في القوات والإحصار .
١٣٠	الفصل الثالث : نفقة حج الصبي أو عمرته .
١٣٣	فهرس المصادر والمراجع .
١٤١	فهرس الموضوعات .